

العنوان:	الجرائم في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، 784 - 923 هـ / 1382 - 1517 م
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية بأسسيوط
الناشر:	جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بأسسيوط
المؤلف الرئيسي:	عطية، حسن فرحان عبدالسائر
المجلد/العدد:	ع 29، ج 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	1409 - 1519
رقم MD:	335477
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	انتشار الجرائم، الجريمة و المجرمون ، مصر، الأحوال السياسية ، العصر المملوكي، الجراكسة ، القوانين و التشريعات، الاخلاق الاسلامية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/335477



اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

الجرائم في مصر

في عصر دولة المماليك الجراكسة

(٧٨٤ - ٩٢٣هـ - / ١٣٨٢ - ١٥١٧م)

" دراسة تاريخية "

إعداد

الدكتور/حسن فرحان عبد الساتر عطية

المدرس في قسم التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر بأسيوط

(العدد التاسع والعشرون - الجزء الثاني أكتوبر ٢٠١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

"مقدمه"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين "وبعد " :

فقد تزامن الأمن الاجتماعي - صعوداً وهبوطاً - مع الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر منذ قيام دولة المماليك الجراكسة في سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م وحتى نهايتها في سنة ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، وذلك بسبب اختيار التربية الدينية والعسكرية التي نشأ عليهما المماليك في بدايتهم لتكوين روح الولاء والضببط والربط في إطار قوة الشخصية السياسية لأساتذتهم من السلاطين والأمراء ، بالإضافة إلى سوء توجيه الدولة لقطاعات الإنتاج المختلفة (الزراعة والصناعية والتجارية) ، والتمايز الطبقي الحاد بين الأقلية العسكرية الحاكمة ، والأغلبية المدنية المنتجة ، مما أدى إلى حدوث تداعيات في النظام الإداري والمالي ، وهو ما انعكس سلباً على علاقة الناس بالقوانين والقيم الأخلاقية المتعارف عليها داخل المجتمع .

ومع إهمال التربية الدينية والعسكرية والسماح للمماليك بالزول من مساكنهم فإن ذلك قد دفعهم ذلك إلى توظيف مهارتهم الحربية في ممارسة أعمال الشغب والاعتداء على السكان الآمنين ، لتنعلم فيهم روح النظام والانضباط وتحل محلها روح التمرد والعصيان ، وتحولوا إلى فرق وأحزاب تتصارع مع بعضها من أجل السلطة والنفوذ .

وفشلت الدولة في قمع الممارسات غير المشروعة للجنود وجرائمهم التي تستحق أشد أنواع العقاب، واكتفوا بإصدار المراسيم التي وقفت دون حيز التنفيذ من جانب الولاة الذين لم تكن لهم سلطة معاقبة المماليك، وإنما كانت سلطتهم على العوام.

وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة أصبح العريان عنواناً للشغب والإخلال بالأمن ، وباتوا يمثلون خطراً شبه دائم على قوافل التجارة والحج وأرباب المعاش ، بحيث أصبحوا شركاء لعصابات المماليك في ارتكاب أنماط الجرائم التي تقس حياة الناس في أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ، مما أوجد حالة من عدم التوازن في البناء الاجتماعي ، فتحول كثير من الناس إلى قاع المجتمع في شكل جمهور من العاطلين والمتسولين والزرعر والشطار الذين تحولوا إلى عناصر إجرامية تقاوم أشباح الفقر والمرض والموت جوعاً عن طريق السرقة ، والسلب ، والغش ، والنصب ،

وغيرها من الجرائم .

وأصبحت الدولة في حاجة إلى نظام أمني حازم يحفظها من عوامل التصدع والاضطراب بفضل الجرائم السياسية والاجتماعية التي يوتكبها الأفراد والجماعات ، فقامت الدولة بفرض العديد من العقوبات على مختلف أرباب الجرائم ، والتي بلغت في كثرتها وشدتها شأواً عظيماً ، مما يبين حجم العلاقة بين أمن الدولة السياسي ومختلف أنواع العقوبات المعروفة في هذا العصر .

وإذا كان التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عصر المماليك الجراكسة قد لقي اهتماماً من الباحثين ، فإن دراسة الجرائم دراسة تاريخية ما زالت في حاجة إلى دراسة متعمقة تلقي مزيداً من الضوء عليها، وهذا ما دفعني إلى القيام بهذه الدراسة وإعدادها تحت عنوان " الجرائم في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ٧٨٤ - ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧ م ، دراسة تاريخية "

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة.

ففي التمهيد : عرفت الجريمة ، وتطورها في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى قيام دولة المماليك الجراكسة .

وأما المبحث الأول: فتحدثت فيه عن " أسباب الجرائم في عصر دولة المماليك الجراكسة " والتي تشمل : الأسباب السياسية والإدارية ، والأسباب الاقتصادية ، والأسباب الاجتماعية .

وفي المبحث الثاني : تحدثت عن " تصنيف الجرائم وآثارها " مثل: جرائم ضد أمن الدولة ، وجرائم ضد الأشخاص ، وجرائم ضد الأموال والممتلكات ، وجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة، وختمت هذا المبحث بالحديث عن أثر الجرائم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وأما المبحث الثالث : فقد خصصته للحديث عن " موقف الدولة من أرباب الجرائم " والذي تمثل في : أساليب وطرق القبض على أرباب الجرائم ، والعقوبات المتنوعة وطرق تنفيذها ، وسلطة إصدار الأحكام وتنفيذها ، وسلطة الإفراج عن المسجونين .

وقد تضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على عدد من المصادر والمراجع أثبتتها في نهاية البحث.

وبعد فإن الكمال لله وحده عز وجل وأسأله سبحانه أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه ، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء ،،،

تمهيد

إن ما جاء به الرسول (ﷺ) - مبلغاً عن ربه - من قواعد تنظيمية للسلوك والمعاملات بين الأفراد والجماعات والعشائر ، كانت بؤادر حقيقية لظهور نظام حضاري يحتوي بداخله على مجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وهذه الأخيرة هي التي قمنا بوجه عام ، إذ تشمل بداهة الفكر الجنائي ، وهو محور دراستنا وعماد تفكيرنا في بحثنا . إلا أن هذه المبادئ قد خضعت بحكم الطبيعة لمراعاة التقاليد والأعراف السائدة - خاصة بعد أن ارتبط العرب بغيرهم من الأمم - فلم يقض عليها بين ليلة وضحاها ، وإنما عمد من خلال فلسفة " التدرج " إلى تناول شتى مسائل الحياة بالتهذيب أحياناً ، وبلاستئصال أحياناً أخرى ^(١) .

وكان لابد أن يتم هذا التطور في ضوء نظام تشريعي لتعريف الناس من العرب - وغير العرب - بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، حتى يتم تحديد المسئولية السياسية والاجتماعية للفرد داخل المجتمع ، هذا بالإضافة إلى فض المنازعات والخصومات التي قد تنشأ بين العناصر الإنسانية المختلفة ، بفعل عملية الصراع الطبيعي بينها حول مصادر الكسب بما يصون الحقوق المادية والمعنوية ويكفل العدالة والمساواة بين سائر أفراد المجتمع الإسلامي ^(٢) .

وحق تتضح هذه المفاهيم فلا بد أن نعرف الجريمة في المنظور الإسلامي ، وتطورها في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي وحتى قيام دولة المماليك الجراكسة [٢٠ - ٧٨٤هـ / ٦٤١ - ١٣٨٢ م] .

(١) عيسوي أحمد عيسوي : المدخل للفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٣ م ، ص ٢٦ .

(٢) عبد الرحيم صدقي : الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية دراسة تحليلية لأحكام القصاص والحدود والتعزير ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٧ م ، ص ٧ .

(٣) الجريمة:

الجريمة : بمعنى الذنب واكتساب الإثم ، وقد عرفها الماوردي ^(٤) بقوله : " الجرائم محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير " .

والمحظورات هي : إما إتيان فعل منهي عنه ، أو ترك فعل مأمور به ، وقد وصفت المحظورات بأنها شرعية ، إشارة إلى أنه يجب في الجريمة أن تحظرها الشريعة الإسلامية ^(٥) .

وعلى هذا فالجرائم في الشريعة ، تعني إتيان فعل محرم معاقب على فعله ، أو ترك فعل معاقب على تركه ، ولا يعتبر الفعل أو الترك جريمة إلا إذا كان معاقباً عليه ^(٦) .

الجرائم في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي إلى قيام دولة المماليك الجراكسة :
عندما فتح عمرو بن العاص مصر سنة ٢٠ هـ / ٦٤١ م أدخل بها نظاماً قضائياً يقوم على أساس الشريعة الإسلامية يتولى الفصل في القضايا التي تخص المسلمين من العرب أو المصريين ، أما أهل الذمة فكان لهم قضاؤهم الخاص في إطار شرائعهم ، إلا إذا احتكموا إلى القاضي المسلم فله أن يحكم بينهم بالعدل ، وكان يقضي بين المسلمين في جامع عمرو بالفسطاط في شق القضايا الجنائية والشخصية والمدنية ، ثم يجلس القاضي بعد العصر على باب المسجد فيقضي بين النصارى ، وأنه كان

(٣) الجريمة : مأخوذة من جرم ، والجرم بالضم معناه التعدي والذنب والجمع أجرام وجروم ، وأساس الجريمة الكسب مطلقاً ، لكن العرب جعلوها في المفسدة فقط ، والجريمة مثله أي بمعنى الذنب وجمعها جرائم ، والجرائم الجنائي ، والجرم والذنب . ابن منظور : لسان العرب ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ١٤١٠ هـ ، ج٢ ، ص ٩٠ ، مادة " جرم " ، الرازي : مختار الصحاح ، مكتبة لبنان (د . ت) ص ٨٩ ، الفيومي : المصباح المنير ، في غريب الشرح الكبير للرافعي ، المكتبة العلمية ، بيروت (د . ت) . ج١ ، ص ٩٧ .

(٤) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تحقيق أحمد مبارك البغدادي ، الطبعة الأولى ، دار ابن قتيبة ، الكويت ١٩٨٩ م ، ص ٢٨٥ .

(٥) عبد القادر عودة : التشريع الجنائي في الإسلام ، الطبعة التاسعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (د . ت) ج١ ص ٦٦ .

(٦) محمد أبو زهرة : الجريمة ، دار الفكر العربي ، القاهرة (د . ت) ص ٢٢ .

يقبل شهادة النصارى على النصارى ، واليهود على اليهود ، بعد أن يتحقق من عدالة هؤلاء الشهود ، وبعض القضاة سمح للنصارى المتخاصمين بالدخول في المسجد كالمسلمين ليقتضي بينهم^(٧)

وكانت سلطة القضاء في مصر - عصر الولاة - مرجعها إلى الخلافة مباشرة، وكان القضاء في مصر أكثر استقراراً في مناصبهم من الولاة، وهذا مما يستدعيه حسن سير العدالة^(٨).

وكان القاضي يستمد أحكامه القضائية من مصادر التشريع الإسلامي وهي : القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد أو القياس ، ولم يكونوا ملزمين باتباع لمذهب معين يصدر عن أحكامهم وفقاً له ، وكانت العقوبات^(٩) تنفذ فوراً بمعرفة القضاة الذين لم تكن لديهم سجلات أو دفاتر لتدوين أحكامهم للرجوع إليها إذا لزم الأمر^(١٠).

وكان الولاة يعهدون إلى صاحب الشرطة بتنفيذ العقوبات التأديبية التي توقع بمعرفتهم ، فكان استتباب الأمن في مصر - عصر الولاة - وتطبيق القوانين فيها وتنفيذ الأحكام القضائية ومنع الجرائم ، كل ذلك كان يضمن للخلافة الاستقرار والاستفادة من خيرات البلاد ، على أتم وجه^(١١).

وفي زمن الطولونيين (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ - ٩٠٤ م) أخذت الإجراءات

(٧) الكندي: ولاية مصر وقضاها ، الطبعة الأولى ، مطبعة مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٩٨٧ م ص ٢٦٢ - ٢٦٤ ، سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ م ، ص ٩٩ .

(٨) سيدة إسماعيل كاشف : نفس المرجع ، ص ١٠١ .

(٩) العقوبة : في اللغة مصدر عاقبت اللص معاقبة وعقاباً ، والاسم العقوبة ، وعقب كل شيء آخره ، وأعقبه بطاعته أي جازاه ، والعقبى جزاء الأمور ، وسميت عقوبة لأنها تعقب الجريمة . ابن منظور : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٦١١ ، " مادة عقب " ، الفيومي : المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ .

(١٠) الكندي : مصدر سابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٤ ، سيدة إسماعيل كاشف ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١١) ابن خلدون : المقدمة ، دار ابن خلدون ، الإسكندرية (د . ت) ص ١٥٥ - ١٥٦ ، أبو الخاسن : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، قدمه له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٢ م ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، سيدة إسماعيل كاشف : مرجع سابق ص ٢٤ ، ٢٥ .

الجنائية ضد الجرائم في التراجع شيئاً فشيئاً لمصلحة السلطة الحاكمة حتى انفصلت الشرطة عن القضاء ، بفرض منح الوالي صلاحيات أخرى تمثلت في سلطة القبض على المتهمين وإسداعهم السجون بغير أدلة ودون العودة إلى القضاء ، وهو ما أوجد نوعاً من التضارب بين إجراءات القاضي وإجراءات الشرطي في إثبات الجريمة ، فكثر الجرائم ، وأخذت العقوبات الشرعية تتوارى تدريجياً خلف العقوبات الفورية الاستثنائية التي يفرضها رجال الشرطة بصرف النظر عن ثبوت الدعوى من عدمه ^(١٢) .

وأما في عصر الدولة الإخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٤ - ٩٦٨ م) فقد انتشرت العديد من الجرائم ، بسبب الجهل والاعتقاد بالخرافات والكرامات وغيرها من الأشياء التي كانت شائعة بين مختلف طبقات الشعب ، فانتشر شرب الخمر ، ولم يكن وفقاً على الشبان ، بل كان الشيوخ لا يتورعون عن الإغراق فيه ، فضلاً عن انتشار البغاء وغيرها من الجرائم الأخلاقية ، وقد قامت الدولة ببعض الإجراءات للقضاء على مثل هذه الجرائم ، إما بمعالجتها من أساسها ، كما فعل الإخشيد ، حيث قام بخلق المواخير ^(١٣) ودور القمار والسكر وغيرها ، وإما بفرض عقوبات تأديبية كالسجن والنفي وقد اعتبر الصعيد منفى يرسل إليه المفضوب عليهم ^(١٤) .

ولم يعرف في هذا العصر الاختصاص النوعي للقاضي ، فكان يحكم في المنازعات المختلفة والمسائل الشرعية والأحباس ونفقة الأيتام وغيرها ^(١٥) .

وفي عصر الفاطميين (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ / ٩٦٨ - ١١٧١ م) حدث تطور في طرق

(١٢) الكندي : ولاية مصر ، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ ، ٣٦٩ .

(١٣) المواخير : جمع ماخور ، وهو مجلس الرية ، وبيت الرية ، ومجمع أهل الفسق والفساد وبيوت الخمارين . ابن منظور : لسان العرب ج ٥ ، ص ١٦١ ، مادة " مخر " .

(١٤) الكندي : مصدر سابق ، ص ٢٩٧ ، المقرئ : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " المعروف بالخطط المقرئية " ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة (د . ت) ج ١ ، ص ٨٩ ، سيدة إسماعيل كاشف : مصر في عصر الإخشيديين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ م ، ص ٢٥٤ - ٢٥٩ .

(١٥) سيدة إسماعيل كاشف : نفس المرجع ، ص ٢٢٠ .

الفصل في القضايا وإثبات الدعاوي ، فنجد قضاة مصر في هذا العصر يعودون إلى ما كان معروفاً في الصدر الأول للإسلام ومنها إثبات الدعوى عن طريق " القرعة " والأمانة ، وهي طريقة مستمدة من الأحكام التي صدرت عن الرسول (ﷺ) في بعض القضايا المعروضة عليه ، ولم يلتزم الحكام الفاطميين بالفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية أو التمييز بين درجات الجريمة من حيث القصد الجنائي أو كيفية ارتكابها أو العقوبة المناسبة لها في إطار الشرع ^(١٦) .

فكانت العقوبات الرادعة - والتي فاقت في حدتها ما هو منصوص عليه في قانون العقوبات - سبباً في حالة الاستقرار والهدوء النسبي في هذا العصر ، فقد أصبح الناس آمنين على أموالهم وأنفسهم ، وفي نفس الوقت حالة من الذعر والخوف بين العامة بسبب شدة العقوبات ، حتى أنه في مرة وقع من شخص كيس فيه ألف دينار عند جامع ابن طولون ، فاستمر في مكانه أسبوعاً كاملاً لا يجسر أحد على أخذه ^(١٧) .

وفي زمن الأيوبيين (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) انتشرت الجرائم السياسية والاجتماعية ، وزاد من حدتها الظروف العصيبة التي تعيشها البلاد بسبب التهديدات الخارجية للقوات الصليبية، والمؤامرات والفتن الداخلية من جانب جماعات الشيعة الفاطميين ، لذا قامت الدولة بمعاينة أرباب الجرائم بشكل حازم وفوري دون أدنى تقاون في تطبيق القوانين الشرعية وما يتصل بها من إجراءات جنائية فشهدت مصر في ذلك العصر أسوأ أنواع السجون مثل سجن " حبس المعونة " (٣) الخاص بأرباب الجرائم الجنائية من السراق وقطاع الطريق ونحوهم ، وسجن "

(١٦) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق طه عبد الرؤوف ، دار الجيل ، بيروت (د . ت) جـ ٤ ، ص ٢٤٤ ، السيوطي : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٨ م جـ ٢ ، ص ١٢ .

(١٧) ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ م ، جـ ١ ق ١ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله الخليفة المقتدى عليه ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٢ م ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

خزانة البنود " المخصص لأرباب الجرائم السياسية من الأمراء والأعيان ومثيري الفتن والاضطرابات في هذا العصر ^(١٨) .

وفي عصر دولة المماليك البحرية (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) شهدت مصر نشاطاً حضارياً ساعد عليه قوة البناء السياسي والاقتصادي للمجتمع المصري بمختلف شرائحه العسكرية والمدنية ، هذه القوة مستمدة من النظام التعليمي الصارم ، والذي يقوم على التربية الدينية والعسكرية للمماليك لتكوين روح الولاء ، والضبط ، والذي التزم به المماليك طوال هذا العصر ^(١٩) ، واستطاع سلاطين العصر المملوكي البحري - بما تميز به معظمهم من قوة الشخصية - القيام بدور إيجابي للتخفيف من حدة الجرائم خاصة في أوقات الأزمات ، والتي دائماً ما يواكبها الفتن والاضطرابات وجرائم السلب والنهب والاعتصاب وقطع الطريق وترويع الأهالي ^(٢٠) . فساسوا البلاد - إلى حد ما - خير سياسة ، وهو ما لم يتحقق في أغلب فترات دولة المماليك الجراكسة .

(١٨) المقريري : الخطط ج-٢ ، ص ١٨٨ ، محمد مصطفى زيادة : السجون في مصر في العصور الوسطى ، مجلة

الثقافة ، العدد ٢٦٠ ، القاهرة ١٩٤٣ م ، ص ١٧ .

(١٩) المقريري : مصدر سابق ، ج-٢ ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢٠) ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، تحقيق عبد العزيز الخويطر ، الطبعة الأولى ، الرياض

١٩٧٦ م ، ص ١٨٨ .

المبحث الأول

أسباب الجرائم في عصر دولة المماليك الجراكسة

اضطربت أحوال دولة المماليك الجراكسة ، واختلت أمورها فكثرت الجرائم ، واختلت معها الأوضاع الاقتصادية، فتفككت أوصال الدولة وانهارت بسبب ما اعترأها من فساد ويصور " المقريري " أوضاع الدولة في المرحلة التي عاصرها فيقول ^(٢١) " إن الدولة لا تثبت على حال وأن أوامرها لا تقضي ... "

وقد تعددت الأسباب المؤدية إلى انتشار الجرائم ، فمنها ما هو متعلق بالنواحي السياسية والإدارية ومنها ما هو خاص بالحياة الاقتصادية ، ومنها ما نتج عن أخلاقيات المجتمع وسلوكه . الأسباب السياسية والإدارية:

١ - الطمع في السلطة :

كان السلطان في دولة المماليك أميراً وزعيماً مكنته قوته وشخصيته وكثرة ممالكه من التفوق على أقرانه والوصول إلى منصب السلطنة ، ويصبح رئيس الجهاز الحكومي في البلاد وصاحب أعلى سلطة فيها ، وله الحق في الهيمنة على بقية الأمراء وممالكهم بوصفه زعيمهم ورأس دولتهم ، وكان نجاح السلطان في الحكم يتوقف على مدى توفيقه في توجيه كبار الأمراء ، وضرب طوائف المماليك بعضها ببعض ^(٢٢) .

فكانت سياسة السلطان تجاه المماليك سبباً مباشراً في كثرة جرائمهم ضده ، خاصة وأنه من بني جنسهم لا يزيد عنهم شيئاً سوى الفرصة التي واثته وجعلته سلطاناً ، فكثير خروج كبار الأمراء على السلاطين ، وكان هذا الخروج جريمة تعاقب عليها الدولة بشدة فهي خيانة للسلطان المفروض من قبل الخليفة العباسي بالحكم .

(٢١) المقريري : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ١٩٧٣م جـ ٤ : ١ ، ص ٨٥٢ .

(٢٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩م ص ١٣٨ .

وهناك العديد من الأمثلة على ارتكاب أمراء المماليك جريمة الخيانة طمعاً في السلطنة ، خاصة وأن مبدأ الحكم الوراثي الذي حاول بعض سلاطين دولة المماليك البحرية تطبيقه في عناد وإصرار ، والذي ظهر بوضوح في بيت قلاوون (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) ، هذا المبدأ لا نجد له أثراً في دولة المماليك الجراكسة ، وإن ظهر في هذه الدولة أحد أبناء السلطان الراحل كحاكم للبلاد ، فلم يتم هذا بناءً على إيمان الأمراء بمبدأ الوراثة ، وإنما كحل مؤقت حتى يتجلى الموقف بين كبار الأمراء ، ويظهر من بينهم أمير قوي يستأثر بالعرش لنفسه ^(٢٣) .

فعلى سبيل المثال لا الحصر أنه في سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م ارتكب جريمة الخيانة والخروج على السلطان الظاهر برقوق أربعة من الأمراء ^(٢٤) .

وفي سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م استعان الأمير تتم الحسني نائب الشام بطائفة من المفسدين زينوا له الخروج على السلطان بدافع الطمع في السلطنة ^(٢٥) .

وفي سنة ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م ثار جكم نائب حلب وخروج على السلطان الناصر فرج وأضفى على نفسه لقب سلطان وتلقب بالعادل ^(٢٦) .

وحاول كثير من الأمراء تحريض المماليك الخاصكية على السلطان كما حدث في سنة ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ م عندما جمع الأمير أزيك الدوادار ^(٢٧) المماليك وطلب منهم الفتك بالسلطان

(٢٣) سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٤ م ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢٤) الصيري : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشي ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ م ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٢٥) ابن حجر : إنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٩ م ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٢٦) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ص ٣٦٥ ، الصيري : مصدر سابق ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

(٢٧) الدوادار : اسم مركب من لفظين أحدهما عربي وهو " الدواة " التي يكتب منها ، والآخر فارسي وهو " دار " بمعنى " مسك " الدواة أو حاملها ، وصاحب هذه الوظيفة مهمته تبليغ الرسائل من وإلى السلطان ، وتقديم البريد ، ويأخذ خط السلطان على الكتب والمناشير ، وأطلق عليه قديماً الحاجب .

العمرى : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، الجزء الخاص بممالك مصر والشام والحجاز واليمن ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٨٥ م ، ص ٥٨ ، السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ،

الأشرف برساي ولكنه فشل في مخططه ^(٢٨) . فهذه الأمثلة تعطينا دلالة واضحة على أن طمع الأمراء في السلطنة سبباً في ارتكابهم جريمة الخيانة .

ولم يقتصر الخروج على السلاطين والطمع في الملك على كبار أمراء المماليك ، بل إن الخلفاء العباسيين حاولوا في عصر دولة المماليك الجراكسة الخروج عن عزلتهم ، والتنفيس عن أنفسهم عن طريق المشاركة في الثورات التي طفق بها عصر المماليك الجراكسة ^(٢٩) .

وقد تحققت مطامع الخلفاء العباسيين في ذلك العصر عندما ولي الخليفة المستعين السلطنة سنة ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م ، على إثر خروجه مع الأمراء على الناصر فرج وقتله ^(٣٠) ، وهي حالة فريدة من نوعها في عصر سلاطين المماليك . ولكن تعيين الخليفة المستعين سلطاناً لم يكن إلا سداً لثغرة ، حتى ينجلي الموقف بين الأمرين المتنافسين حول السلطنة وهما نوروز وشيخ ، وعندما انجلي الموقف لصالح الأمير شيخ ، قام بعزل الخليفة المستعين من دست السلطنة في نفس العام الذي وضعه فيه وبنفس السهولة التي تم بها تعيينه في ذلك المنصب ^(٣١) .

٢ — سياسة السلاطين تجاه المماليك :

قاست البلاد كثيراً في عصر دولة المماليك الجراكسة بسبب سياسة السلاطين تجاه المماليك ، فقد عجز السلاطين في ذلك العصر عن كبح جماح ممالكهم ، مما جعلهم لا يجدون وسيلة للاحتفاظ بمراكزهم سوى ضرب طوائف المماليك بعضها ببعض ، وبذلك يخلو الجو للسلطان ومماليكه فيتحكمون في البلاد والعباد ، وهذه السياسة جعلت المماليك يرتكبون أفظع الجرائم في حق

القاهرة ١٩٩٣ م ، ص ٢٥ ، القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ،

الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٧ م ، ج ٥ ، ص ٤٣٤ .

(٢٨) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٨٣ ، ٧٨٤ .

(٢٩) إبراهيم على طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ م ، ص ٥٣ .

(٣٠) ابن حجر : إنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

(٣١) المقرئزي : مصدر سابق ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٤٣ .

العامة دون معاقبة من السلطان، فأصبحت هذه الجرائم عادة ، كما ذكر "المقريزي" (٣٢) في أحداث سنة ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م أن السلطان " ... رسم بمنع المماليك من العزل من طباقهم بالقلعة إلى القاهرة ، وذلك أنهم صاروا يرلوا طوائف طوائف إلى المواضع التي يجتمع بها العامة للدرهه ، ويتقنون في العبث والفساد ، من أخذ عمائم الرجال واغتصاب النساء والصبيان ، وتناول معاش الباعة وغير ذلك ، فلم يتم منعهم ، ونزلوا على عادتهم السيئة " .

كما قاست البلاد من جراء المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك وفرقهم ، وما يسبب عن تلك المنازعات من حوادث وقاتل في الشوارع ، مما أوجد جواً من الرعب والفرع وعدم الاستقرار في البلاد ، وما زاد من حدة هذه الجرائم انتصار السلاطين لطوائفهم ومماليكهم على حساب الطوائف الأخرى دون تحقيق، مثلما حدث في سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م عندما حدثت فتنة بين طائفة من ممالك السلطان الأشرف برساي وبين طائفة من ممالك الأمير الكبير شار قتلوا ، وانتشر الفساد في الشوارع ، وكثرت جرائم السلب والنهب والاعتصاب ، فطلب السلطان ثلاثة من ممالك الأمير شار قتلوا ، وضربهم وسجنهم، مدعياً أنهم أصل هذه الفتنة، حتى قدأ الأمور (٣٣) .

٣ - ضعف السلاطين :

كان تولي بعض السلاطين صغاراً ، سبباً من أسباب ازدياد الجرائم ، لأنه لم يستطع السيطرة على الأمور ، وترك الدولة في أيدي كبار الأمراء ، ففي ظل غياب السلطة ، تكثرت الجرائم ، وظهر هذا واضحاً في سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢٢ م ، عندما ولي السلطنة الصالح ناصر الدين محمد ابن الظاهر ططر ، وكان طفلاً فكثرت جرائم السلب والنهب ، وصار الناس في فقر وبؤس ، وخاصة في بلاد الصعيد ، ولو طالت مدة هذا السلطان لخربت البلاد (٣٤) .

(٣٢) السلوك ، ج٤ ، ق ٢ ، ص ١٠٢٧ .

(٣٣) ابن حجر : إنباء الغمر ، ج٣ ، ص ٤٢٠ ، الصري : نزهة النفوس والأبدان ، ج٣ ، ص ١٥٨ .

(٣٤) المقريزي : السلوك ، ج٤ ، ق ٢ ، ص ٦٠٣ ، ٦١٥ .

وبلغ من ضعف بعض السلاطين أن كثيراً من مراسيمهم التي يصدرونها لا تنفذ إلا بعد فترة مما سبب كثيراً من الجرائم التي حرمت الناس من الخروج إلى المتزهات خوفاً على أنفسهم وعلى نساتهم من السرقة والقتل والاعتصاب ، فكثيراً ما كانت تصدر المراسيم بمنع المماليك من الدخول من الطابق إلى القاهرة ، بسبب أنهم كانوا يجتمعون طوائف ويتوجهون إلى متزهات القاهرة ، فينهبون بضائع الناس ويخطفون عائلاتهم ويفسدون في نساتهم ، غير أن هذه المراسيم لا تنفذ إلا بعد فترة ، ولم يستمر العمل بها إلا يومين ، وترجع الأمور على ما كانت عليه من السوء (٣٥) .

وكثيراً من الجرائم تحدث في حالة ضعف السلطان الصحي فيصاب بالاضطرابات والخلل العقلي ويتوهم أن الأطباء مقصرون في مدواته ، وأنهم أخطأوا التدبير في علاجه ، فيعاقبهم على جريمة الإهمال والتقصير ، وهذا الأمر يترك أثراً سيئاً في نفوس الناس ، فتزايدت الجرائم ، ويتمنى الناس زوال السلطان ، ولم قدأ الأمور بموت السلطان ، بل تكثرت جرائم السلب والنهب ، وعبث المفسدين وقطاع الطرق ، حتى يتولى سلطان آخر يستطيع أن يعيد الأمور إلى نصابها (٣٦) .

٤ - سياسة المماليك تجاه العربان :

رأى العرب أنهم أحق من المماليك الغرباء بحكم مصر ، لأن المماليك الذين استولوا على الحكم لم يكونوا من أهل البلاد ، وإنما كانوا مجرد والغدين لأغراض حربية فحسب ، كما أنهم لم يرتبطوا مع الشعب المصري بروابط المصاهرة والنسب وظلوا منعزلين عن أفراد الشعب ، على عكس العرب الذين اندمجوا مع شعب مصر وارتبطوا معه بروابط وثيقة ، كما كان لهم دور واضح في جميع المعارك الحربية الكبرى التي وقعت في أرض مصر والشام وأيضاً في مختلف عهود الإسلام (٣٧) .

(٣٥) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٤٠١ .

(٣٦) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٥٤٩ ، ق ٢ ، ص ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، العيني : عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (حوادث سنة ٨٢٤ هـ - ٨٥٠ هـ) تحقيق عبد الرازق الطنطاوي القرموط ، الطبعة الأولى ، الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٣٧) محمود محمد السيد : تاريخ القبائل العربية في عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٨ م ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

كما أن المماليك - بصفتهم غرباء - قدموا إلى مصر بهدف خدمة الدولة وليس عليهم إلا الطاعة ، فإذا اعصوا صاروا خوارج ولا طاعة لهم على أحد ولكن المماليك بدلاً من التزام الطاعة عمدوا إلى الاستبداد بحكم مصر ، ليثن هذا فحسب بل كانوا يستنون معاملة العرب ، حيث لقي أمراء العرب ومشايخهم الكثير من جور المماليك وعسفهم ، يبدو هذا واضحاً من الأسلوب العدائي الوارد في منشور^(٣٨) الدولة ضد العرب ، ففي منشور صدر في عصر المماليك جاء ما يلي ، " ... ولا يمكن أحد من العربان بجميع الوجه القبلي أن يركب فرساً ولا يقتنيه ويكفي بذلك الأيدي المعتدية فإن المصلحة لمنعهم من ركوبها مقتضية وليقم الحربة والمهابة وليدم قيامه من الخدمة وانتصابه وليرهف حد عزمه وبمضيه ، ومن وجد من العربان خالف المرسوم الشريف من منعه من ركوب الخيل كائناً من كان ضرب عنقه وأرهقه من البطش بما أزهقه ليرتجع به أمثاله ولا يتسمع لأحد في الشر بمجاله " (٣٩) .

وواضح من هذا المنشور الأسلوب العدائي نحو العرب بما لا يدع مجالاً للشك في أن عداة السلطة المملوكية للعرب سافر لا يحتاج إلى دليل إثبات .

كذلك كان تلفيق التهم للعرب مجرد فنب ثرواتهم والاستيلاء عليها شأناً في عصر المماليك ، فأصبح هؤلاء العربان مصدر فتن ومتاعب للحكام المماليك ، وارتبط تاريخهم في هذا العصر بالثورات وحوادث النهب والسلب والاعتداء على الأمنين من أهالي القرى والمدن ، حتى إن المصادر التاريخية المعاصرة لا تشير إليهم دائماً إلا تحت عنوان " فساد العربان " (٤٠) . كل هذا بسبب سياسة الدولة المملوكية تجاه هؤلاء العربان ، ولو أن السلطات المملوكية تفحصت أسباب الاضطرابات وتحرت عن دوافعها وعالجتها لكان من الممكن أن تكسب بذلك ود العربان ، بل وقلوب الرعية ، وسياسة كسب القلوب كانت دائماً أجدى على الغالبين من سياسة القمع والعسف والسيف التي طبقها المماليك على عرب مصر ، وكانت سبباً مباشراً في زيادة جرائم العربان ، والتي

(٣٨) المنشور : جمع منشور وهو أمر سلطاني مكتوب بإقطاع من أرض أو مال أو بيان حكم في قطعة معينة من

الورق تختلف باختلاف رجال الدولة . محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، الطبعة

الأولى ، دار الفكر ، دمشق ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ١٤٦ .

(٣٩) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٢٦ .

(٤٠) سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

أصبحت في عصر دولة المماليك الجراكسة كأمواج تتدافع الواحدة تلو الأخرى حتى نهاية هذا العصر .

٥ - الفساد الإداري:

من أخطر الأسباب التي أدت إلى فساد أداة الحكم في دولة المماليك الجراكسة ، انتشار جريمة الرشوة وتفشي هذا الداء في أجهزة الحكومة وبين كبار موظفيها ، ونسوق دليلاً على تفشي الرشوة والجهل بها زمن السلطان برقوق وهو ما تضمنته رسالة تيمورلنك الذي بعث بها إليه في ربيع الآخر سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م ، وجاء فيها " ... وكيف يسمع الله دعاءكم وقد أكلتم الحرام وضيعتم جميع الأنعام ، وأخذتم أموال الأيتام ، وقبلتم الرشوة من الحكام ... " (٤١) .

وقد أخذت الرشوة في عصر سلاطين المماليك عامة ودولة الجراكسة خاصة شكلاً رسمياً ، بإنشاء ديوان لها سمي " ديوان البذل " (٤٢) حيث سرت الرشوة في جميع أعضاء المجتمع حتى شملت جميع طبقاته بما في ذلك طبقة السلاطين أنفسهم ، فتذكر المصادر التاريخية أن الناصر فرج سار على سياسة أبيه في أخذ البراطيل على الوظائف ، ففي سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٤ م وصل مرسوم السلطان الناصر فرج إلى نائب دمشق بأن يقبض من علاء الدين أبي البقاء مائتي ألف درهم ، وهي

(٤١) ابن عريشاه : عجائب المقدور في نواب تيمور ، تحقيق فايز الحمصي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٦ م ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٤٢) البذل والبرطلة من الألفاظ الشائعة في مصادر العصر المملوكي بصفة عامة وفي مصادر العصر الجركسي بصفة خاصة ، والمقصود بهذه الألفاظ في هذا العصر الرشوة ، ووجد أول ديوان للبذل في عهد السلطان الصالح إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون ٧٤٣ هـ / ١٣٤٢ م ، ونشط هذا الديوان وأخذ الصفة الرسمية في عهد السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م على يد " أغزلو " والي القاهرة الذي فتح باب الأخذ في الوظائف ، وأنشأ إدارة مستقلة لذلك عرفت بديوان البذل .

ابن قاضي شهبة : تاريخ ابن قاضي شهبة ، حققه عدنان درويش ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ١٩٩٤ م ، ٢ م ، ص ٥١٤ . ابن حجر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ضبطه الشيخ عبد الوارث محمد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧ م ، ج ١ ، ص ٢٢٨ ، أحمد عبد الرازق أحمد : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ م ، ص ١١ ، ٢٩ .

التي جرت عادة من يتولى القضاء بدمشق بيدها للسلطان ^(٤٣).

وقد تفاقم الأمر زمن السلطان المؤيد شيخ الذي اعتلى عرش السلطنة سنة ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م ، حيث صارت الرشوة في عصره مورداً رسمياً من موارد الدولة المالية ^(٤٤)

وفي سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢٢ م اعتلى الأشرف برسباي كرسي السلطنة فأقبل على الرشوة وانغمس فيها ، ويكفي دليلاً على ذلك ما رواه بعض المؤرخين أنه في سنة ٨٣٥ هـ / ١٤٣٢ م ، بعث إلى دمشق لاستدعاء قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن الكشك ، ليستقر في كتابة السر ^(٤٥) بمصر ، عوضاً عن شهاب الدين أحمد بن السفاح بعد موته ، وألزمه بأن يحمل معه عشرة آلاف دينار ، الثمن المتعارف عليه لشغل هذه الوظيفة ، بيد أن ابن الكشك كان عليمًا بحيل السلطان ووسائله في الاستيلاء على أموال الناس ، فاعتذر عن قبول المنصب محتجاً بضعف بصره ، وآلام تعتريه ، وشفع رده ببذل خمسة آلاف دينار ^(٤٦).

والواقع أن الرشوة لم تقتصر على زمن السلطان برسباي ، بل شاعت في زمن ابنه العزيز جمال الدين يوسف واستمرت الرشوة قائمة في الوظائف المدنية والعسكرية ^(٤٧) ، بل شاع في عهد خليفته الظاهر جقمق - الذي ولي السلطنة سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٤٣ م - الجمع بين أكثر من وظيفة

(٤٣) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤٤) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٠ .

(٤٥) كاتب السر : وظيفة اختصاصها قراءة الكتب الواردة على السلطان ، وكتابة أجوبتها ، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها ، والجلوس بدار العدل لقراءة القصص (الطلبات ، والاستدعاءات) والتوقيع عليها ومشاركة الوزير في بعض الأمور مع التحدث في أمور البريد ، ومشاركة الدواوير في أكثر الأمور السلطانية .
العمرى : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، ص ٦٠ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ١ ص ١٤٦ - ١٤٨ ، ١٥١ - ١٦٠ جـ ٤ ، ص ٢٣ .

(٤٦) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٤٧٦ .

(٤٧) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٩٩ .

طالما أن متوليها قد استطاع أن يلبي طلبات السلطان عن طريق البذل والبرطلة (٤٨).

وتزايدت الرشوة في أيام السلطان الأشرف إينال الذي اعتلى العرش في سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م ، وكان طاعناً في السن ، منقاداً للماليكة الجلبان (٤٩) ، ولزوجته " خوند زينب " التي صارت تدبر أمور المملكة من ولاية وعزل ، بل صار لها نصيب وافر مع السلطان في كل هدية ورشوة ، وبذلت الأموال فيما لم تجر العادة بالبذل فيه ، فساءت الأمور على عهده حتى ولي الوظائف أوباش الناس فكثرت الجرائم (٥٠).

ولم تستثن المصادر المملوكية أحداً من السلاطين لم يأخذ رشوة ويرتكب هذه الجريمة ، حتى السلطان الأشرف قايتباي الذي اشتهر عصره بالأعمال العمرانية والحربية ، وسلك مسلكاً طيباً مع من سبقه من السلاطين المعزولين ، فقد أجمعت مصادر هذا العصر على اتقائه بتعاطي الرشوة ، بل والانغماس فيها ، ويكفي دليلاً على ذلك الفوضى التي أصابت البلاد على عهده نتيجة لتفشي الرشوة وانتشارها ، ويتضح هذا من خلال ما ذكره أحد المؤرخين عن محتسب (٥١) القاهرة في سنة

(٤٨) السخاوي : الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة ، تحقيق جودة هلال ، ومحمد محمد صبيح ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٧م ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٤٩) الجلبان : هم المماليك الذين جلبوا حديثاً ، واشتراهم سلطان المماليك أو أحد الأمراء بقدر ما تسمح به رتبته ، وكانوا موضع إيثار عند أساتذتهم دائماً .

أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ٢٠ ، محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ٥٣ .

(٥٠) أبو المحاسن : منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، حررها وليام بير ، كاليفورنيا ١٩٣٣م ، جـ ٣ ، ص ٢٢٩ ، السخاوي : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (د . ت) جـ ١٢ ، ص ٥٤ ، أحمد عبد الرازق : المرأة في مصر المملوكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص ٥٥ .

(٥١) الحسبة : نظام إسلامي اختص صاحبها باحفاظة على النظام العام والمراقبة لما يجرى بين الناس من معاملات والفصل القوري بين المنازعات مما لا يدخل في اختصاص القاضي ، وفي العصر المملوكي كانت حسبة القاهرة وظيفة يتولى شاعها الأمر والنهي فيما يتصل بالمعاش والصناعات والتصرف بالحكم ، ومن اختصاصه حفظ الأسعار والنظر في المكاييل والموازين والمقاييس .

الموردي : الأحكام السلطانية ، ص ٣١٥ وما بعدها ، محمد أحمد دهمان : مرجع سابق ، ص ٦١ .

٨٧٦هـ / ١٤٧٢م من " أن البلد لها خمسة أيام في أمر مرير وهلع زائد وتشويش مفرط ، بسبب عدم الخبز من الحوانيت ... كل ذلك والمختب - عزله الله عن المسلمين على أقبح صورة - مقيم بداره في شمه وغضبه على السلطان ، و وكل بذلك البلاصية ^(٥٢) والأعوان الذين يأكلون البراطيل ببابه وخربوا البلد ، حتى صار كل رسول منهم عنده القماش والبغال والعبيد والصوف والمنسجب وأمثال ذلك ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم " ^(٥٣) .

ويبدو أن الرشوة أو بيع الوظائف كانت نوعاً من الوسائل التي لجأ إليها سلاطين دولة المماليك الجراكسة للمأ خزائن الدولة ، حتى وصلت المبالغ التي بذلت في وظيفة القضاء في الفترة الواقعة بين سنة ٩١١هـ / ١٥٠٦م وسنة ٩٢١هـ / ١٥١٥م سبعة وثلاثين ألف دينار ، وولاية شرطة القاهرة واحداً وأربعين ألف دينار ^(٥٤) .

فهذه الأمثلة تدل على مدى فساد الإدارة ، وأن البذل والبرطلة أصبحتا من السمات المميزة لعصر سلاطين المماليك الجراكسة ، وأتت أصبحتا الطريق الوحيد الموصل إلى الوظائف المهمة في الدولة ، بعد أن أصبحت الكفاءة والجدارة لا وجود لهما أمام طوفان الأموال المبدولة ، الأمر الذي ترتب عليه ضياع الحقوق في الدولة ، فكثيراً ما كان يلجأ الظالم إلى الرشوة ليتقرب إلى ذوي المناصب حتى يدافع عنه ويرد عنه من يشاكيه أو يطالبه ، وإذا ما حضر المظلوم إلى الأبواب الشريفة مطالباً بحقه يتعرض للضرب والإهانة ^(٥٥) .

كما أدى الفساد الإداري واستفحال الرشوة إلى كثرة جرائم الابتزاز والسلب والنهب لأموال الناس ، فقد كان من الطبيعي أن يلجأ الموظف الراشي إلى العديد من الطرق لكي يجمع المال

(٥٢) البليص : أخذ المال بغير حق ، وهو ما يؤخذ خارجاً عن الضرائب ، محمد دهمان : معجم الألفاظ ، ص ٣٨ .

(٥٣) الصيرفي : إنباء العصر بآباء العصر ، تحقيق حسن حبش ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ٤٣٠ .

(٥٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ ، ج ٥ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٥٥) الأسدي : التيسير والاعتبار والتحريز والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار ، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

الذي دفعه في سبيل الحصول على وظيفته (٥٦).

هذا بالإضافة إلى أن الرشوة في حد ذاتها جريمة حرمتها الشريعة الإسلامية، قال تعالى {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (٥٧) وقال النبي (ﷺ) { لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما } (٥٨).

ومن مظاهر الفساد الإداري جريمة ابتزاز الأموال والاختلاسات (٥٩) التي كان يقوم بها بعض الموظفين والأمراء وأحياناً السلاطين ، وكانت هذه الجرائم تكتشف أحياناً في أثناء حياة الأمير أو الموظف أو تكتشف بعد مماته من خلال تركته ، فمن الموظفين الذين تم اكتشاف اختلاسهم بدر الدين بن الطوخي الذي حقق معه السلطان برقوق سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨م على جملة من المال أخذه من بعض الموظفين ، فكانت جملة هذا المال مليوني درهم ، فتم تعذيبه وصودرت أمواله ، فوجد له في أحد مخازنه عشرة آلاف دينار (٦٠).

وفي سنة ٨٢٦هـ / ١٤٢٢م قبض السلطان الأشرف برسباي على الأمير أرغوت شاه الاستادار (٦١) والوزير ، لأنه قيل في حقه إنه أخذ جملة أموال لنفسه من رحلاته إلى البحيرة والغربية

(٥٦) حسن فرحان عبد الساتر : دور أصحاب الدواوين السياسي والحضاري في مصر في العصر المملوكي - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بأسوط ، جامعة الأزهر ٢٠٠٦م ، ص ٩٩ .

(٥٧) سورة البقرة ، آية (١٨٨) .

(٥٨) ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، باب من لم يقبل الهدية لعله ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار المعرفة بيروت (د.ت) ج ٥ ، ص ٢٢١ .

(٥٩) الابتزاز : معناه أخذ المال من الناس غصباً ، أما الاختلاس فهو الاستيلاء على جزء من مال الدولة ، وكثيراً ما كان يقوم الموظف أو الأمير بالاختلاس والابتزاز معاً . إيرالابدوس : مدن إسلامية في عهد المماليك ، ترجمة علي ماضي ، الطبعة الثانية ، المكتبة الأهلية ، بيروت ١٩٨٧م ص ٨٠ .

(٦٠) العيني : عقد الجمان ، (حوادث ٧٨٤ - ٨٠١هـ) تحقيق : إيمان عمر شكري ، الطبعة الأولى ، مكتبة مديبولي ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ٤٨٩ .

(٦١) الاستادار : لفظ فارسي مركب من كلمتين " استد " بمعنى السيد و " دار " بمعنى ممسك ، وهو الذي يتولى قبض الأموال . القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٢٩ .

والجهات القبلية ، فضربه برساي ضرباً مؤلماً ، وقرر عليه مبلغاً كبيراً من الذهب (٦٢) .

هذه بعض الأمثلة التي تدل على اختلاسات الموظفين وتوضح كثرة الأموال المسروقة ، وقد كان هذا الأمر منتشرراً في عصر دولة المماليك الجراكسة ، فكثيراً ما تحدثنا المصادر عن المصادرات للأمراء والموظفين الذين تم اكتشاف اختلاسهم أو غضب السلاطين عليهم فصادرهم مع أنهم يعلمون بأمر هذه الاختلاسات من قبل ، بل أحياناً كانوا ينعمون عليهم بالخلع السنية ، كما حدث في سنة ٨٣٥هـ / ١٤٣١م عندما خلع السلطان الأشرف برساي على الأمير آقبا الجمالي الاستادار ، رغم اختلاسه خمسة عشر ألف دينار من الأموال التي صادرها من أهل الصعيد ، وقد ظهرت هذه الأموال عندما حاسبه القاضي تاج الدين عبد الوهاب بن الخطير ناظر الديوان المفرد (٦٣) على ما أخذ من أموال الصعيد ، حتى تسابا بين يدي السلطان فرسم بحاسبته ، وظهرت هذه الأموال عنده ، فخلع عليه السلطان تقوية له ، خاصة عندما وعد السلطان أن يحمل فيما بعد عشرين ألف دينار (٦٤) .

ومن مظاهر الفساد الإداري سوء تصرف بعض السلاطين في إدارتهم لشئون البلاد ، فعلى الرغم من أن هناك بعض السلاطين قد اشتهروا بحسن الإدارة ومواجهة الأزمات بكل حزم وثقة ، نجد أن بعض السلاطين لم تكن لديهم موهبة حسن الإدارة واتسموا بضعف شخصيتهم ، وكانوا من أسباب تفاقم الأزمات وكثرة الجرائم بأوامرهم الخاطئة ، مثال ذلك ما حدث في سنة ٨٣٢هـ /

(٦٢) العيني : مصدر سابق (تحقيق عبد الرازق القرموط) ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٦٣) ديوان المفرد : يرجع هذا الديوان إلى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي واختص هذا الديوان بقبض الأموال المصادرة من موظفي الدولة بسبب خيانتهم ، وتم إحيائه في عهد السلطان برقوق من أجل إحكام قبضته على البلاد ، وإضعاف الوزارة ، وأشرف هذا الديوان على الإقطاعات الخاصة بالسلطان .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٥٢٣ ، المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥ ، ٢٣ ، ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، وضع حواشيه خليل المنصور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧م ص ٨٩ ، حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية ، دار الكتاب العربي للنشر ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص ١١٨ ، عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله المفترى عليه ، ص ٦١ ، ٦٢ .

(٦٤) المقرئ : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٦٨ ، ٨٦٩ .

١٤٢٨م عندما شكوا المماليك الأجلاب تأخر جوامكهم (رواتبهم) إلى السلطان برسباي فرسم لهم أن ينتهبوا بيوت المباشرين (الموظفين) ففعلوا ذلك فكان يوماً فظيماً شنيعاً^(٦٥) . فوجد أن السلطان أمر جنوده بالنهب والسرقة بدلاً من أن يدرس سبب تأخر رواتبهم ويعالج ذلك السبب ، وهذا التصرف بالطبع قد شجع هؤلاء المماليك على النهب سواء من المباشرين أو عامة الناس .

ومثال آخر لسوء تصرف السلاطين الجراكسة أنه في سنة ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م ارتفعت الأسعار فشكا بعض الناس أفعال المحتسب " كسباي " لأنه لم ينظر في أحوال المسلمين فاستدعاه السلطان قايتباي ، وبدلاً من أن يتناقش معه ويتعرف على أسباب ارتفاع الأسعار نجده يوبخه بالكلام ، ثم يضربه نحرًا من عشرين عصا ، مما جعل هذا المحتسب بعد أن يخرج من عند السلطان يتصرف تصرفات هوجاء ، فأطلق العنان للسوقه وسحارة الغلال ، مما زاد الأمر سوء^(٦٦) .

فهذه الأمثلة تعطينا دلالة واضحة على أن سوء سياسة بعض السلاطين وعدم تعقلهم للأمور وتصرفاتهم الفاسدة قد ساعدت بطريقة أو بأخرى على كثرة الجرائم .

ويضاف إلى ما سبق استغلال الكتاب النصارى لمناصبهم في الدواوين وتلاعبهم في الإدارة واستيلائهم على معظم ضريبة ساحل الغلة ، وكان يحصل منها في السنة أربعة ملايين وستمائة ألف درهم ، ويذكر الأمير يلبغا السالمي الاستادار للمقريزي أن هذه الضريبة كانت أيام وزراته بضعا وسبعين ألف درهم يومياً ، ولم يكن ينفق منها شيء في مصالح الدولة ، وإنما كانت منافع للقبط دون غيرهم^(٦٧) .

وفي سنة ٨٢٥هـ / ١٤٢٣م أمر الأشرف برسباي بعدم استخدام أحد من الكتاب اليهود والنصارى في ديوان من دواوين السلطان أو الأمراء ، ولكنه لم يسلم من بعض عظماء

(٦٥) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ١٤٧ .

(٦٦) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٢٦٣ .

(٦٧) المقريزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ١٠٧ ، قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى ، دراسة وثائقية ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧م ص ٨٧ .

الأقباط من مباشري الدولة فلم يتم ذلك^(٦٨) . وهذا يدل على سيطرتهم على الدواوين لمصالحهم ، وكانوا يأخذون من أموال الدواوين ما يريدون ، وقد أثر هذا على خزانة الدولة مع استنزافهم أموال الشعب من خلال فرض الضرائب ، الأمر الذي زاد من سوء الأوضاع وأدى إلى انتشار الجرائم .

الأسباب الاقتصادية : كانت هذه الأسباب بمثابة المعول الرئيس وراء زيادة معدل

الجريمة في عصر دولة المماليك

الجراكسة ، فمن هذه الأسباب :

١- انهيار النظام الإقطاعي^(٦٩) .

صارت أرض مصر في عصر دولة المماليك إقطاعات وزعت على السلطان والأمراء والأجناد بعد أن قسمت إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، اختص السلطان نفسه بأربعة قرايط ، والأمراء بعشرة ، وما تبقى كان من نصيب الأجناد^(٧٠) .

فالنظام الإقطاعي المملوكي بنى أساساً ليكون مصدر الثروة الأساسية للمقطعين ، وبالتالي فإن همهم انحصر في تحقيق أكبر عائد للأرض الزراعية دون أدنى اهتمام منهم بوسائل رعايتها أو تطويرها أو استصلاح الباتر منها ، فضلاً عن أن هؤلاء المقطعين فضلوا الإقامة بالقاهرة والمدن الكبرى واكتفوا بإرسال مندوبين عنهم للإشراف على هذه الأملاك واستخلاص عائداتها من

(٦٨) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٤ ، ص ٨٤ .

(٦٩) الإقطاع : مؤداه أن يمنح الأمير إقطاعاً يعيش من ريعه فهو بمثابة دخل ثابت من أجل تجهيز نفسه ومماليكه وقت الحرب ، وكان الإقطاعات المصدر الأساس للنفقة على الجيش ، وكانت القرية هي وحدة التوزيع الإقطاعي ، حيث بلغ متوسط إقطاع الأمير ما بين قرية وعشرة قرى في حين تراوح إقطاع المملوك السلطاني ما بين قرية ونصف قرية وربما أقل .

القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٣ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : الأرض والفلاح في مصر على مر

العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٣ م ، ص ٢١٨

(٧٠) المقرئزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

الفلاحين أضعافاً مضاعفة ، فالأسس الإقطاعية التي التزم بها سلاطين المماليك البحرية كانت - إلى حد كبير - غائبة في أذهان نظرائهم الجراكسة ، فعمد المماليك إلى بيع إقطاعاتهم أو التنازل عنها فيما عرف " بالمقايضة " بسبب الانخفاض المطرد في عائد الأرض وتدهور إنتاجيتها ، وقصدوا القاهرة للمشاركة في الحروب الداخلية بين الفرق العسكرية طمعاً في المكاسب المادية من الأسلاب والغنائم المرتبطة بنتائج الفتن شبه المستمرة بين الأمراء ، مما أدى إلى زيادة جرائم السلب والنهب والقتل خاصة في القاهرة (٧١).

وكان العزل عن الإقطاع عقاباً اشتهر في عصر دولة المماليك الجراكسة بسبب الخروج على السلطان ، أو ثورة المقطع في وجه سيده ، كذلك كان للوشاية والسعايات أثرها في عقوبة المقطع بالعزل (٧٢).

وبعض السلاطين استخدم هذه العقوبة ظلماً إيثاراً للمقربين لديه كما كان يفعل السلطان محمد بن قايتباي (٧٣). وقد أدى هذا العزل إلى استخدام المماليك القوة وارتكابهم جرائم السلب وأخذ مناشير أولاد الناس (٧٤) بالقوة ، كما حدث في عهد السلطان قانصوه الغوري فيذكر ابن إياس (٧٥) في حوادث سنة ٩١٤هـ / ١٥٠٨م " أن السلطان شرع يخرج إقطاعات أولاد الناس

(٧١) المقرئزي : السلوك : جـ ٢ ، ق ٣ ، ص ٦٣٩ ، ٦٤٩ ، ٧٥٩ . آثور . آ . : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، دار ابن قتيبة ، دمشق ١٩٨٥م ص ٣٧٢ ، البيومي إسماعيل : مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية - عصر سلاطين المماليك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧م ، جـ ١ ، ص ٢٣٣ .

(٧٢) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٧٤ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ١ ، ص ٤٥٥ .

(٧٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٣٠٦ .

(٧٤) أولاد الناس : فرقة من الجيش المملوكي شملت أبناء أمراء المماليك فقط المملوكين بدون عبودية ، أبوهم كان مملوكاً وأصبح حراً فهم أحرار . المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٠ ، حاشية (٢) ، محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ٢٦ .

(٧٥) بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٣٦ .

من أجناد الحلقة^(٧٦) ... فأخرج نحواً من ثلاثمائة إقطاع ورزقة من غير جنحة ولا سبب ، وصار ينعم بها على المماليك بمكاتبات ، وهذا الأمر ما سبقه به أحد من الملوك السالفة ، فحصل للناس الضرر الشامل ولا سيما أولاد الناس ، صارت المماليك يهجمون عليهم ويأخذون منهم مناشيرهم غصباً عنهم ، ويدلّونهم بالضرب ، وكانت حادثة مهولة لم يسمع بمثلها "

وقد نتج عن حالات العزل عن الإقطاعات ما يعرف " بالبطالين " ^(٧٧) وكان عددهم كبيراً يخشى منهم الفتنة في أي وقت ، وارتكبوا العديد من الجرائم ، لذا عمل بعض السلاطين على التخلص منهم بطردهم من القاهرة ، كما فعل السلطان الظاهر برقوق في سنة ٧٩٣هـ / ١٣٩٠م على أثر عودته إلى السلطنة إذ حدد إقامتهم بدمياط ، وحذا حذره السلطان الأشرف إينال سنة ٨٥٩هـ / ١٤٥٤م وطردهم من القاهرة وهدد من تأخر منهم بعد سماع المنادة^(٧٨) .

وفي ظل تداعيات النظام الإقطاعي تأثرت الأوضاع الاقتصادية لطوائف العربان ، حيث أن معظم هؤلاء العربان عاشوا في الكفور خارج القرى المصرية يزرعون القليل من الحبوب ويرعون المواشي ، بينما عاش زعمائهم في القرى أو المدن الصغيرة كاحتياطي أمن للنظام العسكري المملوكي، ومن ثم صار هؤلاء العربان عنواناً للشغب والإخلال بالأمن ، وباتوا يمثلون خطراً شبه دائم على قوافل التجارة والحج وأرباب المعاش ، بحيث أصبحوا شركاء لعصابات المماليك في

(٧٦) أجناد الحلقة: هم الجنود المرتزقة من ممالك السلاطين السابقين وأولادهم، وهم أقرب فئات المماليك إلى الجيوش النظامية في العصور الحديثة، ولكل أربعين جندياً يقدم عليهم واحد منهم، ومرتباقم من ديوان الجيش .

سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المملوكي ص ٣٩٥ ، محمد أحمد دهمان : مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٧٧) البطالون : جمع بطل ، أي الأجناد والأمراء العاطلون من أعمال الدولة ووظائفها وإقطاعاتها نتيجة غضب

السلطان أو كبر السن ، أو الاضطراب إلى الاعتكاف والاختفاء ، أو مجرد حب الانزواء والابتعاد .

إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر

، القاهرة ١٩٦٨م ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ٣٥ .

(٧٨) ابن عباس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٤٨ .

ارتكاب أنماط الجرائم التي تمس حياة الناس في أرواحهم وأموالهم وأعراضهم^(٧٩).

٢ - الأزمات الاقتصادية :

يأتي نمر النيل في مقدمة الأسباب الطبيعية لحدوث الأزمات الاقتصادية ، فكان تقصير نهر النيل عن حد الوفاء أو زيادته عن الحد المطلوب يمثل خطراً حقيقياً على الحياة آنذاك ، ويسبب كارثة قومية يخشى الجميع من آثارها ، وقد عانت مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أو زيادة نهر النيل^(٨٠) ، وما يترتب على ذلك من شدة خوف وقلق الناس من حدوث المجاعة ، نتيجة لعدم زراعة المحاصيل الجديدة ، ومن ثم يسارعون لتخزين الغلال التي لديهم ، ضماناً لقوتهم وقوت عيالهم أثناء الأزمة المرتقبة ، كما يسارع التجار إلى تخزين الغلال ، طمعاً في الحصول على أكبر ربح عندما ترتفع الأسعار ، ونتيجة لهذا يشتد الإقبال على شراء الغلال بينما يقل المطروح من البضائع في الأسواق ويظهر إلى الوجود ما يعرف باسم " السوق السوداء " على حد تعبيرنا المعاصر ، وهذه جريمة يرتكبها كبار التجار ، هذا بالإضافة إلى جرائم نهب الأفران وحوانيت بيع الغلال^(٨١).

ومن الأزمات الاقتصادية التي حدثت في عهد دولة المماليك الجراكسة ، وكان سببها تقاصر أو زيادة النيل ، ونتج عنها الكثير من جرائم السلب والنهب ، ما حدث في عهد الظاهر برفوق سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م ، حيث هبط النيل فجف كثير من الأراضي ولم تزرع ،

(٧٩) عن فساد العربان انظر: المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٩٤ ، ق ٢ ، ص ٦٠٣ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٦٩ . ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٨٠) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ م ، ص ٥٣ ، مجدي عبد الرشيد بحر : القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ م ص ١٩٨ .

(٨١) المقرئزي : إغاثة الأمة لكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، وجمال الدين الشيال ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٧ م ص ٤١ ، ٤٢ ، قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي - عصر سلاطين المماليك - الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٤ م ص ١٦٠ ، ١٦١ .

فارتفعت الأسعار ، وثار أهل القاهرة على الختسب البهاء البرجي ، وانتهت هذه الثورة بعزل الختسب البهاء البرجي وتولية ابن الطبلاري الخسبة ^(٨٢) .

وفي عهد الناصر فرج بن برقوق شهدت مصر شدة عظيمة سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م ، نتيجة انخفاض ماء النيل وتوقفه عن الزيادة ، وارتفعت الأسعار ، وغدم الخبز في القاهرة ثلاثة أيام ، وانتشرت الجرائم ، واستغل المحتكرون سواء أكانوا من التجار أم الأمراء فرصة نقص النيل ، وانتشار الأمراض ، فعمدوا إلى تخزين الغلال وبيعها بسعر أكبر ^(٨٣) .

وقد ساعد على شدة الأزمة قيام بعض الأمراء مثل يشبك ، وشيخ ، ونوروز ، بالخروج على السلطان الناصر فرج ، وقيام الحروب بينهم ، ويصف "المقريزي" ^(٨٤) أيام الناصر فرج فيقول : " كانت كلها كثيرة الفتن والشرور ، والغلاء ، والوباء " .

وفي عهد المؤيد شيخ حدثت سلسلة من الأزمات بدأت في سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م واستمرت حتى سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م فارتفعت الأسعار ، ونودي في الناس بصيام ثلاثة أيام والخروج إلى الصحراء ، وخرج معهم السلطان المؤيد شيخ والقضاة والمشايع ^(٨٥) .

أما في عهد الأشرف برسباي فقد حدثت عدة أزمات في سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ م ، ٨٣٠ هـ / ١٤٢٦ م ، ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م ، ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ م ، ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م فحصل الاضطراب بين الناس ، وكثر ازدحامهم على حوانيت الخبازين ونهب بعض العامة الخبز من

(٨٢) المقريزي : إغاثة الأمة ، ص ٤١ ، الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، ج ١ ، ص ٣٩١ ، حامد زيان غانم :

الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر - عصر سلاطين المماليك - القاهرة ١٩٧٦ م ، ص ٥٤ .

(٨٣) المقريزي : السلوك : ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١١٢٠ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٨٤) الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٨٥) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٩٣ ، ١٧٣ ، ٢١٩ ، العيني : عقد الجمان (تحقيق عبد الرازق

القرموط) ص ٣٢٥ ، ٣٨٣ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ ، حامد زيان : الأزمات

الاقتصادية ، ص ٨٨ .

الأفران والدكاكين (٨٦)

واستمرت الأزمات الاقتصادية بسبب زيادة أو نقص النيل طوال عصر دولة المماليك الجراكسة ، وقد تسببت في العديد من الجرائم وقد حصر أحد الباحثين (٨٧) الأزمات الاقتصادية الناشئة عن انخفاض النيل فقط ، فكانت تسع عشرة أزمة في عصر دولة المماليك الجراكسة .

ولم تكن كارثة فيضان النيل سواء بانخفاضه أو ارتفاعه ، هي السبب الوحيد المسئول عن الأزمات الاقتصادية ، فقد وجدت أسباب أخرى ، منها : فساد الزروع بسبب الأحوال الجوية السيئة ، أو تعرضها للآفات الحشرية ، أو أن تزداد كلفة الحرث والزراعة بسبب ارتفاع أسعار التقاوي وأجور العمال ، وزيادة الخراج وكثرة المغارم والمظالم على الفلاحين ، هذا بالإضافة إلى انتشار قطاع الطرق ، وكثرة الاضطرابات السياسية الداخلية ، التي كان أهم عواملها عصيان العربان وإفسادهم في البلاد ومنعهم حمل الغلال من البلاد أو إليها (٨٨) .

وإن كان هذا لا يمنع من أن الحكومة كثيراً ما أسهمت في الأزمات الاقتصادية بسبب فسادها وانعدام نفوذها ، وكثرة اقتتال طوائف المماليك في عصر دولة المماليك الجراكسة ، وظهور حرب الشوارع ، كل هذه الأسباب كانت تؤدي إلى وجود الأزمات وتعمل على ظهور الجرائم وانتشارها (٨٩) .

هذا بالإضافة إلى سلسلة من المجاعات والأوبئة تعرضت لها البلاد في هذا العصر ، وكان أشدها وباء سنة ٨٣٣ هـ / ١٤٣٠ م ، الذي يقرر أحد المؤرخين المعاصرين أنه لم يدرك مثله

(٨٦) انظر هذه الأزمات بالتفصيل في : ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ٣٢٩ ، ٤١٨ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، العيني : عقد الجمان (تحقيق عبدالرازق القرموط) ص ٢٣٨ ، ٣٦١ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ١٥٥ ، ٢٧٣ ، السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ٢٦٠ .

(٨٧) عثمان علي محمد عطا : الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ م ، ص ٦٨ .

(٨٨) المقرئزي : إغاثة الأمة ، ص ٤٥ ، ٤٦ ، أبو الخاسن : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٥٨ ،

٤٥٩ ، ٦٧٩ ، الصيرفي : إنباء الغمر ، ص ١٧ .

(٨٩) المقرئزي : مصدر سابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

بمصر ، وقراها ، فانتشرت في كل البلاد بحريها وقبليها ، مثلما انتشر في القاهرة والفسطاط وضواحيهما ، وامتد خطره حتى شمل الأسماك في قاع النهر والبحار ، فكل هذا كان له تأثير اقتصادي يؤدي إلى انتشار الظواهر الإجرامية^(٩٠) .

ونتج عن الأزمات الاقتصادية ما يعرف بسياسة " الاحتكار " ، وهي جمع السلع لينفرد بالتصرف فيها ، والاحتكار في حد ذاته جريمة لها آثار سيئة وقد حذر " ابن خلدون " - وهو من مؤرخي هذه الفترة - من الاحتكار ومفاسده فقال^(٩١) : " إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشنوم إنه يعود على الزرع بالتلف والخسران " ، وذلك لأن الناس يذلون الأموال مضطرين وتبقى نفوسهم متعلقة بما أنفقوا ، وهذا يعتبر أيضاً أخذاً لأموال الناس بالباطل^(٩٢) .

وكان الاحتكار في بدايته يقوم به التجار وقلة من الأمراء لزيادة الربح ، وكان هذا يحدث غالباً في الغلال ، فكان يتفق التجار على تخزين الغلال بكميات كبيرة حتى يقل وجودها بالأسواق مما يؤدي إلى تكالب الناس على شرائها بأسعار مرتفعة يحددها أولئك التجار ، ومن لم يستطع الشراء ، كان يقوم بسرقة مخازن غلال التجار^(٩٣) ، ولم تعاقب الدولة هؤلاء التجار ، لأن السلاطين أنفسهم دخلوا هذا الميدان واستخدموا سلطتهم السياسية من أجل تحقيق أرباح كبيرة لهم ، وبلغ نظام الاحتكار ذروته في عصر السلطان برسباي الذي دخل ميدان التجارة ، واستخدم سلطته في تطبيق سياسته الاحتكارية ، وقد ترتب على ذلك آثار خطيرة ، منها ضياع الطبقة الوسطى التي كان يرتجى أن تتطور مع الأيام إلى قوة فعالة إيجابية لتسير دفة الأمور بالبلاد لصالح الحكام والشعوب على السواء ، ونتج عن هذا سرعة تدهور المستوى العام للأهالي إذا لم يعد في قدرة الغالبية العظمى من السكان مواجهة ارتفاع الأسعار مما حمل البعض على الهرب من البلاد ، والبعض الآخر على

(٩٠) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٣٦ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٤ ، ص ١٨٠ .

(٩١) المقدمة : ص ٢٧٩ .

(٩٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٧٩ .

(٩٣) حامد زيان غانم : الأزمات الاقتصادية ، ص ١٤ ، ١٥ ، عثمان علي محمد عطا : الأزمات الاقتصادية في مصر

في العصر المملوكي ، ص ١٣٧ .

السرقه ، فافهارت الزراعة والصناعة ، وتدهور الاقتصاد في البلاد (٩٤) .

وكان من نتائج الأزمات الاقتصادية ظهور جرائم التلاعب في وزن النقود وتزييف العملة ، ففي عهد المؤيد شيخ وتحديدًا في سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م وقعت أزمة هبوط النيل فارتفعت الأسعار ، فاستغل مزيفو النقود ذلك ، ونجحوا في تزييف الدراهم المؤيدية - نسبة إلى المؤيد شيخ - وذلك بإنقاص وزنها حتى خفت ، وقاموا بضرب دراهم مزيفة على شكلها من النحاس المخلوط بنسبة قليلة من الفضة ، ولم يكتفوا بذلك ، بل قاموا بالتلاعب في الفلوس أيضاً ، فخلطوها مع مسامير الحديد ونعال الخيل الحديدية المكسورة ، وقطع الرصاص مع قطع النحاس ، بحيث إن القنطار كان ربعه فلوساً وباقيه رصاصاً ونحاساً وحديدًا ، وذلك لأن الفلوس كانت تؤخذ وزناً لا عدداً (٩٥) .

وقد اتخذ التزييف طريقتين هما : إنقاص الوزن ، وخلط الفلوس بمعادن أقل قيمة (٩٦) ، وقد قام بهذه العملية بعض الحرفيين بضرب العملات ، خارج دار الضرب ، وعرف هؤلاء باسم " الزغلية " وكانت مهنتهم تزييف النقود وضرب ما يشبهها شكلاً وإن اختلفت مضموناً بما أضافوه داخلها من معادن رديئة لذلك عرفت عملتهم بالردينة أو المهرجة ، وغالباً كانت بدون سكة أو ختم ، بينما عرفت النقود الأصلية بالطيبة وتميزت بختمها وعيارها ووزنها الثابت (٩٧) .

وإلى جانب التزييف كانت هناك جريمة الهرش ، وهي : البرد من الدرهم حتى يخف وزنه ويصير ربع درهم (٩٨) ، وعلى الرغم من المحاولات التي اتخذتها السلطنة لمواجهة هذه الجرائم لم يتردد هؤلاء عن التلاعب في وزن النقود ، وذلك لأنها كانت محاولات ضعيفة ، مثل إصدار الأوامر

(٩٤) حسن حبشي : الاحتكار وعلاقته بالحالة الصحية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد التاسع لسنة ١٩٦٤ م ، ص ١٤٣ .

(٩٥) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ ، البيومي إسماعيل : مصادرة الأملاك ، ج ٢ ص ١٣٠ .

(٩٦) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ٨١ .

(٩٧) البيومي إسماعيل : مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٢٨ .

(٩٨) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

بعدم التعامل بالنقود الناقصة من حيث الوزن ، فما كان من هؤلاء المزيّفين إلا أن توقفوا فترة يسيرة ثم عادوا إلى ما كانوا عليه ^(٩٩) .

وظلت عملية الزغل أو الغش في العملات قائمة منذ بداية عصر الجراكسة حتى نهايته ، رغم جهود السلاطين عامة في محاربتها ، ورغم هذه الحرب كان هناك بعض السلاطين يمارسون الزغل كالسلطان قانصوه الغوري ، الذي شهد عصره أكثر جرائم التزييف للمسكوكات ، ففي سنة ٩٠٨ هـ / ١٥٠٦ م اشتدت حاجة السلطان الغوري للأموال للنفقة على الجنود ، فقام بضرب فلوس جديدة خفيفة تستخدم عدداً لا وزناً فادت إلى خسارة الناس لثلث أموالهم ، واستفادت خزينة الدولة من الفارق بين العملتين الجديدة والقديمة ^(١٠٠) .

ولم يكتف السلطان الغوري بذلك ، بل فرض أموالاً على دار الضرب مما جعلها تخرج عملات مزيفة ومغشوشة لنفي ما تقرر عليها من أموال . وبالجمل ، فإن عهد الغوري قد شهد أقصى حدود التزييف في النقود ، وساد فيها الغش والزغل والنحاس ، خاصة وأنه اعتلى عرش السلطنة والبلاد تعاني من أزمات اقتصادية حادة ، فكان مضطراً لذلك لتغطية نفقاته الحربية بالخارج ^(١٠١) .

وهكذا نجد أن الأزمات الاقتصادية قد أدت إلى ظهور الكثير من جرائم السلب والنهب ، فضلاً عن تلاعب السلاطين في أوزان النقود وأسعارها ، وأمرهم بسك عملات نحاسية أو ذهبية مزيفة ^(١٠٢) .

الأسباب الاجتماعية :

-
- (٩٩) الصيرفي :مصدر سابق ، ج-٢ ، ص٤٢٠ ، عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر ، (ط٠٠) (١٩٩١) إياس : بدائع الزهور ، ج-٤ ، ص٢٠ ، ٢٥١ . عبد الرحمن فهمي محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ م ، ص١٠٩ .
- (١٠١) إبراهيم طرخان : النظم الإقطاعية ، ص٣٤٢ ، عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص١١٠ .
- (١٠٢) صامويل برنار: وصف مصر - الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر - الجزء الثالث "الموازن والنقود" ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٨٠ م ص٨٩ .

المجتمع المملوكي مجتمع جامد طبقي البنيان ، شأن المجتمعات الإقطاعية في الشرق والغرب على السواء ، والمقصود بالشعب في هذا المجتمع الإقطاعي جميع عناصر السكان من الرعايا من غير جنس المماليك وطبقتهم ، يستوي في هذا التعميم الوطنيون والمستوطنون ، وكلمة " العوام " أو " العامة " التي انتشرت خلال عصر المماليك ، وكانت تطلق على جميع الرعايا من سكان المدن باستثناء رجال القلم ، أو طبقة المثقفين الذين يعرفون بالفقهاء أو المتعلمين ، حتى أن ذوي اليسار من التجار كانوا يسمون أحياناً باسم " بياض العامة " وأما السواد الأعظم من العامة فهم دون " بياض العامة " ثروة ومكانة ، حتى نصل إلى أدنى مراتب الشعب وهم الحرافيش أو الزعر أو الزعار أو العياق ، ممن لا عمل ثابت له ، أو تعطل أو انخرط في " مناسر ^(١٠٣) الحرامية " ، وربما أطلقت كلمة العوام وأريد بها الطبقة السفلى ، وهذا الفريق عنصر هام في القيام بالجرائم ^(١٠٤) .

ولا يستطيع الباحث أن ينكر أن المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك امتلأ بكثير من الجرائم التي ترجع إلى أسباب اجتماعية شكلت أمراضاً خبيثة انتشرت بين جميع الطبقات حكماً ومحكومين ، من أهل الدنيا والدين ، حقيقة أن ذلك العصر يمتاز بمسحة براقة من الصلاح والتقوى والحرص على إقامة المنشآت الدينية الضخمة والرغبة المبالغ في إحياء شعائر الدين ، ولكن هذه المسحة الخارجية لا تلبث أن تتضح حقيقتها لمن يتعمق في البحث ، فتبدو طلاءً خادعاً يخفي وراءه الأسباب الاجتماعية للجرائم الخبيثة التي تنمّر الاشتزاز والنفور ^(١٠٥) .

وكانت مظاهر الحياة الاجتماعية من الأسباب المسببة للجرائم ، فمن هذه المظاهر:

١ - الاحتفالات والأعياد :

(١٠٣) المنسر : على وزن مسجد ، قيل عددها المائة إلى المائتين ، وقيل الجيش لا يمر بشيء إلا اقتلعه ، واشتهر المنسر في العصر المملوكي بجماعة اللصوص الذين كانوا يدخلون البلد شاهرين ورافعين للسلاح إلى الأسواق الغنية فيسلبونها وينهبونها . محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ١٤٥ .

(١٠٤) إبراهيم على طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٥٠ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي ، ص ٣١٨ .

(١٠٥) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ م ، ص ٢٢٥ ، قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١١٣ .

لا شك أن الاحتفالات والأعياد مؤشر مهم وصادق على مدى تقدم المجتمع ودرجة ما يتمتع به من استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي ، وإن نظرة إلى تلك الكثرة من الاحتفالات والأعياد المصرية في ذلك الحين ، وما كان يصحبها من مظاهر البهجة والسرور والرفاهية ، لتكشف لنا عن صورة تفيض بالبهجة والإشراق لمجتمع يعيش حياة مستقرة في ظل نظام سياسي متين ، واقتصاد مزدهر ، وأوضاع أمنية وطيدة الأركان غير أن هذه الصورة تبدلت في عصر بعض سلاطين دولة المماليك الجراكسة ، وانقلب الاحتفال إلى سلسلة من جرائم القتل والخطف والفساد الخلفي^(١٠٦) .

فمن الاحتفالات التي كثرت فيها الجرائم " دوران الحمل " والواقع أن الاحتفالات بدوران الحمل في عصر سلاطين المماليك كان يحدث مرتين في السنة ، الأولى في شهر رجب والثانية في شوال ، وقد قيل إن الغرض من تدوير الحمل في هذا الوقت المبكر من السنة هو إعلام الناس أن الطريق من مصر إلى الحجاز آمن ، وأن من شاء الحج فلا يتأخر ولا يتخوف من الطريق ، ولا تكون دورة خروج الحمل غالباً إلا يوم اثنين أو خيس ، فتوضع كسوة الكعبة على حمل ، ويطوف الحمل بشوارع القاهرة حتى يصل إلى القسطنطينية^(١٠٧) . على أن الاحتفال بدوران الحمل لم يخل من مفاصد وجرائم كثيرة ، شأنه شأن كثير من الاحتفالات العامة في عصر سلاطين المماليك ، قام بهذه الجرائم جماعة من المماليك السلطانية الذين ينتهزون فرصة ازدحام الطرقات بالناس ، ويقومون بختطف عمامتهم وصفع أقيمتهم وحرق لحاهم بالنار ، وربما تعدى الأمر إلى خطف النساء والصبيان^(١٠٨) .

وقام جماعة من أوباش المماليك السلطانية في هذه الاحتفالات بتغيير لباسهم بزي مضحك بشع ويركبون خيولاً في هيئة مزعجة يأخذون في إزعاج الناس ، عرفوا لدى العامة باسم "

(١٠٦) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١١٣ .

(١٠٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، محمد ليب البتوني : الرحلة الحجازية ، الطبعة الثالثة

، دار المعارف ، الطائف (د . ت) ص ١٤١ .

(١٠٨) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٠٠ ، ١٠٠٦ ، ١٠٢٦ ، الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ،

ج ٢ ص ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

عفاريت الحمل " ، وكان غرض بعض العوام من هذه البدعة إضحاك الناس دون التعرض لهم بأذى ، فلما اختص بها هؤلاء المماليك ساءوا فهمها ^(١٠٩) ، فصاروا يدخلون بيوت الأمراء والناس وحوانيت التجار ، ويفرضون عليهم وعلى المارة مبالغ معينة يجبوها منهم غصباً ، ومن يتمتع منهم آذوه وأنزلوا به ضرراً بليغاً ، حتى صار الناس يتربقون فراغ الحمل ليستريحوا من هذه الأنواع القبيحة ، وقد اعتاد " عفاريت الحمل أن يشنوا غاراتهم على الناس قبل دوران الحمل بيوم أو يومين ، ولكنهم بعد ذلك أصبحوا يكررون في القيام بجرائمهم قبل دورانه بأيام ، ليطول تحكمهم في الناس ^(١١٠) .

ومن الاحتفالات التي كثرت فيها الجرائم " الأعياد القومية " التي كانت في أصلها خاصة بأهل الذمة ، ولكن لم يلبث أن شاركهم فيها إخوانهم المسلمون فتحولت من أعياد دينية خاصة بالذمين إلى أعياد قومية يشترك في إحياها جميع المصريين .

ومن هذه الأعياد " عيد الشهيد " ^(١١١) ، الذي اتخذ طابعاً قومياً في العصر المملوكي ، وقد وصفه " المقرئزي " ^(١١٢) " بأنه من أنزه فرج مصر " ، وكان الاحتفال يتم في اليوم الثامن من بشنس القبطي الموافق لشهر مايو من كل عام وكان يمتد أحياناً ليومين أو الثلاثة أيام ^(١١٣) .

(١٠٩) أبو الخاسن : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٥٣٨ .

(١١٠) المقرئزي: السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٦٣ ، أبو الخاسن : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣١٦ .

(١١١) عيد الشهيد : يرجع السبب في إقامته إلى أن الأقباط كانوا يزعمون أن نهر النيل لا يزيد إلا بعد غسل إصبع أحد القديسين الشهداء في مائه ، وكان الإصبع محفوظاً في تابوت خشبي عليه قفل من الحديد في كنيسة على النيل في منطقة شبرا الخيمة . المقرئزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ٦٩ ، السخاوي : التبر المسبوك ص ١٢ ، السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٨ م ، جـ ٢ ، ص ٢٩٩ . ويعتقد " على باشا مبارك " أن الاحتفال بعيد الشهيد هذا هو تطور للاحتفال بعروس النيل ، وهي العادة التي أبطلها عمرو بن العاص فاتح مصر ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ م ، جـ ١٨ ، ص ٣١ .

(١١٢) الخطط ، جـ ١ ، ص ٦٨ .

(١١٣) المقرئزي: السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ، السخاوي : مصدر سابق ، ص ١٢ .

وفي يوم الاحتفال يجتمع النصارى من جميع القرى ويشاركهم بعض المسلمين أيضاً ، على صفحة النيل وعلى شواطئه وفي جزره ، وينصبون الخيام، وتوقد الشموع في المراكب مع القناديل ، وكان الفرسان يرقصون على أنغام الطبول والزمور " ... ولا يبقى مغن ولا مغنية ولا صاحب لهُو ولا ربّ معلوب ولا بغى ولا مخنث ولا ماجن ولا خليع ولا فاتك ولا فاسق إلا وخرج لهذا العيد فيجتمع عالم عظيم لا يحصيهم إلا خالقهم " (١١٤) .

لأجل ذلك فقد العيد مدلوله الديني وانقلب إلى معرض لكل أنواع الفجور وصحته مظاهر الفساد والانحلال والعريضة ، إذ ترتكب المعاصي نهاراً جهاراً ، وتثور الفتن وتقع بعض جرائم القتل ، ويبيع الخمر في ذلك اليوم (١١٥) .

وكان الاحتفال " بعيد النيروز " (١١٦) في أول يوم من شهر توت القبطي ، فهو رأس السنة القبطية ، وقد جرت العادة أن يجتمع العامة في ذلك اليوم بالطرقات ويلعبون بالتراش بالماء والتصافع بالجلود وغيرها (١١٧) . ويبدو أن ذلك اليوم اعتبر بمثابة راحة أو عطلة يتحرر الناس فيها من قيود حياتهم اليومية وتقاليدهم بما في ذلك سطوة القانون ، فلم يكن الوالي يحكم لأحد مما يناههم الضرر من جراء الجرائم والحوادث التي كانت تحدث في يوم النيروز (١١٨) .

وهكذا اقترن هذا العيد بمجاوزة الحدود في الفجور ، فالخمر يشرب جهاراً ، والنساء

(١١٤) المقرئزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ٦٩ .

(١١٥) المقرئزي : نفس المصدر والجزء والصفحة .

(١١٦) النيروز : كلمة فارسية معناها اليوم الجديد ، وكان القسس يعتبرونه من أهم أعيادهم ، وقد ألغى هذا العيد على يد الأمير برقو قبل أن يلي السلطنة في سنة ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م ، ثم أعاده السلطان الناصر فرج بن برقو أثناء سلطنته . المقرئزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ ، السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٣٩٤ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٦٥ - ٥٦٧ .

(١١٧) ابن الحاج : المدخل إلى الشرع الشريف ، القاهرة ١٩٢٩م ، جـ ٢ ، ص ٤٩ ، المقرئزي : السلوك ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(١١٨) ابن الحاج : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٢٩ .

يلعبن في بيوتهن مختلطين مع الرجال والشبان ، حيث يصل بهم الأمر إلى نزع ثيابهم فيصبح أكثرهم عرايا في حين يقنع المختشم أو المختشمة منهم بقميص رقيق ! (١١٩) .

وقد ارتبط ببعض الأعياد المهمة خروج الناس للمتزهات في حين ارتبطت هذه المتزهات بانتشار الجرائم فيها ، مثل الزنا والبغاء الذي كان معترفاً به من قبل الدولة ، وكانت تنتشر بالمدينة وحول البرك والخلجان وعلى شاطئ النيل بشكل خاص بيوت ومواخير بكل منها ضامنة تشرف على محترفات البغاء الذي كان منتشرأ آنذاك ، كما ابتلى المجتمع أيضاً في عصر المماليك بتفشي الشذوذ الجنسي واللواط (١٢٠) .

وعبر " المقرئزي " كثيراً عن سخطه عن مجتمع المتزهات وما كان يسودها من مظاهر تنافي الخلق والدين بقوله (١٢١) " ... ويجتمع العامة تحت مناظر الجسر وتمر بحافة الخليج للذهة فكسر اغتباط غوغاء الناس وفساقهم بهذا الجسر إلى اليوم وهو من أنزه فرج القاهرة لو لا ما عرف به من القاذورات الفاحشة " ٢ - سفور النساء:

إن المرأة في ذلك العصر تفنت في مختلف الوسائل التي تظهر جمالها وفتتها ، فحرصت على العناية بنفسها وجسمها ، ودأبت على أن تأخذ شعر وجهها وجسدها بالتخفيف وشعر حواجبها بالمساواة والزينة ، الأمر الذي جعل " ابن الحاج " ينكر على معاصريه من الرجال " أن الواحد منهم يترك امرأته للمزين يخففها ويباشر بيديه خديها وشفتيها ! (١٢٢) .

وقد لجأت بعض النساء في عصر سلاطين المماليك إلى استغلال جمالهن وحسنهن للإيقاع بالرجال ، فتخرج الواحدة إلى الشارع وقد ارتدت أفخر ثيابها وتزينت وتعطرت ولبست من الحلبي

(١١٩) ابن الحاج : نفس المصدر والجزء ، ص ٥١ ، المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

(١٢٠) المقرئزي : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، محمد محمد الششتاوي : متزهات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني ، الطبعة الأولى ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ٣٢١ .

(١٢١) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(١٢٢) المدخل ، ج ٢ ، ص ١٦٧ ، ج ٤ ص ١٠٧ ، أحمد عبد الرازق : المرأة في عصر المملوكية ، ص ١٤٣ .

كل ما تقدر عليه ، وتسير أمام الناس في صورة ملفتة للنظر ، فإذا طمع فيها أحد الرجال واستهوته وطلبها ، أجابته بأنه لا يمكنها أن تذهب إلى أحد ، ولكنه يستطيع أن يتبعها إلى مرها ! وهناك في مرها يدفع الرجل ثمن شهوته غالباً ، إذ يصل هذا الثمن أحياناً إلى حد قتله وسلب ما معه من أموال ، فاتخذت المرأة من جمالها صنعة لارتكاب جريمة السلب والقتل^(١٢٣) .

هذا بالإضافة إلى انتشار جرائم قتل الجوارى لسيداقن ، بسبب الغيرة ، فكثيراً ما نقرأ في مصادر هذا العصر أن شخصاً اشترى جارية لخدمته ، فتحقد الجارية على سيدتها وتملكها الغيرة وتعمد إلى قتلها حتى يخلو لها وجه سيدتها^(١٢٤) .

٣ - انتشار التصوف^(١٢٥) والمعتقدات الباطلة :

إن انتشار التصوف والمتصوفة في مصر في عصر سلاطين المماليك كان له أثر خطير في الحياة الاجتماعية ، خاصة في نهاية دولة المماليك الجراكسة ، ذلك أنهم صبغوا القيم والمثل العليا بصبغة الزهد والرغبة عن الدنيا ومتاعها ، والاتجاه نحو الآخرة والعمل لها . وترتب على هذه الاتجاهات نشر روح الاستكانة والتذلل بين عامة الناس^(١٢٦) ، وفي نهاية هذا العصر تغير وضع الصوفية من الصلاح إلى الفساد ، وتخلوا عن النظم والآداب التي عرفوا بها بين الناس ، فكان مشايخ الخانقاوات^(١٢٧) يمدون الأسطة الفاخرة ويجمعون في مجالسهم الأراذل وأصحاب المغاني الملاحية ،

(١٢٣) ابن الحاج : المدخل ، جـ ١ ، ص ٢٤٥ ، المقرئ : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٢٦ ، ق ٢ ، ص ٨٢٣ .

(١٢٤) المقرئ : نفس المصدر ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٨٧٢ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .

(١٢٥) التصوف : هو فلسفة حياة تهدف إلى الترقى بالنفس أخلاقياً ، وتحقيق بواسطة رياضات عملية تؤدي إلى الشعور في بعض الأحيان بالفناء في الحقيقة الأسمى ، والعرفان بها ذوقاً لا عقلاً ، وثمرتها السعادة الروحية .

أبو الوفا غنيمي التفتازاني : مدخل إلى التصوف ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٧٤ م ص ١٠ .

(١٢٦) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري ، ص ١٦٨ .

(١٢٧) الخانقاة : كلمة فارسية معناها البيت أو الدار التي يحتلها فيها الصوفي لعبادة الله ، وقد كان للخوانق دور ديني واجتماعي وثقافي مهم في حياة المجتمع الإسلامي منذ نشأتها في حدود الأربعمئة من سني الهجرة .

ومنهم من اعتاد أخذ أموال الوقف ليصرفها في اللهو والخمر مع التجاهر بذلك ، كذلك قيل إن تعايط الحشيش ساد بين الصوفية حتى نسب إليهم فسمى " حشيشة " الفقراء " (١٢٨) .

وأما المعتقدات الباطلة ، فقد تمسك المصريون في عصر سلاطين المماليك بكثير من المعتقدات والأوهام الباطلة حتى غدت عندهم بمثابة السنن الثابتة ، فكثير السحر والتنجيم ، وآمن به بعض سلاطين المماليك ، وكثر تردد النساء على المنجمين (١٢٩) . كما اشتغل بعض الناس في ذلك العصر بالكيمياء ، وهي العلم الذي يشمل الأصول والقواعد التي يمكن بها تحويل مختلف المواد إلى ذهب وفضة ، فكثرة جرائم الاحتيال على أخذ أموال الناس بالباطل (١٣٠) .

٤ - حياة البذخ والترف :

عاش المماليك حياة ترف وبذخ وساعدهم على ذلك كثرة إيرادات الدولة ، وقد ظهر البذخ والإسراف واضحاً في المباني وحفلات الزواج والختان والأسمطة (الولائم) فكان يظهر الإسراف فيها بصورة شنيعة ، فمثلاً السلطان الغوري على الرغم من سوء الاقتصاد المصري في عصره ، وتعسفه في جمع الأموال من الشعب ، قد استعمل الذهب الدقيق الصنع في كل أرجاء قصره (١٣١) ، ولا شك أن هذا الإسراف كان يقع على كاهل الشعب بما يفرض عليهم من ضرائب ، الأمر الذي جعل الشعب ين تحت وطأة الفقر ، فظهر الشحاذون في الشوارع ، وانتشرت جرائم تسول ، حتى أن كثيراً من الحرافيش قد جعلوا من الشحاذة صناعة لهم ، ويقسمون بالأيمان التي تقشع لها الأبدان كحيلة لتلقي الصدقات (١٣٢) .

المقريزي : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٤ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٥٦ ، علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، جـ ٦ ، ص ٤٨ .

(١٢٨) المقريزي : الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ ، السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٣٩ .

(١٢٩) السخاوي : تحفة الأحياء وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والبقاع المباركات ، القاهرة ١٩٣٨ م ، ص ٥٠ .

(١٣٠) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(١٣١) أنور زقلمة : المماليك في مصر ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٥ م ، ص ١٧٧ .

(١٣٢) السبكي : معيد النعيم ومبيد النقم ، ص ١٤٧ ، آدم صبره : الفقر والإحسان في مصر في عصر سلاطين

المماليك ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٣ م ، ص ٨١ .

المبحث الثاني

تصنيف الجرائم وآثارها

تصنيف الجرائم :

إن المجتمع المصري في عصر دولة المماليك الجراكسة قد امتلأ بكثير من الجرائم ، التي انتشرت بين جميع الفئات حكماً ومحكومين ، على أنه من الظلم القول بأن مصر انفردت دون غيرها من البلاد الإسلامية بالجرائم في تلك الفترة ^(١٣٣). كذلك من الظلم أن ننسب مولد الجرائم إلى أيام السلاطين الجراكسة وحدهم، فيذكر أحد المؤرخين أن الفترة السابقة لدولة المماليك الجراكسة كثر فيها جرائم الزنا واللواط وشهادة الزور ، ومظالم استحدثها الأمراء والفقهاء ، وشرب الخمر في ليل رمضان، واستحلال الفطر في فماره ، وغير ذلك " ما لم يسمع ولم يعهد مثله " ^(١٣٤).

على أن هذا كله لا يخفف المسئولية عن كاهل سلاطين وأمراء دولة المماليك الجراكسة ، الذين فشلوا في قمع الممارسات غير المشروعة للجنود وجرائمهم التي تستحق أشد أنواع العقاب ، واكتفوا بإصدار المراسيم ، التي تحظر عليهم الزول من الطباقي ، وربما استدعوا الولاة للتنبيه عليهم وتحذيرهم من الإهمال في التعامل بحزم مع هؤلاء المماليك الذين يخالفون القوانين والأوامر ويتفنون في العبث والفساد ^(١٣٥) ، هذه فضلاً عن العربان الذين أصبحوا شركاء لعصابات المماليك في ارتكاب أنماط الجرائم التي تمس حياة الناس في أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ^(١٣٦).

ومع هذا التدهور تحول كثير من الناس إلى قاع المجتمع في شكل جمهور من العاطلين

(١٣٣) يذكر أن بلاد ابن عثمان في أوائل القرن التاسع الهجري انتشر فيها الزنا واللواط وشرب الخمر والحشيش والعديد من الجرائم ، انظر : ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ١ ، ص ٦٠٢ .

(١٣٤) المقرئزي : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٤ .

(١٣٥) المقرئزي : السلوك : جـ ٤ ، ق ٢ ص ١٠٢٧ .

(١٣٦) علاء طه رزق : السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٢ م ، ص ٢٤ .

والمسولين والزعر^(١٣٧) والشطار^(١٣٨)، الذين تحولوا إلى عناصر إجرامية تقاوم أسباح الفقر والمرض والموت جوعاً عن طريق السرقة، والسلب والنهب، والغش وغيرها من الجرائم التي انتشرت في دولة المماليك الجراكسة^(١٣٩).

وهذه الجرائم نستطيع أن نصنفها إلى جرائم ضد أمن الدولة، وجرائم ضد الأشخاص، وجرائم ضد الأموال والممتلكات، وجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة، ومن الملاحظ في عصر دولة المماليك الجراكسة أن هذه الجرائم وقعت في إطار ثورات المماليك، وفساد العربان، وتدهور الأمن الداخلي، مما جعل عامة الناس يستخفون بالنظم والقوانين، فشرعوا في إثارة الفتن والشُرور، وترويع الأهالي.

أولاً: جرائم ضد أمن الدولة :

وهي مجموعة الجرائم التي تلحق الضرر سادى أو المعنوي بكيان الدولة ومؤسساتها، مثل جرائم الخيانة والتجسس وغير ذلك، وهذه الجرائم هي ما نعتبر عنها في عصرنا الحاضر " بجرائم أمن الدولة " والدولة في عصر دولة المماليك الجراكسة متمثلة في شخص السلطان، فكل جرائم الخروج على السلطان هي جرائم ضد أمن الدولة.

(أ) جرائم الخروج على السلطان :

فعلى الرغم من تنظيم سلاطين المماليك الجراكسة المحكم لإدارة البلاد، ووضع نظم ورسوم لمملكتهم لا تقل عن نظم أي دولة قوية في ذلك العصر، إلا أنهم لم يضعوا قواعد ثابتة لتولي الحكم فالأمراء جميعاً متساوون والملك للأقوى، والأكثر حكمة وأتباعاً، وقد أدى ذلك إلى كثير من جرائم الخروج على السلطان أو الخيانة العظمى.

وهذه الجريمة كان يرتكبوها كبار المماليك الطامعين في الملك كما حدث في سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م عندما خرج أربعة من الأمراء على السلطان الظاهر برفوق، وكشف

(١٣٧) الزعر: جمع أزعر، وهو السني الخلق ويقال لهم الشطار والنيارون. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٢م، ج ١ ص ٣٩٣.

(١٣٨) الشطار: جمع شاطر وهو الماهر أو المجتهد، وفي العهد العباسي وما بعده يطلق على اللص، فيقال اللص الشاطر من فعل شطر أي قسم، والشاطر من يجرح الثياب ويشطرها ليأخذ المال منها، فهو اللص أو قاطع الطريق. محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٩٦.

(١٣٩) علاء طه رزق: السجون والعقوبات، ص ٢٧.

أمرهم، ونودي عليهم في شوارع القاهرة "هذا جزاء من يخرج عن طاعة الله ورسوله والسلطان"^(١٤٠) وكان معظم الخارجين على السلطان من نواب الشام من أجل انتزاع السلطنة منه ، ففي سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م ، خرج الأمير تم الحسني نائب الشام على السلطان الناصر فرج ، مرتكباً جريمة الخيانة ، مسئولياً عليه حزب الشيطان على حد تعبير " الصيرفي " ^(١٤١) .

وشهدت سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ م خروج الأمير تنك البجاسي نائب الشام على السلطان الأشرف برسباي ^(١٤٢) .

ب- المساعدة على إخفاء الهاربين من السلطان :

ومن الجرائم التي قدّدت أمن الدولة إخفاء الهاربين الخارجين على السلطان وكانت الدولة تعاقبهم بشدة ، كما حدث في سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١ م ، حيث عاقب السلطان ثلاثة من النسوة ومعهن شخص من الفقراء ، لأنهن آوين عندهن آوين المماليك الهاربين المختفين ^(١٤٣) .

ج - التآمر على قتل السلطان أو أبنائه :

لقد ارتكب بعض الأمراء جريمة التآمر ضد أمن الدولة المتمثلة في أمن السلطان وحاولوا قتل السلطان وتولية أحد أبناء السلاطين السابقين ، ففي سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م اتفق جماعة من أمراء المماليك على قتل السلطان الناصر فرج ، وأن يعقدوا بالسلطنة لابن السلطان الأشرف شعبان أحد سلاطين دولة المماليك البحرية ، وكان الاتفاق أن يترلوا ابن الأشرف شعبان في زي النساء ويعقدوا له بالسلطنة ، ويحاربوا من يخالفهم ، وتم كشف هذه المؤامرة على يد شخص يدعى جقمق الخاصكي الظاهري وكان أحد المتآمرين ^(١٤٤) .

وفي سنة ٨١٢ هـ / ١٤٠٩ م حدثت جريمة تآمر وخيانة ضد السلطان الناصر فرج من قبل جماعة من المماليك ، غير أن الخيانة العظمى حدثت من قبل مستشار السلطان وموطن ثقته الأمير جمال الدين يوسف الأستاذ دار ، فيذكر أن فتح الدين فتح الله بن معتصم بن نفيس كاتب السر

(١٤٠) الصيرفي: نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٢٥٤ .

(١٤١) نزهة النفوس ، جـ ٢ ، ص ٦٦ .

(١٤٢) العيني : عقد الجمان (تحقيق عبد الرازق القرموط) ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

(١٤٣) الصيرفي: مصدر سابق، جـ ٢ ، ص ٢٨٨ .

(١٤٤) الصيرفي : نفس المصدر والجزء ، ص ١١ ، ١٢ .

أخبر السلطان أن جماعة من المماليك يريدون الخروج عليه ، فاستدعى السلطان الأمير جمال الدين يوسف الأستاذ دار ، وكان لا يثق بأحد كنفته بكتاب السر فتح الدين فتح الله بن معتصم ، وجمال الدين هذا ، فلما حضرا بين يديه استشارهما فيما يفعله ، فاتفقا مع السلطان على استدعاء زعماء المتآمرين ويقبض عليهم، ولكن جمال الدين غدر بالسلطان ، وأخبر المتآمرين بنية السلطان ، ففروا إلى جهة الشام ، وظل جمال الدين يضلل السلطان حتى تحقق من فرارهم (١٤٥).

ومن الجرائم التي هددت أمن الدولة التآمر على أبناء السلاطين ، ومحاولة الإيقاع بين السلطان وأبنائه ، وبعضهم نجح في التخلص من ابن السلطان بيد السلطان نفسه، ولم يدرك أنها مؤامرة فيذكر أنه في سنة ٨٢٣ هـ/ ١٤٢٠ م اشتد العداء بين ناصر الدين البارزي كاتب السر وسيدي إبراهيم ابن السلطان المؤيد شيخ ، فتوعد إبراهيم هذا ابن البارزي بالقتل إذا ظفر به ، فلم يجد ابن البارزي سبيلاً أمامه إلا التخلص من ابن السلطان ، فأخذ يوغر قلب السلطان المؤيد شيخ على ابنه بطريقة ظاهرها النصح للسلطان ، وباطنها الغدر بابنه ، فذكر له عدة أمور حدثت من ابنه دليل بما على صدق حديثه ، ومن جملة ما قاله له " أنه يتمنى موتك ، ويعد الأمراء بمواعيد ، وأنه شغف ببعض اياك ، فلأجل ذلك يتمنى موتك " (١٤٦) . هذا بالإضافة إلى حب الأمراء لسيدي إبراهيم بعد ما حققه من انتصارات في بلاد الشام ، فأوحى ابن البارزي للسلطان أن الأمراء يريدون اختياره سلطاناً ، كل هذا جعل السلطان يصمم على الخلاص من ابنه ، فطلب من بعض خواصه أن يفس له السم في الماء ، ولما شربه أحس بالمغص ، وحاول الأطباء علاجه دون فائدة ، ويقال أن السلطان أدرك أنها مؤامرة من ابن البارزي وندم على فعلته وأصبح في هم وحزن (١٤٧).

د- التجسس وإفشاء أسرار الدولة:

ومن أخطر جرائم أمن الدولة " جريمة التجسس " ولم يعتبر التجسس جريمة إلا إذا كان لصالح أعداء الدولة، أما إذا كان لخدمة الدولة فهو وظيفة اهتمت بها دولة سلاطين المماليك الجراكسة حيث فطن

(١٤٥) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ١ق ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

(١٤٦) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٢ ، ص ٤٧٤ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(١٤٧) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

سلاطين هذه الدولة إلى أن رأس الحرب الجواسيس والعيون ، فكان ناظر ديوان الجيش^(١٤٨) لا يعرف أحداً من الجواسيس بالآخر ، إذ لم يؤمن مما لا يتم للعدو وتواطؤهم معه ، وكان هؤلاء الجواسيس تحت إشراف رئيس ديوان الإنشاء^(١٤٩) . وكان يتم اختيارهم من ذوي الصدق والأمانة والفراسة ومعرفة لغة العدو ، وأحياناً يكون الجاسوس من جنس العدو فيؤدي المهمة خير قيام ، وكانت مهمة الجواسيس رصد حركات العدو ، ومعرفة أسرارهم الخفية ، الأمر الذي يتطلب منهم إخفاء أنفسهم حتى يتمكنوا من إرسال الأخبار^(١٥٠) .

وقد نشط جهاز التجسس في عصر دولة المماليك الجراكسة خاصة في عهد السلطان الأشرف برسباي ، حيث أرسل مجموعة من الجواسيس عبر البحر في سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م ليكشفوا له حقيقة ما وصله من أخبار عن ملك قبرص وطريقة معاملته للمسلمين هناك^(١٥١) .

وكما كان لدولة المماليك الجراكسة جواسيس داخل معسكرات الأعداء ، كان يوجد أيضاً جواسيس داخل دولة المماليك وهذا يعتبر جريمة ضد أمن الدولة ، كما حدث في سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م ، عندما تم القبض على نور الدين علي بن الخواجا التاجر التبريزي ، وكان متوجهاً برسالة ملك الحبشة إلى الفرنج ، واتضح أن هذا التاجر يجلب السلاح إلى بلاد العدو ويتجسس على الدولة ، فكان جزاؤه القتل بعد أن نودي عليه في شوارع مصر والقاهرة " هذا جزاء من يجلب

(١٤٨) ناظر ديوان الجيش : هو من ينظر في الأموال وينفذ تصرفاتها ، ويرفع إليه حسابها لينظر فيه ويتأمله فيمضي ما يمضي ويرد ما يرد ، وهو مختلف باختلاف ما يضاف إليه كناظر الجيش وناظر الخاص ، وناظر السدواوين ، وناظر الأوقاف .. الخ ، ويختص ناظر الجيش في العصر المملوكي بالتحدث في أمر الإقطاعات في مصر والشام . القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣١ ، جـ ٥ ، ص ٤٣٧ .

(١٤٩) ديوان الإنشاء : سمي بذلك لأن الأمور السلطانية من المكاتبات والولايات تنشأ عنه وتبدأ منه ، إضافة إلى التعيينات والوصايا والأمور الإدارية وتحرير المكاتبات الرسمية للدول الأجنبية ، وأطلق على رئيس هذا الديوان اسم " كاتب السر " لقربه من السلطان والوقوف على كل خباياه .

القلقشندي : نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ١٢٤ ، ١٣٥ ، حسن الباشا : دراسات في الحضارة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٦١ .

(١٥٠) الهرثمي : مختصر سياسة الحروب ، تحقيق عبد الرؤوف عون ، القاهرة ١٩٩٤ م ، ص ٢٣ ، ٢٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ، الأوس الأنصاري : تفريغ الكروب في تدبير الحروب ، تحقيق جورج سكانلون ، منشورات الجامعة الأمريكية ، القاهرة ١٩٦٠ م ، ص ١٢ ، ١٧ - ١٩ .

(١٥١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

السلاح إلى بلاد العدو ويلعب بالدينين* (١٥٢).

وأيضاً كان للأمرء جواسيس على السلطان وعلى بعضهم البعض ، فيذكر أنه في سنة ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م قتل جاسوس معه كتاب من الأمير جانبك الصوفي به بعض الأخبار التي تمس أمن الدولة (١٥٣).

وفي عهد السلطان الغوري سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ م قبض على تغري بردي الترجمان لأنه كان يرسل الفرنج وغيرهم بمعلومات عن أحوال المماليك وضعفهم ، ويفريهم بالبلاد (١٥٤)، وفي سنتي ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م ، ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م قبض على جاسوس عثماني بمصر ، وعلى عائلي إبراهيم السمرقندي ويونس العادلي بسبب تجسسهم لصالح العثمانيين (١٥٥).

ثانياً : جرائم ضد الأشخاص :

وهي كل الجرائم التي تمس سلامة الأشخاص وتلحق بهم أضراراً جسدية أو معنوية ومن أمثلتها : القتل والضرب والجرح العمد وغير ذلك ، وقد حدثت هذه الجرائم بكثرة في عصر دولة المماليك الجراكسة ، وكان أغلب مرتكبي هذه الجرائم من العربان والمماليك ، وبعض العامة .

أ - القتل :

فمن جرائم القتل التي وقعت في هذا العصر ، ما حدث من العربان في سنة ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م ، عندما قتلوا جماعة من ممالك السلطان الناصر فرج بأطفيح (١٥٦).

كما احتال العربان على الأمير آقبا الجمالي وقتلوه ، بمساعدة الأمير كريم الدين الاستادار طمعا في منصب الوزارة ، فيذكر أنه في سنة ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ م سار الأمير آقبا الجمالي في إقليم البحيرة ، فمهده أحسن تمهيد واستخرج منه أموالاً لها سنين لم يستطع أحد استخراجها ، حتى دخل قلوب العربان الطائعين والعاصين منه رعب كبير ، فاحتالوا عليه ، وأخبروه أن لدى بعض العربان نحو عشرة آلاف رأس من الأغنام ، وعدقم نحو الخمسين رجلاً ، ونرى أن ترسل معنا عدداً

(١٥٢) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٩٧ ، الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ١٥١ .

(١٥٣) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٩٨ .

(١٥٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢١٠ .

(١٥٥) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ص ٣٩٥ ، جـ ٥ ، ص ٨٤ .

(١٥٦) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٤ .

من المماليك لنظفر بهم ، فداخله الطمع ، وسار بنفسه في عدد يسير من المماليك ، وسار معه بعض العربان الطاعين ، حتى وصلوا إلى مكان مواعدهم للعربان العاصين ، وخرج إليه ما يزيد على الألفين ، فأحاطوا به وقتلوه وقطعوا مذاكيره ، وعلقوه في بئر ، وصار النساء والرجال من العربان يحضرون إليه ويلطمون وجهه مدة ، حتى واره من واره في قبره^(١٥٧) .

ولم تكن جرائم القتل مرتكبة من العربان ضد أهل الدولة فحسب ، بل إن الدولة كانت تقوم بجريمة القتل والإبادة الجماعية للعربان ، مثلما حدث في سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م ، عندما توجه الأمير فخر الدين بن أبي الفرج إلى الوجه القبلي ، وطارد عرب هواره^(١٥٨) ، وتبعهم مدة خمسة أيام ، فقتل منهم أكثر من مائتي رجل^(١٥٩) ، كما عجز بعض المؤرخين عن تحديد عدد من قتل على يد الأمير فخر الدين بن أبي الفرج من عرب البحيرة ، فيذكر أنه في سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م ، قدم القاهرة ومعه " عدة رؤوس ممن قتله من الناس " هذا بالإضافة إلى ما تركه من القتلى ولم يستطع حمله إلى القاهرة ، فهذه جريمة قتل جماعية للعربان ، بدليل أن الأمير فخر الدين " رجع بغير طائل ، سوى تخريب البلاد ونهبها " ^(١٦٠) .

ويلاحظ أن المؤرخين يحاولون دائماً تعليل قتل العربان ، بسبب فسادهم ، وهي عادة جرى عليها المؤرخون ، فعند التعرض لذكر أخبار الاضطرابات أو الثورات التي كان يقوم بها العرب في مصر يصفونها بفساد العربان . والواقع أن ما كان يقع لم يكن بسبب فساد العربان بأي حال ، وإنما

(١٥٧) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(١٥٨) هواره : أصل ديارهم من آخر عمل سرت إلى طرابلس ، ثم قدم منهم طوائف إلى أرض مصر ، ونزلوا بلاد البحيرة وملكوها ، وهواره التي بالصعيد أنزلهم السلطان الظاهر بقوق سنة ٧٨٢ هـ / ١٣٨٠ م تقريباً ، وانتشرت في معظم الوجه القبلي فيما بين أعمال قوص إلى غرب الأعمال البهنساوية (قرية بالميا الآن) وأقطعهم فيها الإقطاعات ، ويذكر أن هواره زحفت على أسوان سنة ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م ، كما كانت هواره السبب في شهرة " جرجا " عندما نزلتها في القرن الثامن الهجري حيث لم يكن مشهوراً في بلاد الصعيد غير قوص وأحميم . القلقشندي : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الإياري ، القاهرة ١٩٥٩ م ، ص ٤٤١ ، المقرئزي : البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، تحقيق عبد المجيد عابدين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٩ م ص ٥٨ ، عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٥ م ، جـ ٣ ، ص ١٢٣٠ .

(١٥٩) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٤٥ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٣٠٥ .

(١٦٠) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٧٢ .

كان لأسباب أخرى اجتماعية أو اقتصادية على النحو الذي أشرنا إليه من قبل . ولتوضيح ذلك نأخذ ما حدث في عهد السلطان الأشرف قايتباي مثلاً ، ففي سنة ٨٩١ هـ / ١٤٨٦ م خرجت حملة يقودها أربعة قواد وقوامها مائتا مملوك ، من ممالك السلطان للقضاء على ثورة تزعمها محمد الجويلي شيخ عرب البحيرة ، والتي وصفها المؤرخون بالفساد ، دون محاولة معرفة الظروف التي وقعت فيها هذه الثورة ^(١٦١) ، فقد سبق ثورة الجويلي ، اضطراب الأحوال في العاصمة سنة ٨٩٠ هـ / ١٤٨٥ م بسبب اعتداءات جماعة من المماليك وغيرهم من الأشرار على الأهالي في الطريق العام " حتى أعيأ أمرهم الوالي وحاجب الحجاب وصارت الأحوال في اضطراب " ^(١٦٢) . كما كثرة المصادرات بحجة السفر لقتال العثمانيين ، فكان المماليك يتهبون البغال والخيول وغير ذلك مما يحصل له الضرر الشامل ، فضلاً عن ظلم أرباب الدولة ^(١٦٣) .

هذا بالإضافة إلى انخفاض النيل في سنة ٨٩١ هـ / ١٤٨٦ م ، وما سببه من ارتفاع في الأسعار حتى ارتفع سعر الماء وذلك بسبب عدم العلف لجمال السقائين ^(١٦٤) ، ولم يقدر المماليك ذلك بل قاموا بالاعتداء على مخازن السلطان واختسب ، وفتحوا أبوابها عنوة واسعولوا على ما فيها من اللحوم والغلل ^(١٦٥) . ومن ذلك يتبين أن ثورة الجويلي وقعت في خلال ظروف غير عادية ، وأن رد فعل الدولة ضد العربان يعتبر جريمة ، خاصة أن سلاطين المماليك الجراكسة لم يحاولوا وضع الحلول الإيجابية للخروج من هذه الأزمات ، كما فعل أسلافهم في عصر دولة المماليك البحرية .

وقد ارتكب جريمة القتل بعض أرباب الدولة ، ففي سنة ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م قتل الأمير سودون الحمزاوي إنساناً ظلماً ، وقد ثبت عليه هذا الجرم ^(١٦٦) ، كما ارتكب الأمير

(١٦١) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٥٣٦ .

(١٦٢) ابن إياس : نفس المصدر والجزء ، ص ٥٢٧ ، الإصحافي : لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م ، ص ١٩٢ .

(١٦٣) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ٥٢٩ .

(١٦٤) ابن إياس : نفس المصدر ، والجزء ، ص ٥٣١ .

(١٦٥) ابن إياس : نفس المصدر ، والجزء ، ص ٥٣٦ .

(١٦٦) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٦٠ .

جمال الدين البيري الاستادار جريمة قتل كثير من المسلمين في سنة ٨١٢ هـ / ١٤٠٩ م (١٦٧)

وفي سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م اقم الوزير الشمس محمد أبي بكر بن محمد بن حسين الأهناسي - عندما كان مقدم (١٦٨) الوزير ابن كاتب المناخ - بضرب كاتب من كتاب الوزير بسبب مال في جهته ، فأصبح الرجل ميتاً فعوقب الأهناسي على ذلك (١٦٩) .

ومن جرائم القتل الشنيعة ما حدث من أحد العامة في حق تاجر استأمنه على نفسه وماله فداخله الطمع ، وأراد الاستيلاء على المال بقتل التاجر ، ففي سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م ، تردد إلى بعض التجار قباني لوزن بضائعه مراراً ، وسافر معه إلى الحجاز ، فعرف بكثرة ملازمته له كثيراً من ماله ، فداخله الطمع ، بحيث عزم على أن يقتله ويأخذ ماله ، وقد دبر هذا القباني حيله ، فادعى أنه وقع خلاف بينه وبين زوجته حتى يبيت عند التاجر ، وفي الليل دخل على التاجر وذبحه ، فانتبه من نومه ، وقد مضت السكين على حلقه ، ولم تفرى ودبيجه ، ودافعه عن نفسه ، فخرج القباني وذبح رجل مغربي من أصحاب التاجر وهو نائم عنده ، كما ذبح عبد صغير ، ثم خرج القاتل من بيت التاجر لينجو بنفسه ، فقبض عليه الجيران فادعى أن العبد قتل أستاذه فقتله ، فارتاب الناس في أمره لكثرة ما رأوه عليه من الدماء ، ثم سلموه إلى والي القاهرة (١٧٠) .

وفي نفس العام قتل العامة في دمياط رجلاً نصرانياً اسمه جرجس بن ضو الطرابلسي ، بعد ما أظهر إسلامه (١٧١) .

ولم تكن جرائم القتل ترتكب في حق الرجال فقط ، بل حدثت عدة جرائم قتل في حق النساء ، ففي سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١ م قتل السلطان الناصر فرج بن برقوق زوجته ابنة الأمير

(١٦٧) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٢ ، ص ٢٥٤ .

(١٦٨) مقدم الوزير : المقصود به مقدم الدولة الذي يتحدث على الأعوان والمتصرفين لخدمة الوزير ، والمراد المقدم على الدولة ، والدولة لفظ خصه العرف بمتمعلقات الوزارة كما يقال لناظر الدواوين ناظر الدولة .

القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٥ ، ص ٤٦٨ ، محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ١٤٢ .

(١٦٩) السخاوي : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (د . ت) جـ ٧ ص ٤٥٥ .

(١٧٠) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٧٤ ، ١١٧٥ .

(١٧١) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ١١٦٩ .

صروق بسبب وشاية أنما تأتي الأمير شهاب الدين أحمد بن ناصر الدين محمد بن الطيللاوي هذا في مرله ، وقتله معها وأمر بهما فلما في لحاف ، ودفنا معاً في قبر واحد (١٧٢) .

كما قتلت خوند (١٧٣) جلبان الجركسية زوجة السلطان الأشرف برساي وأم ولده الجمالي يوسف في سنة ٨٣٩ هـ / ١٤٣٥ م ، بسبب مكانتها عند السلطان حتى صارت صاحبة الحل والعقد ، وتصدت لقضاء حوائج الناس فقصدت من أقصى البلاد ، وخدمها أرباب الدولة فأتى ماها ، وكان السلطان منقاداً إليها ، حتى بالغ بعض من قال " صار أمر مصر وحكمها معذوقين بخضي ومرة ، يعني جوهر الخازندار (١٧٤) ، وخوند جلبان " كل هذا جعلها موضع كره وحسد من باقي نساء السلطان ، فوضعوا لها السم وماتت (١٧٥) .

ب — الضرب والجرح والإهانة :

ومن الجرائم التي تلحق الأذى بالأشخاص الضرب والجرح والإهانة ، وهذه الجرائم كان معظم مرتكبيها من المماليك الأجلاب أو الجلبان الذين أصبحوا مصدر قلق وموطن شغب وفوضى ، ففي سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م ركب الأمير إينال الأزعري في أجناده وأخذ في ضرب الناس المجتمعين في ساحل بولاق لشراء القمح ، ونتج عن ذلك غرق امرأة ، وصلب أربعة رجال طول فاهم ، وضرب رجلين على ظهورهما ضرباً مبرحاً ، وجال في الناس جولة هو ومماليكه ذهب فيها كثير من العمائم وسالت دماء جماعة من الناس ، وضرب بدبوسه رجلاً كسر لوح كتفه (١٧٦) .

وكثرت جرائم الضرب والجرح والإهانة من المماليك السلطانية ليلة دوران المحمل ، فيذكر

(١٧٢) المقرئ: السلوك، ج٤ ، ١ ق ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(١٧٣) خوند : لقب فارسي يعني الأمير أو السيد العظيم ، وهو لقب تعظيم للملك أو السلطان ، وقد استعمل بالعربية بمعنى السيد أو السيدة . قية الشهابي : معجم ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ١٩٩٥ م ص ٣٩ ، محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ٧٠ .

(١٧٤) الخازندار أو الخزندار بالكسر : لقب للذي يتحدث على خزنة السلطان أو الأمير أو غيرها ، وهو مركب من خزنة ، وهي ما يتخزن فيه المال ، وكلمة دار معناها تمسك ، والمقصود تمسك الخزنة . محمد أحمد دهمان : مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(١٧٥) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، ج٣ ، ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(١٧٦) المقرئ: السلوك ، ج٤ ، ١ ق ، ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

أنه في سنة ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م تعرض الناس في ليلة إدارة المحمل من المماليك السلطانية للأذى والإهانة من صفح أقفية المارة في الشارع ، ومن حرق لحاهم بالنار ، وخطف عمائمهم^(١٧٧) ، وتكررت هذه الأفعال والجرائم من المماليك في كل احتفال بدوران المحمل ، وتزداد هذه الجرائم شناعة عندما يحاول العبيد السود منع هؤلاء المماليك من ضرب الناس وإهانتهم ، حيث تتطور الأمور فيصبح هناك قتلى وجرحى من الجانبين^(١٧٨) .

ولم يكتف المماليك السلطانية والجلبان بارتكابهم هذه الجرائم ضد العامة ، بل نجد كبار رجال الدولة أكثر من تعرضوا للضرب والجرح والإهانة ، ففي سنة ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ م هجم ممالك الطباق على المباشرين ورجوهم ، كما هي عادتهم بسبب تأخير الجامكية عنهم ، كما رجم الوزير أكثر من مرة بسبب تأخر اللحم والخبز^(١٧٩) ، وتعرض القاضي كمال الدين بن البارزي كاتب السر للضرب بالدبابيس من المماليك الجلبيان ، حتى سقط عن فرسه وأشاعوا موته^(١٨٠) .

كل هذا يوضح لنا ما وصل إليه المماليك من استهتار بحياة وأمن الناس، وعجز السلاطين وفشلهم في قمع جرائمهم، ليس هذا فحسب بل إن المماليك كانوا أحياناً يتدخلون بشكل مباشر لوقف أي عقوبة من الوالي ضد أحد زملائهم نظير ارتكابه جريمة معينة وربما وصل الأمر إلى الاعتداء على الوالي نفسه دون أن يحاسبهم السلطان أو أحد من أمراء.

ففي سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م امتنع أحد الفلاحين عن إعطاء أحد المماليك السلطانية حماره فضربه المملوك ضرباً مبرحاً على رأسه حتى سال دمه ، فألقى الفلاح نفسه في البحر فأغوى عليه ومات ، فعند ذلك تكاثر الناس على ذلك المملوك ومسكوه ، وأتوا به إلى بيت الأمير الدوادر — نائب الغيبة^(١٨١) — فوضعه في الحديد وأرسله إلى الوالي ليسجنه إلى أن يحضر السلطان ، فعندئذ

(١٧٧) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ق ٢ ، ص ١٠٠٦ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(١٧٨) المقرئزي : مصدر سابق ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٠٠ ، ١٠٢٦ ، الصيرفي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(١٧٩) الصيرفي : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٧٩ ، ٣٤٠ .

(١٨٠) الصيرفي : نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ٢٤٩ .

(١٨١) نائب الغيبة : وظيفة اختص صاحبها — إذا غاب السلطان أو نائب الحضرة — بإخماد الشوار وخلص الحقوق فإذا أناب في الغيبة فلا يعبر عنه بالكافل ، وحكمه في رسم الكتابة إليه رسم مثله من الأمراء ، أي

نزل من الطبايق عدد كبير من المماليك وتوجهوا إلى بيت الوالي وخلصوا المملوك ، وحاولوا نهب الوالي وإحراقه (١٨٢) .

ج - السب والشتم :

بالإضافة إلى الجرائم الجسدية هناك جرائم معنوية مثل السب والشتم ، مثال ذلك ما حدث في عهد السلطان الأشرف برسباي ، عندما كان الأمير بخشي بك في بلاد الصعيد قيل إنه سب السيد الشريف حسام الدين بن حريز الذي أصبح قاضي قضاة المالكية بعد زوال دولة الأشرف برسباي ، فلما توفى الأشرف وزالت دولته ادعى على بخشي بك عند قاضي القضاة المالكي أنه سب والد السيد الشريف ليريق دمه (١٨٣) .

وكانت جرائم السب والشتم هي الوسيلة والحيلة التي يلجأ إليها بعض كبار رجال الدولة للإيقاع بخصومهم ، ففي سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م ، ادعى جماعة على الشيخ حسن العجمي التري أنه شتم العرب وقال " لعن الله العرب غير محمد (ﷺ) " وسبب ذلك قربه من السلطان وتكلمه في أهل الدولة بالسوء عنده ، وكلما قابلوه بالإحسان قابلهم بضده ، فصار أهل الدولة يكرهونه ، فلقي " سوء عمله ، وجنى ثمرات ما زرع مع المسلمين " (١٨٤) .

وقد يترتب على الجرائم المعنوية جرائم جسدية ، فأرهاب الناس وخاصة النساء ، ببعض المراسيم التي تمنع خروجهن من بيوتن وتولية من يشتد في تنفيذ المراسيم ، يؤدي ذلك إلى ارتكاب الجرائم في حق الناس البسطاء، ففي سنة ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م تولى حسبة القاهرة الأمير دولات خجا رغبة من السلطان في جبروته، وقسوته، وشدة عقوبته، وقلة رحمته، ثم صدر مرسوم من السلطان بمنع النساء من الخروج، فخرجت امرأة من دارها لأمر مهم، فطلب دولات خجا من أعوانه أن يأتوه بها ليضربها ، فلما قبضوا عليها سقطت مغشياً عليها من شدة الخوف ، فشفع فيها بعض من حضر

حكمه في الكتابة كحكم نائب الحضرة في المكتبة إليه . القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١٨ ، محمد عبد الغني الأشقر : نائب السلطنة المملوكية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ٨٥ .

(١٨٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(١٨٣) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٣٩ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٤ ، ص ١٠٩ .

(١٨٤) العيني : عقد الجمان (تحقيق عبد الرازق القرموط) ، ص ٥٣٨ ، الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ص ٤٦ ،

حتى لا يعاقبها، فتركها وانصرف عنها ، فحملت إلى دارها وقد اختلت وفسد عقلها^(١٨٥) .
وامرأة أخرى منعت من تشييع جنازة ولدها ، ولم يكن لها سواه ، فشق ذلك عليها
وألقت بنفسها من أعلى الدار فميتت^(١٨٦) . فهذه جرائم معنوية تحولت إلى جرائم جسدية غير
أن هذه الجرائم لا عقاب عليها ، لأن صاحبها ، لم يرتكبها بطريقة مباشرة مثل غيرها من
الجرائم.

ثالثاً : جرائم ضد الأموال والممتلكات .

وهي الجرائم التي تلحق الأذى والضرر بالأموال العامة والخاصة للأفراد أو
المؤسسات، مثل جرائم السرقة والسلب والنهب والنصب وخيانة الأمانة والرشوة والغش وغير
ذلك ، وهذه الجرائم هي الأكثر انتشاراً في عصر دولة المماليك الجراكسة لارتباطها بالآزمات
الاقتصادية والاضطرابات السياسية التي مرت بها البلاد .

أ - السرقة والنهب وقطع الطريق :

فجرائم السلب والنهب، وقطع الطريق كان أكثر مرتكبيها هم المماليك
الأجلاب الذين أصبحوا ملوك تخريب في الدولة ومعول هدم بسبب عدم تربيتهم التربية
الإسلامية والعسكرية السليمة فكثر فسادهم في البلاد ، وكثر طلبهم للمال ، حتى أصبحوا
مصدر قلق وموطن شغب وفوضى ، بل صاروا خطراً يهدد السلطان نفسه^(١٨٧) ، ويتضح
ذلك من خلال استعراض بعض جرائمهم ، والتي غالباً ما تكون بسبب تأخر جوامكهم فيثيرون
الفتن والقلال حتى يأخذوها ، وينهبوا بيوت المباشرين .

ومثال ذلك ما حدث في عهد السلطان برسباي في سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م ، فقد
تأخر صرف الجوامك للمماليك لمدة شهرين فخرجت طائفة منهم من الطباق بقلعة الجبل ، حيث
كانوا يسكنون وذهبوا إلى بيوت المباشرين ، ومنهم بيت الأمير زين الدين عبد القادر بن أبي الفرج
الاستادار ، وتسددوا الجدران حتى دخلوه ، ونهبوا ما فيه ، ونهبوا الناس في طريقهم إلى بيت ناظر

(١٨٥) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ١٠٣٣ ، ١٠٣٨ .

(١٨٦) المقرئزي : نفس المصدر والجزء والصفحة .

(١٨٧) إبراهيم علي طرخان : مصر في عهد دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ م

ص ٣٢ ، أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن المماليك ، ص ١٣٢ .

الديوان المفرد ، الذي تعرض للنهب أيضاً^(١٨٨) . وحدث مثل ذلك في سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ م فعندما تأخرت جوامك المماليك هجموا على بيت الوزير ابن الهيصم ونهبوه ، وكذلك نهبوا بيت الأستاذ كرم الدين ، وأخذوا ما فيه من الأشياء الكثيرة ، ونهبوا بيت القاضي زين الدين عبد الباسط، ناظر الجيش وأخذوا ما قدروا عليه "حتى أخذوا القوط من الحمام الذي بمخاء البيت"^(١٨٩) .

وفي سنة ٨٦٠ هـ / ١٤٥٥ م في عهد السلطان الأشرف إينال نزل المماليك السلطانية إلى بيت الأستاذ زين الدين ، بسبب تأخر جوامكهم ، ولكن زين الدين استطاع الهرب، فنهبوا بيوت جيرانه، فأخذوا من الأقمشة والمتاع والأواني، وغير ذلك كميات كبيرة لا تدخل تحت حصر ، واستمروا في النهب من أول النهار حتى العصر^(١٩٠) ، وحدث مثل ذلك في سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م في عهد السلطان الغوري^(١٩١) .

وكثيراً ما كان يهجم المماليك الأجلاب على الأسواق ، وينهبون أموال الناس ، ويخطفون الأقمشة والأطعمة والحبوب والسلاح من مخازن الأمراء لدرجة أن هجماتهم المتكررة على الأسواق صارت أمراً مألوفاً في الحياة اليومية^(١٩٢) ، مثال ذلك ما حدث سنة ٨٤٦ هـ / ١٤٤٢ م عندما ثار المماليك ومنعوا المباشرين والأمراء من الطلوع إلى القلعة، ثم كسروا الزردخانة^(١٩٣) الخاصة بالسلطان وأخذوا كل شيء منها، وكان قيمة ما أخذوه عشرين ألف دينار^(١٩٤) ، وفي سنة ٨٥٩ هـ / ١٤٥٤ م فتح المماليك الشون ومخازن الخطب ، وهجموا على بيوت الناس من غير رضى أصحابها ، حتى عزَّ وجود الخطب ، وارتفع سعره^(١٩٥) .

(١٨٨) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٩٣ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٤١٨ .

(١٨٩) العمري : عقد الجمان (تحقيق عبد الرازق القرموط) ، ص ٤٥٥ ، مؤرخ شامي مجهول : حوليات دمشق

(٨٣٤ - ٨٣٩ هـ) ، تحقيق حسن حبشي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ١٢٠ .

(١٩٠) أبو الحسن : حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ٥٠٩ .

(١٩١) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٥ .

(١٩٢) إبراهيم علي طرخان : مصر في عصر المماليك الجراكسة ، ص ٣٦ .

(١٩٣) الزردخانة : بيت الزرد أي السلاح وتكون بها السيوف والقصي والنشاب والرماح والدروع .

مؤلف مجهول : خزانة السلاح ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ م ، ص ٩ ،

القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١١ .

(١٩٤) أبو الحسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ١١١ .

(١٩٥) أبو الحسن : حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ٤٧٣ .

وقد وصلت جرائم المماليك الأجلاب أو السلطانية إلى درجة عدم الاكتراث بالمناسبات الدينية والاحتفالات ، فأخذوا ينهبون الناس كلما احتفلوا بدوران المحمل ، مثال ذلك ما حدث في شهر رجب ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م عندما أدير محمل الحاج نهب المماليك السلطانية ماكل الباعة^(١٩٦) ، وحدث مثل ذلك في رجب ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م ، فعندما أدير المحمل نزل المماليك سكان الطابق بالقلعة وأخذوا في نهب الناس ، وأخذ أمتعتهم ، وتناول معاش الباعة وغير ذلك^(١٩٧) .

ولم تسلم المؤسسات التعليمية من السرقة والنهب من قبل المماليك ففي سنة ٨٦٠ هـ / ١٤٥٥ م نهبوا مدرسة زين الدين الأستاذار ، ونهبوا ما بمدرسة الفخر بن أبي الفرج من متعلقات المدرسة ، وقماش الصوفية ، ونهبوا أيضاً مدرسة أبو بكرية والفخرية سنة ٨٨٨ هـ / ١٤٨٣ م حتى أخذوا القناديل التي بها ، وفي سنة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م نهب الأجلاب جميع ما كان بمدرسة السلطان حسن ، فنهبوا بسط المدرسة والقناديل ، وخلعوا الشبايك وأخذوا رخامها ، وقد تلاشى جمال هذه المدرسة منذ ذلك اليوم^(١٩٨) .

كما لم تسلم أماكن العبادة من نهب المماليك ففي سنة ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م توجه الأمير جانبك أستاذار إلى ناحية شبرا من ضواحي القاهرة ، ومعه جماعة من المماليك ، فقاموا بهدم كنيسة النصرى بها ، ونهب ما فيها من أموال ، وأحرقوا عظاماً بالية كانت بها ، يزعمون أنها عظام شهداء منهم^(١٩٩) .

كل هذا جعل بعض المؤرخين يتهمون المماليك الأجلاب بأنهم السبب في الحرائق التي تنشب في القاهرة ، فيذهب أبو الخاسن^(٢٠٠) إلى أن حريق سنة ٨٦٢ هـ / ١٤٥٧ م كان بفعل المماليك الأجلاب ، كي ينهبوا ما في بيوت الناس من أموال بعد أن يشعلوا فيها النار ويخرج أصحابها من بيوتهم خائفين مذعورين تاركين أموالهم وأمتعتهم ، حينئذ يدخل المماليك الأجلاب ويأخذون ما يريدون . غير أن هذا الرأي بعيد عن الصواب لأسباب منها :

(١٩٦) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٠٠ .

(١٩٧) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ .

(١٩٨) عبد الغنى محمود عبد العاطي : التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة

١٩٧٥ م ، ص ٨٥ ، عثمان علي محمد عطا : الأزمات الاقتصادية في مصر ، ص ١٢٣ .

(١٩٩) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ١٠٠٧ .

(٢٠٠) النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٩٨ .

أولاً : أن المماليك الأجلاب كانوا ينهبون الناس في العلانية دون خوف من أحد ، فليسوا في حاجة إلى تدبير حيلة إشعال الحرائق لينهبوا الأموال .

ثانياً : صعوبة السرقة أثناء اشتعال الحريق ، فمن الممكن أن يحترق السارق بداخل الدار التي يسرقها ، فلا يستفيد شيئاً ، بل يتأذى من الحريق بشكل أو بآخر .

ثالثاً : أن أبا المحاسن لا يملك دليلاً على أن المماليك الأجلاب هم الذين يشعلون النار ، أو هم الذين ينهبون البيوت المشتعلة ، ولم يذكر أن أحداً شاهد ذلك ، بل قال " ظهر للناس بعد ذلك أن الذي صار يحرق من الأمكنة بالقاهرة وغيرها بعد حريق بولاق إنما هو من فعل المماليك الجلبان " (٢٠١).

والواقع أن جرائم السرقة والسلب والنهب لم تكن قاصرة على المماليك ، بل إن العربان لم تنقطع جرائمهم في القرى ، ولم يسلم الفلاح من غاراتهم على المزارع للاستيلاء على الخاصيل ، وإعلان العصيان ، فترسل الحكومة المملوكية الحملات العسكرية لتأديب هؤلاء العربان مما يعود على الفلاحين بأبلغ الضرر ، حيث يخرب المماليك البلاد التي يتولون بها ، فيحرقون الجرون ، ويفسدون الزرع ، ويقتلون الناس ، وينهبون كل ما تصل إليه أيديهم (٢٠٢) ، مثال ذلك ما حدث سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٢ م عندما توجه الأمير فخر الدين بن أبي الفرج الإستاذار إلى بلاد الصعيد لحاربة العربان ، وعمل فيها على حد تعبير " المقرئزي " (٢٠٣) " كما تعمل رؤوس المناسر إذا هم هجموا ليلاً على القرية وتمكنوا منها " ، فخرب بلاد الصعيد ، بعد أن نهب ما فيها من غلال وحيوان ، وسلب حلي النساء وكسوتهن ، وجمع المال والسلاح وغير ذلك ، وكان إذا نزل بقرية لا يتركها إلا وهي " أوحش من بطن حمار " (٢٠٤) .

وفي سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م رجع الأمير فخر الدين الأستاذار - بعد مطاردته عرب البحيرة - دون أن يحقق ما خرج من أجله سوى خراب البلاد ونهبها (٢٠٥) ، وفي كل مرة يخرج

(٢٠١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، جـ ١٦، ص ٩٨ .

(٢٠٢) محمد أمين صالح : التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة - رسالة دكتوراه - آداب عين شمس ١٩٧٠ م ص ٢١٧ .

(٢٠٣) السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٧٤ .

(٢٠٤) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٧٥ .

(٢٠٥) المقرئزي : السلوك جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٧٢ .

عسكر المماليك إلى العربان ، كان يحصل الفساد في الزرع ، ويقل الأمن في الطرقات (٢٠٦) .

وفي سنتي ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م ، ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ م ، عبت العربان بصعيد مصر ، وقطعوا الطريق على المسافرين من التجار وغيرهم ، وشنوا الغارات على البلاد ، وأحرقوا عدة جهات بما فيها من الغلال (٢٠٧) ، وحدث في سنة ٩١٨ هـ / ٥١٢ م أن العربان نجحوا في طرد مباشري الدولة من المنوفية واستولوا على القرى وأفسدوا الزرع ، فأرسل إليهم السلطان الغوري الأمير طومان باي لمحاربتهم (٢٠٨) ، وفي سنة ٩٢٢ هـ / ١٦ م اشتدت جرائم العربان بالشرقية ، فنهبوا عدة بلاد من ضواحيها ولم يتركوا لأهل هذه البلاد شيئاً لدرجة أنهم أخذوا منهم حيواناتهم ، وحلوا نساءهم (٢٠٩) .

ولم تسلم المدن الكبرى مثل أسيوط والإسكندرية من جرائم العربان، ففي سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م أغارت طائفة من العربان على الإسكندرية ، وفرضوا على تجارها وأرباب المعاش فيها أموالاً معينة شبهها بعض المؤرخين بالجالية (٢١٠) التي تجبيها الحكومة من أهل الذمة (٢١١) . بل إن عاصمة البلاد ومركز الحكم فيها لم تنج من شرهم ، فكثيراً ما أغار العربان على أطراف القاهرة ، وسرقوا كل ما وصلت إليه أيديهم ، حتى عمائم الناس وأثوابهم (٢١٢) . حتى الحجاج وهم في طريقهم إلى بيت الله الحرام عبر الصحراء الشرقية تعرضوا لعدوان الأعراب عليهم بالنهب والقتل، مثلما حدث في سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ م عندما خرجت طائفة من عزة (٢١٣) على الحجاج وأخذوا جميع ما معهم ، وتركوهم حفاة عراة في وسط الصحراء (٢١٤) .

(٢٠٦) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٦٩ .

(٢٠٧) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٩٤ ، ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٢٠٨) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢٥٦ .

(٢٠٩) آشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط ، ص ٣٧٥ .

(٢١٠) الجالية : هي الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة ، وأطلق على أهل الذمة الجالية لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ، فلزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة ، وقيل لأنهم أصبحوا قلة لكثرة دخولهم

في الإسلام . المقرئزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ١٠١ .

(٢١١) المقرئزي : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٩٢٠ .

(٢١٢) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٣٢٤ .

(٢١٣) بنو عزة : بطن من أسد بن ربيعة . الفلقشندي : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، ص ٣٤٨ .

(٢١٤) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٥٠ .

وحدث مثل ذلك في سنة ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م ، عندما أغار العربان على الحجاج ونهبوا أموالهم وسبوا نساءهم ، وارتكبوا من الأفعال الفظيعة ما لم يقع للحجاج مثله من قبل (٢١٥)

كان ارتكاب العامة لجرائم السرقة والسلب والنهب يحدث في إطار الحروب الدائرة بين الفرق المملوكية ، حيث ينتهز أراذل العامة من الزعر والحرافيش هذه الفرصة ، ويندفعوا كالجراد في الشوارع والطرقات صوب بيت الأمير الذي يهزم فينهبوا ما قدروا عليه من الأسلاب والمغانم ، حتى المدارس والجوامع لم تسلم من النهب ، ومثال ذلك ما حدث سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م عندما ثارت فتنة بين الأمير الكبير أيتمش ، وبين الأمير يشبك الشعباني الخازندار ، وعقب انهزام الأمير أيتمش ومن معه امتدت الأيدي إلى بيوت الأمراء المنهزمين بالنهب فنهبوا جميع ما كان فيها ونهب الزعر مدرسة أيتمش ، وأخذوا جميع ما كان فيها ، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بنهب جامع آق سنقر المجاور لدار أيتمش ، كما نهب مدرسة السلطان حسن ، كما انتهبوا بيوتاً كثيرة من بيوت المنهزمين ، فأخذوا منها الكثير من الخيل والقماش والسلاح ، حتى أن ما أخذ من بيت الأمير تغري بردي - والد المؤرخ أبو الحاسن - كانت تزيد قيمته على عشرين ألف دينار (٢١٦) . ومثل ذلك ما حدث في سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م عندما ثارت فتنة بين المماليك الأجلاب وبين طائفة من ممالك الأمير الكبير شار قطلوا ، حيث انتشر النهب والفساد في شوارع القاهرة ، بالإضافة إلى تكالب الناس على شراء الخبز والدقيق فارتفعت أسعارهما (٢١٧) .

وكما نهب المدارس والمساجد على أيدي العامة نهب أيضاً الكنائس ، ففي سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م ثارت العامة في دمياط ، ونهبوا كنائس النصارى وأخذوا ما فيها (٢١٨) ، ووجد في هذا العصر بعض حالات السرقة الفردية، ففي سنة ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م حدثت سرقة كان الفاعل فيها خوند سورباي وسراي الظاهر خشقدم ، حيث سرق من خزانة السلطان مبلغ عشرين ألف دينار (٢١٩) ، وسرقة أخرى حدثت في سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م كان الجاني فيها أهل زقاق

(٢١٥) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٤ ، ص ١٦٦ .

(٢١٦) أبو الحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٢ ، ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢١٧) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٤٢٠ ، الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ١٥٨ .

(٢١٨) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٦٩ .

(٢١٩) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١١ .

الكحل ، وانجني عليه الأمير قرقماس الذي اتهمهم بسرقة ألف دينار^(٢٢٠) .

ب - النصب والاحتيال :

ومن جرائم الأموال والممتلكات " جريمة الاحتيال " والاستيلاء على أموال الناس بالخداع ، وقد وجد كثير من الناس في عصر دولة المماليك الجراكسة اشتغلوا بالشعوذة ، فيخدعون الناس ويسلبون أموالهم باسم الحصول على كميات وفيرة من الذهب عن طريق تحويل أي مواد إلى ذهب وفضة ، وقد وقع بعض السلاطين فريسة للمحتالين ، مثال ذلك ما حدث في سنة ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨م عندما وقع السلطان جقمق فريسة لشخص احتال عليه ، ولم يزل ذلك الشخص حتى أتلّف على جقمق مالاً كثيراً فأمر أخيراً بسجنه^(٢٢١) .

ج - الاختلاس :

ويلاحظ أن هذه الجريمة ارتبطت بحالة البلاد الاقتصادية ، وهذا الاستيلاء القهري الذي اصطلح الفقهاء على تسميته بالغصب ألزمت الشريعة المقتضب بالضمان ، خاصة إذا استولى على مال الغير، أو عاج وهو ليس أهلاً للعلاج، أو اتلف الأشياء عن قصد^(٢٢٢) . وجرائم الاختلاس في عهد دولة المماليك الجراكسة كثيرة منها ما حدث في سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤م عندما حوسب الوزير كريم الدين بن كاتب المناخ وجد لديه عجز قدره خمسة وخمسون ألف دينار^(٢٢٣)، وفي سنة ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩م علم الأمير برقوق الكاشف أن موقعة القاضي هاني اختلست من المشايخ والخلوة^(٢٢٤) مبلغ خمسمائة دينار^(٢٢٥) .

وفي سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م ، قبض السلطان الغوري على المباشرين بسبب وجود متأخرات عليهم من حسابات سابقة ، وقد بلغ مجموع هذه المتأخرات ستمائة ألف دينار ، وتكرر

(٢٢٠) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ص ١٤١ .

(٢٢١) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢٢٢) محمود الشريبي : تأملات في الشريعة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م ، ص ٨٨ - ٩١ .

(٢٢٣) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٣٠٧ ، ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ١٥٩ .

(٢٢٤) الخولي : هو الراعي الحسن القيام على المال ، أو رئيس العمال في المزرعة . المعجم الوسيط ، جـ ١ ، ص ٢٦٣ .

(٢٢٥) الصيرفي : إنباء الهصر ، ص ١٢٩ .

ذلك أيضاً في سنة ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م مع المباشرين ، ومع الصوفي عبد العظيم ناظر الشئون والعليق بسبب ما انكسر عنده من شعير بمبلغ ألفي دينار^(٢٢٦) .

(د) - إتلاف المال العام :

وهذه الجريمة ارتكبتها كبار موظفي الدولة سواء بصرف المال فيما لا يفيد ، أو التهاون في تحصيله أو المساعدة به ، فكثير من الموظفين يأخذون الأموال بدعوى حماية الجسور ، ثم لا يصرف منها شيء على الجسور ، بل كانت توزع على كبار الموظفين ، مما سبب أضراراً بالغة للحياة الزراعية ، وإهداراً للمال العام^(٢٢٧) ، ففي سنة ٨٣٥ هـ / ١٤٣١ م كثر تقطع الجسور ، ففرقت بلاد عديدة ، وتلفت محاصيلها التي تبلغ آلاف الدنانير ، وذلك بسبب فساد موظفي الجسور وأخذهم الأموال من البلاد وعدم الاهتمام بصيانة الجسور^(٢٢٨) .

وقد يكون إتلاف أموال الدولة بسبب تهاون الموظفين في تحصيلها ، كما حدث في سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م عندما صادر السلطان جقمق الأستاذار جاني بك بمبلغ مليون وثلاثمائة ألف درهم لتهاونه في تحصيل أموال الدولة^(٢٢٩) .

ومن جرائم إتلاف المال العام ، الامتلاء على أوقاف المؤسسات التعليمية ، كما حدث في سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢٢ م عندما استدعى السلطان مدرسي المدرسة القمحية بمصر ، وطلب منهم عمل حساب بأوقافها وعمارتها ، بسبب ما أصابها من الإهمال والخراب وإتلاف أموالها في غير مصارفها المحددة حسب شروط الواقف^(٢٣٠) .

ويتعلق بجرائم إتلاف المال العام ، جريمة عجز المسئول في الدولة عن تدبير المال للدولة ، أو تأخيره لصرف الجوامك أو قطعها ، فقد كان معيار تولي الوظائف المالية في عهد سلاطين المماليك الجراكسة هو القدرة على السداد بغض النظر عن كون متولي الوظيفة عالماً أم جاهلاً ، مسلماً أم

(٢٢٦) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٦٩ ، ٤٤٢ ، ٤٧٩ .

(٢٢٧) المقرئزي : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٨١١ ، محمد محمود الصياد : دراسات عن المقرئزي " مجموعة أبحاث " ، أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية كما صورها المقرئزي ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧١ م ، ص ٩٨ .

(٢٢٨) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٧٤ .

(٢٢٩) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٢٣ .

(٢٣٠) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦١٦ .

ذمياً، مصرياً أم جركسياً ، وما دام أهل الدولة لم يشكوا من تأخير مستحقاقهم ، ظل هذا المتولي في موقع المسؤولية ، أما إذا كانت الأخرى فيعتبر ارتكب جريمة وعليه أن يسد متطلبات وظيفته بشق الطرق ، ففي سنة ٨٠٤ هـ / ١٤٠١ م قبض على ناظر الخاص سعد الدين بن غراب وأخيه الوزير فخر الدين بسبب عدم إعدادهما النفقة وتأخيرها^(٢٣١) ، وحدث الشيء نفسه مع الوزير أرغون سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٣ م^(٢٣٢) ، فنجد أن العسر المالي في عهد الجراكسة قد انعكس على الدولة والعامه ، ولم يستطع مسئولو المالية تدبير الدولة ومصروفاتها ، الأمر الذي يعد جريمة ، فإما أن يختفي أو يستعفي أو ينكب أو يرحم .

(هـ) خيانة الأمانة :

وهذه الجريمة تلحق الأذى والضرر بالأموال العامة والخاصة ، ومثال ذلك ما حدث سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م عندما قرب شيخ الشيوخ أصلم بن نظام الدين الأصهباني من سداد وديعة للسلطان برقوق ، وإنكاره لعدة أحمال قماش كان أحد التجار أودعه إياها^(٢٣٣) ، وفي عهد السلطان الغوري ارتكبت هذه الجريمة امرأة إينال باي ، فقد ادعى عليها أحد العوانية بأنها استولت على إحدى ودائع الأمراء لديها ، ثم رافعها هذا العواني فقبض عليها السلطان ، وطلب منها مبلغ عشرة آلاف دينار سددت جزء منها ولم تقدر على الباقي فانتحرت شنقاً^(٢٣٤) .

(و) الرشوة :

انتشرت ظاهرة الرشوة في عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، فأدرك عامة الناس طريق الرشوة لقضاء حوائجهم ، فإذا ما علموا أن شخصاً له مكانة عند السلطان ، قدموا إليه الرشاي وسارموه على قضاء مصالحهم^(٢٣٥) ، وقد أخذت الرشوة شبه اعتراف رسمي من قبل الدولة ومارسها كثير من السلاطين ، لذا لم تكن جريمة يعاقب عليها القانون ، إلا في حالات

(٢٣١) أبو اغاسن : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤م ج ١ ، ص ١١٠ .

(٢٣٢) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢٣٣) الصيرفي : نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ٣٤٧ .

(٢٣٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٢٣٥) المقريري : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٨ .

نادرة ، وكان الغرض منها حماية مصالح السلطان ، كما حدث في سنة ٨٣٩ هـ / ١٤٣٥ م عندما قبض السلطان على الأمير غرس الدين خليل بن شاهين نائب الإسكندرية لاقامه بأخذ الرشوة من تجار الفرنج والإفراج لهم عن الفلفل الذي اشتروه من المسلمين ، كما أخذ رشوة من تجار المسلمين ، وكان السلطان قد أصدر مرسوماً بمنع التجار من بيع أو شراء الفلفل إلا من الديوان السلطاني^(٢٣٦) .

(ز) الغش :

ظهر في عصر الجراكسة طائفة من الزغلية الذين يتلاعبون في وزن النقود ، مما يؤدي إلى تضخم مالي شديد بسبب ارتفاع سعر صرفها بأكثر من قيمتها الفعلية ، ويظهر هذا واضحاً في قلة قيمتها الشرائية^(٢٣٧) . إلا أن من الملاحظ أن اعتبار التزييف جريمة قليل في هذا العصر ، ولا تعليل على ذلك سوى أن بعض السلاطين أنفسهم في كثير من الأحيان يمارسون تزييف العملة خاصة بعد تدهور التجارة ، وتدهور وسائل الإنتاج^(٢٣٨) ، ومن الأمثلة على جرائم الغش في العملة ما حدث في سنة ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م عندما قام عبد العظيم الصيرفي بغش العملة وزاد كمية النحاس بها ، فشكاه أصحاب الجوامك من الجند إلى السلطان فتغير عليه، وضربه، وصادره بمبلغ عشرة آلاف دينار^(٢٣٩) .

رابعاً : جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة :

وهي مجموعة الجرائم التي تمس الأخلاق والآداب العامة للمجتمع المتعارف عليه بين أفرادها ، وهذه الجرائم تشمل الزنا واللواط ، والبغاء والغواية ، والسكر وشرب الخمر واللهو وسماع المغنى ، هذا بالإضافة إلى سوء السيرة ، والكذب والذم والهجاء وغير ذلك .

أما الزنا والبغاء فمن الجرائم التي كثرت في عصر سلاطين الجراكسة وسبب كثرتها اعتراف الدولة بالبغياء لأنها كانت تفرض عليهن ضرائب مقررة تدر دخلاً كبيراً للخزانة

(٢٣٦) الصيرفي: نزهة النفوس، جـ ٣، ص ٣٤١ .

(٢٣٧) المقرئزي : إغاثة الأمة ، ص ٧١ ، عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ، ص ١٠٦ .

(٢٣٨) البيومي إسماعيل: مصادرة الأملاك، جـ ١، ص ١٠١ ، عثمان علي محمد عطا : الأزمت الاقتصادية ، ص ٢٢٢ .

(٢٣٩) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٢٣ .

السلطانية، فقد كان على من ترغب في احترام البغاء أن تذهب إلى " ضامنة المغاني " والغريب في الأمر أن صاحبة هذه الوظيفة كانت بمثابة النقيب لمن يحترف البغاء ، وهكذا انتشر البغاء في مصر حتى وقفت البغايا بالأسواق تحت أعين المارة ، ولم يقتصر الأمر على القاهرة والمدن الكبرى بل عم بلاد الصعيد والوجه البحري حيث خصص للبغايا حارات مربية معينة ، وقد حارب بعض سلاطين الجراكسة البغاء مثل الأشرف برسباي والظاهر جقمق ، ولكن سرعان ما يعود الأمر إلى ما كان عليه سابقا (٢٤٠) .

لذلك نجد أن جرائم الزنا التي تعاقب عليها الدولة قليلة مثلما حدث في سنة ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م عندما أمسك بالقاهرة نصراني وقد خلا بامرأة مسلمة فاعترفا بالنزنا (٢٤١) ، وفي سنة ٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م ادعى على يهودي متزوج أنه زنى بيهودية (٢٤٢) .

ومن بيوت البغايا التي عاقبتها الدولة بيت بجوار قنطرة الموسكي هاجمة انصباي الحاجب في سنة ٩١٤ هـ / ١٥٠٨ م ، وضرب النساء اللاتي كن به وأشهرهن في القاهرة علي حمير ، وبسبب مجاورة هذا البيت لبيت الأمير نوروز وهو أمير مائة مقدم ألف (٢٤٣) زمن السلطان الغوري حدث نزاع بين انصباي حاجب الحجاب (٢٤٤) وبينه لحمايته هو وغلماؤه لهذا البيت ، ورفع النزاع إلى السلطان فانتصف لحاجب الحجاب (٢٤٥) .

(٢٤٠) المقرئزي : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣١٢ ، علي مبارك : الخطط التوفيقية ، جـ ١ ، ص ٣٥ ، قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٣٩ .

(٢٤١) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤١٥ .

(٢٤٢) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ق ٣ ، ص ١٢١١ .

(٢٤٣) أمير مائة مقدم ألف : أعلى مراتب الأمراء في عصر المماليك ، وهي خاصة بأرباب السيوف ، ويكون في خدمة صاحبها مائة مملوك وهو في نفس الوقت مقدم على ألف جندي من أجناد الحلقة وقت الحرب .

المقرئزي : السلوك ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٢٣٩ . حاشية (١) .

(٢٤٤) حاجب الحجاب : تسمى وظيفة الحجبوية الكبرى ، وهو يقوم بالنظر في مخاصمات الأجناد واختلافهم في أمور الاقطاعات ونحو ذلك . المقرئزي : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ .

(٢٤٥) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٤٨ .

وأما جرائم الفجوة ، فقد ضُرب القاضي بهاء الدين بن عبد العزيز البلقيني وصودر سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م بسبب إفساد عبده لجارية ^(٢٤٦) ، وفي سنة ٨٨٦ هـ / ١٤٨١ م أمر السلطان قايتباي الأمير يشبك والي القاهرة بالقبض على خديجة المغنية الرحابية لأن أعيان الناس افتنوا بها، وأفسدتم، ثم قام بضربها ومصادرتها وكتب عليها إيصالاً بالآ تفني بعد ذلك ^(٢٤٧) .

وفي سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م أمر السلطان الغوري بالقبض على مغنية تسمى أنس ساكنة في الأربكية لأنها تجمع بنات الخطأ عندها ^(٢٤٨) .

وجرائم الاغتصاب انتشرت في المناسبات الدينية وخاصة دوران المحمل ، حيث تعرضت النساء والصبيان للختف والاغتصاب على أيدي المماليك الجلبان ^(٢٤٩) .

وأما جرائم السكر وشرب الخمر واللهو وسماع المغنى ، فقد انتشرت في عصر الجراكسة خاصة مع انتشار زراعة شجرة الحشيش في بركة الرطلي وأرض الطباله " وولع بها أهل الخلاعة والسخف ولوعاً كبيراً وتظاهروا بها من غير احتشام " ^(٢٥٠) . ويرجع السبب في ذلك إلى سماح الدولة آنذاك بزراعته نظراً لما قد يعود عليها من ضريبة ، كما انتشر إلى جانب الحشيش الأفيون الذي عرفه المصريون في العصر المملوكي واستمر سائداً ^(٢٥١) .

واشتهر بزراعة الحشيش كمال الدين بن قوسان الذي استأجر أرض بركة الرطلي سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٩م وزرعها بالحشيش فكان كل من دخل إليها يتهج بذلك لاسيما أصحاب الكتبة من الحشاشين ، وجاءت إليها الناس أفواجاً يتفرجون على ذلك الحشيش ^(٢٥٢) .

(٢٤٦) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٩ ، ص ٧٠ .

(٢٤٧) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٢٤٨) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ص ١٦١ .

(٢٤٩) المقرئ : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٠٠ ، ١٠٢٧ .

(٢٥٠) المقرئ : الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

(٢٥١) سعيد عاشور : المجتمع المصري ، ص ٢٣٠ ، محمد الششتاوي ، متزهات القاهرة ، ص ٣٢٥ .

(٢٥٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٥٦ .

كما شاع شرب الخمر بين السلاطين والمماليك وعامة المصريين ، وفي كثير من

الحفلات والأفراح الشعبية اعتبرت الخمر ممتعة للمغاني^(٢٥٣) . لذا لم تعتبر الدولة السكر وشرب الخمر واللهو وشماع المغنى من الجرائم إلا في أوقات الشدائد ، كما حدث في سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠١ م عندما خرج الأمير يلبغا السالمي إلى شبرا الخيام من ضواحي القاهرة وكسر بها من جرار الخمر أربعاً وأربعين ألف جرره وأراق ما فيها^(٢٥٤) .

وفي سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م رسم السلطان المؤيد شيخ للأمير سودون قراصقل حاجب الحجاب بكبس متزهات القاهرة وإحراق ما كان بها من الأخصاص ومنعهم من الاجتماع لأنهم حسبما ذكر المؤرخون قد أظهروا المنكرات ، كالزنا واللواط واختلاط النساء بالرجال من غير استتار وشرب الخمر ونحوها من المنكرات ، وكانوا يتجاهرون بذلك غير مستحيين^(٢٥٥) .

وكذلك قبض على الأمير شيخ الياحوي سنة ٨٣٠ هـ / ١٤٢٧ م لأنه جمع جموعاً في بيته وسكروا^(٢٥٦) ، كما هاجم حاجب الحجاب مواضع الفساد سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٩ م ، وأراق الخمر وأحرق الحشيش ، وهاجم أماكن تجمع النساء^(٢٥٧) .

وفي سنة ٨٦٨ هـ / ١٤٦٣ م ، قام الوزير الشمسي محمد البياي بحملات على الأهالي عند بركة الرطلي فمن وجده سكران من العامة أديه ، أما إذا كان من رجال الدولة فكان يصادره^(٢٥٨) .

(٢٥٣) المقرئزي : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٤٢٦ .

(٢٥٤) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ق ٣ ، ص ١٠٣٠ .

(٢٥٥) المقرئزي : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٥٨ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٩٣ ، ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٢٧ .

(٢٥٦) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ١١٨ ، ١١٩ ، السخاوي : الضوء اللامع ، جـ ٣ ، ص ١٨٥ .

(٢٥٧) الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ١٤٤ .

(٢٥٨) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٤١٦ .

ومن جرائم الأخلاق والآداب سوء السيرة والكذب والذم والهجاء ، ففي سنة ٨٢١هـ / ١٤١٨م قبض على الوزير بدر الدين حسن بن محب الدين الطرابلسي لسوء تدبيره ، وقبح سيرته ، ونفس الأمر حدث مع القاضي محمد الهروي في سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٤م^(٢٥٩) . كذلك صودر القاضي ولي الدين السفطي قاضي قضاة مصر سنة ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩م خلفه أيماناً كاذبة بأنه لا يملك مالا ، واتضح عكس ذلك^(٢٦٠) .

وأما الذم والهجاء ففي سنة ٧٨٦ هـ / ١٣٨٤م قبض على أحد أعيان تجار اليمن ويدعى شهاب الدين الفارقي ، لأنه اقم مصر بالفساد ، وأن سلطاتها أقل المماليك وأرذلهم^(٢٦١) . كما قبض على الخوaja شمس الدين الحلبي سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م لأنه ادعى بأن السلطان الغوري " ما هو مسلم ولا في قلبه رحمة قليل الدين " ^(٢٦٢) .

وبالإضافة إلى ما سبق هناك جرائم أخرى وقعت في عصر المماليك الجراكسة ، تمس العقيدة ، ولكنها كانت جرائم فردية ونادرة ، فمن الجرائم العقائدية الردة عن الإسلام ، مثلما حدث في سنة ٨٣٦ هـ / ١٤٣٢م عندما دخل رجل نصراني الإسلام ، وبعد أشهر ذهب إلى بعض القضاة ، وذكر له أنه يرغب أن يعود إلى النصرانية ، وتكلم بما لا يليق من القدح في دين الإسلام وتعظيم النصرانية^(٢٦٣) . كذلك الانتقاص من قدر الصحابة - رضوان الله عليهم - مثال ذلك ما حدث في سنة ٨٢٢ هـ / ١٤١٩م حيث قبض على صدر الدين أحمد بن العجمي بسبب أنه انتقص عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ^(٢٦٤) .

ومن هذه الجرائم ما رسم به السلطان الظاهر جقمق بالقبض على " الذين ينتحلون

(٢٥٩) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦٨ ، ق ٢ ، ص ٦٨٧ .

(٢٦٠) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٢٥٧ ، ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٢ ص ٢٧٤ .

(٢٦١) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ١٥٦ .

(٢٦٢) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ص ٢٨٢ .

(٢٦٣) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٨٤ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ٢٥١ .

(٢٦٤) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٩٨ .

مذهب الإلحاد ، ويصرحون بتعطيل الصانع تعالى ، وينكرون شرائع الأنبياء " (٢٦٥)

ومن هذه الجرائم جريمة الاتهام بالكفر والتشيع ، وكان الغرض منها تشويه صورة الشخص أمام السلطان من أجل مصادرة أمواله ، كما حدث في عهد السلطان برقوق سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م ، عندما شهد القضاة بكفر ابن سبع فقتله الأستاذار وصادر أمواله (٢٦٦).

ونهاية هذه الجرائم تأتي جريمة نبش القبور ، فقد حدث في سنة ٨٢٧هـ / ١٤٢٣م أنه عثر بعض الناس على رمم بني آدم عند جماعة فأبلغوا الوالي فاعترفوا بجريمتهم وأنهم ينبشون القبور ، ويأخذون الأموات ، ويضعونها في قدور تغلي حتى ينبري اللحم ، ثم يجمعون ما يعلوا الماء من الدهن ، ويبيعونه للفرنجية (٢٦٧).

أثر الجرائم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

١- الأثر السياسي :

كان للجرائم أثر سياسي في عصر المماليك الجراكسة ، فقد أدت إلى هروب الأمراء من تولي السلطة ، لأنهم كانوا يعرفون مصير السلطان : إما القتل ، أو العزل والسجن ، ولذلك رفض السلطان قايتباي أن يعهد لابنه محمد بولاية العهد أثناء مرضه الأخير سنة ٩٠١هـ / ١٤٩٦م ، وحدث مثل ذلك في سنة ٩٠٤هـ / ١٤٩٨م عندما اتجهت رغبة بعض الأمراء إلى تولية الأتابك أوزبك بن طمخ السلطة بعد مقتل الناصر محمد بن قايتباي ، فعرضوا عليه ذلك ، فرفض رفضاً شديداً وأقسم ألا يكون سلطاناً ، إذ رأى حولها كثيراً من الذناب الراغبة فيها ، والطامعة في نواها ، فبعد بنفسه عن مؤامراتها (٢٦٨) . وعندما اتفق الأمراء على تولية قانصوه الغوري السلطنة ، امتنع

(٢٦٥) المقرئزي : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢٠٦ .

(٢٦٦) المقرئزي : نفس المصدر ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٧١٢ .

(٢٦٧) المقرئزي : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٦١ .

(٢٦٨) إبراهيم علي طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ٣٩ ، محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٩٦٢م ، جـ ١ ، ص ١٦١ .

عن قبولها في أول الأمر ثم قبلها بعد أن اشترط عليهم قائلاً : " ألا تقتلوني وإن أردتم خلعي من السلطنة فأخبروني ، وأنا أنزل لكم عنها ^(٢٦٩)، وتكرر مثل ذلك سنة ٩٢١هـ / ١٥١٥م بعد مقتل السلطان الغوري حيث اتفق الأمراء على تولية طومان باي فامتنع وقال " إنه إذا تسلطن يغدرون به ، ويخلعون من السلطنة ، ويرسلونه إلى السجن بالإسكندرية ، ولا يقونه في السلطنة إلا مدة يسيرة " ^(٢٧٠)، ولم يقبل السلطنة إلا بعد أن حلف الأمراء على المصحف ألا يغدروا به، ولا يشيروا فتناً .

وهكذا يتضح لنا خوف السلاطين من تولي السلطنة بسبب كثرة جرائم القتل التي اشتهرت في عصر الجراكسة، ولقت هذا الأمر انتباه السلطان سليم العثماني ، فيذكر أنه قبل أن يقتل طومان باي قال له : "من أين لكم الإمارة ... وأنتم ممالك بلا عتاقة، حتى بقيتم من قلة عقلكم ، وقلة أربكم ، تعملون الرجل منكم سلطاناً ثم تعزلونه وتقتلونه أي يد لكم حتى تعزلوا وتولوا وتقتلوا " ^(٢٧١) .

كما أدت هذه الجرائم إلى كثرة تغير السلاطين وقصر عهودهم ، ففي فترة تقدر بنحو سنة وشهرين حكم فيه أربعة سلاطين ، في الفترة من يوم الاثنين الثامن من محرم سنة ٨٢٤هـ / ١٤٢٢م، إلى شهر ربيع الآخر من سنة ٨٢٥هـ / ١٤٢٢م . وهم المؤيد شيخ - في آخر أيامه - ، ثم ابنه المظفر أحمد ، ثم الظاهر ططر ، ثم ابنه الملك الصالح محمد ^(٢٧٢) ، كما حكم أربعة سلاطين في سنة ٨٧٢هـ / ١٤٦٧م وهم خشقدم وبلباي المجنون وقربغا الذي حكم ثمانية وخمسين

(٢٦٩) عبد الله الشرفاوي : تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين ، تحقيق رحاب عبد الحميد القاري

، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص ١١١ .

(٢٧٠) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٠٣ .

(٢٧١) ابن زميل الرمال : آخرة المماليك ، تحقيق عبد المنعم عامر ، الطبعة الأولى ، القاهرة (د.ت) ص ١٣٥ .

(٢٧٢) العيني : عقد الجمان (تحقيق عبد الرازق القرموط) ، ص ٨٥ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٥٨ .

يوماً فقط ، ثم خايربك الذي حكم ليلة واحدة فقط (٢٧٣).

ومن الآثار السياسية للجرائم عامة وجرائم المماليك الأجلاب خاصة ، تهديد بعض السلاطين بعزل أنفسهم " مثال ذلك ما حدث سنة ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م في عهد السلطان قايتباي عندما جمع القضاة والأمراء وشكوا لهم سوء تصرف المماليك الأجلاب وفسادهم ، وطلب من المجلس أن يختار سلطاناً غيره ، وأشهد القضاة على تنازله عن العرش ، ولكن القضاة منعه من ذلك ، وكان السلاطين قد ضاقوا ذراعاً من جرائم المماليك ، الذين أصبحوا مصدر قلق لا يحترمون السلاطين ولا الأمراء ويعتدون عليهم ، ويهددونهم بالقتل والضرب (٢٧٤) .

ومن الآثار السياسية للجرائم كره الشعب للسلاطين ، لأن الشعب المصري في العصر الجركسي قد قاس كثيراً من الحكم المملوكي بسبب كثرة جرائم المماليك الأجلاب ، أي أنه لم يكن ينعم بحياة هادئة ، ولذلك لم يكن بحاجة إلى عامل آخر كي يكرههم ، لأنه لم يجد فيهم الحاكم الذي يستحق الحب والتقدير ولهذا تبدلت أحاسيسهم تجاه الحكام ، " وانطلقت ألسن الفقراء بالدعاء على السلطان وبزواله " (٢٧٥) .

كما نتج عن هذه الجرائم حالة من انعدام الأمن والاستهتار بالمراسيم السلطانية سواء من جانب المماليك الأجلاب ، فكانت الأوامر السلطانية " كضرب رباب أو كطين ذباب " (٢٧٦) .

أو من جانب العربان لقوة تجربتهم على السلطان وقلة مهابتهم له (٢٧٧) .

وأما عامة الشعب ، فأصبحت مخالفة المراسيم عادة لقلة ثبات الولاة على ما يأمر به

(٢٧٣) أبو المحاسن : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦١٣ ، إبراهيم علي طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٣٦ .

(٢٧٤) إبراهيم علي طرخان : نفس المرجع ، ص ٣٨ ، أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة ، ص ١٣٢ ، عثمان علي محمد عطا : الأزمات الاقتصادية ، ص ١٢٥ .

(٢٧٥) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٤٠٩ .

(٢٧٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٧٤ .

(٢٧٧) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣١٩ .

السلطان (٢٧٨).

٢- الأثر الاقتصادي :

لقد كان من آثار الجرائم الاقتصادية أن تدهور الإنتاج الزراعي بسبب كثرة هجمات
العربان على القرى ، ونهبهم البلاد ، وقيام المماليك بمطاردة قمع مما أدى إلى تخريب الأرض
الزراعية (٢٧٩).

ويتضح هذا التدهور الزراعي والخراب الذي أصاب البلاد من خلال وصف أحد
السفراء - الذين حضروا إلى مصر في عهد السلطان الغوري - للطريق من الإسكندرية إلى
رشيد بأنه طريق صحراوي موحش ولا أشجار فيه عدا بضعة نخلات ، مع أنه كان عامراً
بالمزارع والأشجار والناس قبل هذا العصر (٢٨٠).

كما تدهورت الصناعة بسبب جرائم الولاة وسوء سيرة قه فيذكر أنه في سنة
٨٣٧هـ / ١٤٣٣م أحصى ما بالإسكندرية من القزازين (الحياك) فبلغت ثمان مائة نول ،
بعد ما بلغت عددها في بداية دولة الجراكسة أكثر من أربعة عشر ألف نول (٢٨١).

ولقد أثرت الجرائم على حركة الأسواق ، فجمعة الاحتكار جعلت السوق تحت رحمة
المحتكر ، فترفع الأسعار ، الأمر الذي ترك أسوأ الأثر على التجارة الداخلية والأسواق
في عصر الجراكسة (٢٨٢).

(٢٧٨) المقرئزي: نفس المصدر والجزء ، ق ٢ ، ص ٧٢٠ .

(٢٧٩) المقرئزي: نفس المصدر والجزء ، ق ١ ، ص ٣٣٠ ، عثمان محمد علي عطا : الأزمنة الاقتصادية ، ص ٢١٥ .

(٢٨٠) حسين مؤنس : سفارة بدروماتريد أنجلاريا ، سفير الملكين الكاثوليكين إلى الغوري ، ١٥٠١ - ١٥٠٢م ،

أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩م ، ج ١ ، ص ٤٥٧ ، ٤٥٩ .

(٢٨١) المقرئزي: السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٠٩ .

(٢٨٢) المقرئزي: نفس المصدر والجزء ، ص ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، ٦١٩ ، قاسم عبده قاسم : أسواق مصر في عصر
سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٧٨م ، ص ٤٥ .

كما أن جريمة تزييف العملة أثرت على حركة الأسواق المصرية آنذاك ، إذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ، كما ترتفع الأسعار ارتفاعاً جنونياً حتى تغلق الحوانيت وتعطل الأسواق (٢٨٣).

هذا بالإضافة إلى جرائم نهب الأسواق وخطف البضائع التي كان يرتكبها المماليك الأجلاب حتى أمست هذه الجرائم بمثابة النغمة السائدة في حياة المصريين آنذاك ، وكان النتيجة الطبيعية لمثل تلك الحوادث دائماً أن يسري الفرع في النفوس وتضطرب البلاد وسكانها بالفوضى والخوف ، وتتوقف الأسواق وتغلق الحوانيت (٢٨٤).

وهناك حوادث سرقات الأسواق على أيدي عصابات كبيرة العدد تتألف من الفرسان والمشاة تصل إلى مائة شخص ولا تجد من يتعقبها أو يعترض نشاطها ، الأمر الذي ترك أسوأ الأثر على الأسواق والأسعار (٢٨٥).

كما أثرت جرائم العربان على الحياة الاقتصادية وحركة التجارة الداخلية في البلاد لاسيما في الصعيد البعيد عن القاهرة مركز السلطان وحكومته (٢٨٦).

٣- الأثر الاجتماعي :

لقد نتج عن كثرة جرائم السلب والنهب في عصر الجراكسة زيادة عدد طبقة الفقراء وامتلاأت الطرقات بهم ليستجدوا الناس من أجل سد رمقهم ، كما أن كثيرين من الطبقة الغنية قد انخفض مستواهم المادي نتيجة لتعرضهم للسرقة، فيذكر السخاوي (٢٨٧) " أنه تضعض حال كثير من الأغنياء وانكشف حال أكثر المستورين حتى زاد السؤال في الطرقات ".

(٢٨٣) المقرئزي: مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

(٢٨٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٧٣ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٩٦ .

(٢٨٥) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ٣ ، ص ٤٣٤ ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢٨٦) المقرئزي: السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٢٨٧) التبر المسبوك ، ص ٣١٢ .

كما انعكست الجرائم على الاحتفال بموسم الحج ، فمن عادة السلطة المملوكية في موسم الحج أن تقوم بعمل احتفال يسمى (دوران المحمل) ولكن هذا الاحتفال كان يتوقف في بعض الأحيان أو لا يلتزم بالحكام بمواعيده التقليدية أو تقل أعداد الحجاج، بسبب كثرة جرائم المماليك الأجلاب أثناء الاحتفال ، فمثلاً في سنة ٨٣٦هـ / ١٤٣٢م كان الحاج ركباً واحداً لقلتهم^(٢٨٨)، وفي سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥٠م كان عدد الحجاج الذين خرجوا وراء المحمل معلنين عزمهم على الحج في هذا العام قليلاً جداً حتى من المماليك السلطانية والأعيان ، فأبطل أمير الحاج دوران المحمل التي جرت العادة عليها بسبب ما حلّ بالناس من نهب وسرقة^(٢٨٩) .

وأما الحياة العلمية فقد تأثرت بالجرائم التي تعرضت لها المدارس ، فقد أدى نهب المدارس على أيدي المماليك الأجلاب إلى خرابها وتعطل الدراسة بها وتفرق طلابها ومدرسيها ، فأدى ذلك إلى عدم التواصل العلمي بين الأساتذة والطلاب فتدهور المستوى العلمي للطلاب ، فمثلاً في سنة ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م تلاشت مدرسة السلطان حسن لتعرضها لنهب المماليك وأخذ ما فيها حتى الأبواب والشبابيك والرخام^(٢٩٠) .

وكانت الجرائم تؤثر على الحالة المادية للمدارس، إذ كان المورد الأساس للصرف عليها ، وعلى باقي المؤسسات العلمية مثل المساجد هو ريع الأوقاف التي كان يوقفها مؤسس المدرسة لتكفية مصاريفها ، ودفع مرتبات موظفيها، وبالطبع أثرت جرائم نهب هذه الأوقاف على المدارس، حيث أصبح العائد غير كاف لدفع مصاريف المدرسة مما يؤدي إلى تدهورها^(٢٩١) ، ومثال ذلك المدرسة القحمية التي كانت تعد من أجمل المدارس بالقاهرة وكان لها عدة أوقاف بالقيوم ، ولكن نظراً لنهب هذه الأوقاف تلاشى أمرها وتعطلت الدروس بها ، وهجرها

(٢٨٨) المقرئزي :مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٩٢ .

(٢٨٩) السخاوي:مصدر سابق ، ص ٣٢٤ .

(٢٩٠) عبد الغني محمود عبد العاطي : التعليم في مصر ، ص ٨٥١ .

(٢٩١) حسن مؤنس : سفارة بدروماتيرد ، ص ٤٥٠ .

الطلاب ، وخرب ما حولها ، وأصبحت " قائمة بمفردها ليس بجانبها عامر ولا ساكن " (٢٩٢) .
ولا شك أن خراب المدارس بسبب هب أوقافها يؤدي إلى توقف الدراسة في كثير من
المدارس فيقل عدد الطلاب ومن ثم تقل الفرصة في ظهور علماء أفذاذ يستطيعون دفع الحركة
العلمية إلى الأمام ، فهذه الجرائم كانت من أكبر العوامل التي أدت إلى ضعف الحركة العلمية في
مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة .

ومن الطبيعي أن يكون لهذه الجرائم أثر على أخلاقيات الناس ، وذلك بسبب تدهور
أحوال الناس المادية مما أدى إلى حرص كل فرد على ما بيده من مال وطعام لأنه لا يضمن أن
يأتيه غيرهما إذا نفدا ولهذا " شحت الأنفس بما لديها " (٢٩٣) .

(٢٩٢) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦١٦ .

(٢٩٣) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ١٦٦ .

المبحث الثالث

موقف الدولة من أرباب الجرائم

يتمثل موقف دولة سلاطين المماليك الجراكسة من أرباب الجرائم في العديد من الإجراءات التي اتخذت ضد هؤلاء المجرمين مثل : أساليب وطرق القبض عليهم ، وتنوع العقوبات وطرق تنفيذها ، وسلطة إصدار الأحكام وتنفيذها .

أولاً : أساليب الدولة في القبض على أرباب الجرائم :

اتخذت السلطات الأمنية في الدولة أساليب متنوعة للقبض على المجرمين منها :

(أ) القبض على المجرمين بشكل مباشر :

وذلك بإصدار أمر سلطاني يقضي بذلك والأمثلة على ذلك كثيرة منها : أمر السلطان بالقبض على كثير من التجار سنة ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م ، كما صدر مرسوم سلطاني في سنة ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م بالقبض على الوزير فخر الدين بن غراب ، وحدث نفس الأمر نفس الأمر في سنة ٨١٥هـ / ١٤١٢م عندما قبض على كاتب السر فتح الدين فتح الله ، وفي سنة ٨١٩هـ / ١٤١٦م عندما أمر السلطان بالقبض على كثير من الصياغة والتجار ، وفي سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٨م قبض على صاحب تاج الدين الخطير ناضر الأسطبل وعلى ولده (٢٩٤) .

أو يتم القبض على المجرم من قبل العامة ، ثم يبعثون في طلب والي القاهرة مثلما حدث في سنة ٨٤٣هـ / ١٤٣٩م عندما قتل رجل أحد التجار طمعاً في المال ، وقبض عليه جيران التاجر ، ثم أرسلوا إلى والي القاهرة ، فأدركهم سريعاً وتسلمه (٢٩٥) .

(ب) القبض على المجرمين بشكل غير مباشر :

وذلك باستخدام الحيلة والخدعة للإيقاع بالشخص المطلوب القبض عليه قبل أن يشرع في الهرب ، ففي سنة ٨١٤هـ / ١٤١١م خدع السلطان الناصر فرج مشايخ البحيرة ، وأمنهم على أنفسهم فقدموا إليه ومعهم الهدايا ، فخلع عليهم خلعة الرضا ، ثم أمسكهم وساقهم في الحديد

(٢٩٤) المقرئزي : السلوك ، ج٤ ، ق١ ، ص١٨ ، ١٩ ، ٣٩ ، ٢٤٨ ، ٣٥٤ ، ق٣ ، ص١٠٩١ .

(٢٩٥) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص١١٧٤ ، ١١٧٥ .

واحتاط على أموالهم ، وفي نفس العام احتال السلطان على المماليك ، ونادى عليهم بالأمان وأهم عتقاء شهر رمضان ، فظهر منهم جماعة فأمّنوا وتتابع بقيتهم حتى ظهر ما يقرب من ثلاثين مملوكاً في عدة أيام ووعدهم بالعفو وحدد لهم يوماً يجتمعون فيه لأخذ خيولهم وأموالهم ، فاغتروا وحضروا فتم القبض عليهم وحبسهم (٢٩٦) .

ومن حيل السلطان المؤيد شيخ أنه بعث في سنة ٨١٦هـ / ١٤١٣م أربعة من الأمراء إلى الشرقية ، وأظهر أنهم خرجوا لقتال المفسدين من العربان ، وأسر إليهم أن يقبضوا على الأمير تغري بردي ابن أخي دمرواش المعروف بسيدي صغير (٢٩٧) .

وكان أحياناً يتم القبض على أرباب الجرائم بإرسال تجريدة للقبض على الخصوم في المناطق النائية خارج القاهرة ، ومثال ذلك التجريدات التي أرسلتها الدولة للقبض على العربان في سنة ٨١٦هـ / ١٤١٣م ، إلى عربان الصعيد، وفي سنة ٨١٨هـ / ١٤١٥م إلى عربان البحيرة ، وفي سنوات ٨٢٠هـ / ١٤١٧م ، ٨٢١هـ / ١٤١٨م ، ٨٣٥هـ / ١٤٣٨م ، ٨٤٢هـ / ١٤٣٨م تم إرسال العديد من الحملات للقبض على عربان الصعيد (٢٩٨) .

(جـ) القبض على المجرمين برصد مكافأة مالية :

فكان يتم القبض على الخصم أو المجرم بالنداء عليه ورصد مكافأة مالية لمن يرشد عنه ، أو يدلي ببيانات تُسهّل عملية القبض عليه بعد أن تكون الجهات الأمنية قد عجزت عن القبض عليه سراً ، ففي سنة ٧١٩هـ / ١٣٨٩م أشهر النداء بمصر والقاهرة : " من دلّ على السلطان بقوق أو أحضره : إن كان عامياً أعطى ألف دينار ، وإن كان جندياً أعطى إمرة عشرة ، وإن كان أمير عشرة أعطى أمير طبلخانة... " ، كما أشهر النداء على مماليكه : " من حضر بمملوك من المماليك الظاهرية أو دل عليه فله كذا وكذا ، ومن أخفاه هُذِّد بكذا وكذا (٢٩٩) .

(٢٩٦) المقرئزي : السلوك ، جـ٤ ، ق ١ ، ص ١٩٠ - ١٩٣ .

(٢٩٧) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٧٠ ، ٢٧٢ .

(٢٩٨) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٥ - ٢٧٤ ، ق ٢ ، ص ٨٦٨ ، ٨٧٩ ، ابن

حجر : إنباء الغمر ، جـ٧ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٣٠٥ ، الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ٤ ، ص ٩٧ .

(٢٩٩) الصيرفي : نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٢٢٠ ، ٢٤٣ .

ثانياً : العقوبات وطرق تنفيذها :

العقوبة : هي الألم الذي يتبع عملاً من الأعمال ، فإن العقاب لا يوجد إلا بعد حدوث الجريمة فهو يعقبها ولا تتصور العكس بدهاءة ، بمعنى أنه لا توجد عقوبة بلا أي فعل إجرامي وإلا عد ذلك ضرباً من ضروب الاستبداد البين والظلم الظاهر (٣٠٠) .

وقيل : هي أذى يرول بالجاني زجراً له ، أو هي أذى شرع لدفع المفاسد (٣٠١) .

والحكمة من فرض العقوبة ، هي إصلاح النفوس وتثقيفها ، والعمل على سعادة الجماعة ، واستقرار الأمن في المجتمع ، لذا نرى أن الأفعال التي حرّمها الشرع وأمر باجتنابها والبعد عنها ، أفعال تفسد أمن المجتمع ، وتؤدي إلى اضطراب الأمور وإشاعة الفوضى والقلق في النفوس ، وبالتالي تؤدي إلى دمار المجتمع (٣٠٢) .

غير أنه من الصعب في عصر دولة المماليك الجراكسة أن نفصل بين العقوبات التي وقعت ونُفذت في إطار قوانين وأعراف المماليك الجراكسة ، والعقوبات المناظرة لها في إطار النصوص الشرعية ، إذ أن الالتزام في أي جانب لم يكن أمراً وارداً في أذهان حكام هذا العصر ، هذا بالإضافة إلى أن العديد من العقوبات التي وقعت بمعرفة قضاة الشرع شأبها نوع من القصور والتهاون في تنفيذها ، لما كان يتعرض له هؤلاء القضاة من ضغوط سياسية دفعتهم إلى تقديم تنازلات أساءت إلى مفهوم العدالة في منظور الرعية ويمكن تقسيم العقوبات في هذا العصر إلى : العقوبات السالبة للحرية ، وعقوبات الإعدام ، والعقوبات التعذيبية ، والعقوبات الشرعية ، هذا بالإضافة إلى العقوبات المالية.

(أ)العقوبات السالبة للحرية :

وهي كل العقوبات التي تحدد من حرية الإنسان ولا تجعله طليقاً يفعل ما يشاء ، وهذه العقوبات هي : السجن ، النفي ، تحديد الإقامة .

(٣٠٠) عبد الرحيم صدقي : الجريمة والعقوبة ، ص ٤٢ .

(٣٠١) محمد أبو زهرة : العقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الفكر ، القاهرة (د . ت) ص ٦ ، ٧ .

(٣٠٢) السيد الصادق المهدي : العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ١٩٨٧ م ، ص ٣٣ .

١- السجن :

ويقصد بالسجن "تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء أكان في بيت أو في مسجد" وهو ما يعني وضع المسجون في ظروف طبيعية لا تختلف كثيراً عن ظروفه في الأوقات العادية ، كأن يكون مكان السجن متسعاً يتمتع فيه المسجون بمعظم حقوقه الإنسانية من الطعام والكسوة ، والنفقة وغير ذلك من الحقوق المادية والأدبية المتعارف عليها ^(٣٠٣) ، وهو ما لم يتوفر لمرء السجن في عصر المماليك الجراكسة ، الأمر الذي جعل أحد المؤرخين المعاصرين يصف هذه السجن بالسوء وأنها يرتكب فيها أفعال قبيحة وأمور منكرة شنيعة ^(٣٠٤) .

ويبدو أن السجن في هذا العصر كانت أسلوباً للحكم والسيطرة على الرعية أو أفراد الطبقة العسكرية من الأمراء والمماليك نتيجة ما يرتكبونه من جرائم وأفعال تلحق نوعاً من الإساءة إلى السلطان ، وتشكل خطراً على الأمن السياسي للدولة والأمن الاجتماعي للأفراد .

وقد تنوعت السجن في عصر الجراكسة ما بين خاص وعام ، فالسجون الخاصة هي : سجون القضاة والولاة ، ويتم حبس المتهم في هذه السجن حين محاكمته بعد أن تكون الجهات القضائية المعاونة قد جمعت عنه البيانات الكافية التي تجعل القضية مستقرة وصالحة لعرضها أمام القاضي لإصدار حكمه فيها ، وهذه السجن الاحتياطية كانت ترد في المصادر المعاصرة تحت أسماء مختلفة وهي الحبوس ^(٣٠٥) ، والتراسيم ^(٣٠٦) ، وسجن الحكم ، أي الحاكم سواء كان قاض أو نائب

(٣٠٣) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، القاهرة (د.ت) ص ١١٤ ، ١١٥ ، حسن أبو غدة : أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام ، الطبعة الثانية ، الفيصل ، الكويت ١٩٨٧م ، ص ٢٨٠ - ٢٨٧ .

(٣٠٤) المقرئزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٣٠٥) الحبوس : جمع حبس ، وكان يطلق على المحجوزين بهذا النوع من السجن في المصادر التاريخية اسم " الخايس " وكان لكل قاض حبس يرسم فيه على المتهم حين محاكمته .

ابن حجر : إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٥٣ ، ٢٧٧ ، أبو الخاسن : المنهل الصافي ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٤١٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ٣١٦ .

(٣٠٦) التراسيم : جمع ترسيم ومشتقة من الفعل ترسم أي تتبع وراقب ، أو مشتقة من الرسم وهو الموكل إليه مراقبة المتهم ، وهو ما يمكن أن نسميه " بالحبز " أو " الحبس الاحتياطي " أو " الحبس على ذمة التحقيق "

قاضي

القضاة (٣٠٧)

وأما السجون العامة فمتها : سجون أرباب الجرائم الجنائية والمدنية مثل سجن : خزانة شمائل ، وسجن المقشرة ، وسجن الدليم (٣٠٨) . ومنها سجون أرباب الجرائم السياسية من العسكريين على مختلف درجاتهم ، والمدنيين من عامة الناس وخاصتهم مثل : سجن أبراج القلعة ، وسجن خزانة البنود ، وسجن الرحبة (٣٠٩) . وهناك سجون للشرائح العسكرية من الأمراء دون غيرهم من المماليك ، مثل : سجن الزردخاناه بالقلعة ، وسجن الثغر بالأسكندرية ، وسجن دمياط ، وسجن القيوم (٣١٠) . هذا بالإضافة إلى سجون النساء ، مثل سجن الحجره بالقاهرة (٣١١) .

كما وجد في عصر الجراكسة بعض السجون المؤقتة ارتبطت في توظيفها بالأمراء والأعيان الذين صدرت ضدهم مراسيم سلطانية بالمصادرة لأموالهم وممتلكاتهم ، وهذه السجون كان استعمالها أمراً ضرورياً لاستيعاب الزيادة المطردة في الجرائم ، خاصة وأن المسجونين على ذمة قضايا سياسية أو مالية كانت أعدادهم في تزايد مستمر . ومن أمثلة هذه السجون قصر الحجازية ، والمدرسة الشريفة ، وخزانة الخاص (٣١٢) . وربما تحولت بعض الدور المهجورة إلى سجون ، مثلما حدث في سنة ٨١٥هـ / ١٤١٢م عندما سجن كاتب السر فتح الله في إحدى الدور غير المأهولة بالسكان إلى أن

حتى تثبت إدانة المتهم أو براءته . المقرريزي : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٧٤٠ ، حاشية (٥) ، جـ ٣ ،

ق ١ ، ص ٥٩ ، ابن حجر : مصدر سابق ، جـ ١ ، ص ٢٦٢ ، ٤١٦ .

(٣٠٧) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٢٧٥ ، ٣٩٤ ، ٤١٠ ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ٤٠ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٩٠ ، ١٨١ ، ١١٧ .

(٣٠٨) المقرريزي : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٦٨ ، ٣٩٧ ، ق ٢ ، ص ٤٦٦ ، ٦٧٧ ، ٧٣٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٧٠ ، ٩٧١ ، السخاوي : الضوء اللامع ، جـ ٢ ، ص ٣٤ ، ٣١١ .

(٣٠٩) المقرريزي : الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، جـ ٢ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٣١٠) المقرريزي : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ٦٣٨ ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٢٨٧ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، جـ ١ ، ص ١٢٢ ، ١٥٤ ، جـ ٢ ، ص ٧ ، ٩ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ١٤٦ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٢٨٧ .

(٣١١) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٤٣٢ ، جـ ٥ ، ص ٦٥ ، ٨٠ .

(٣١٢) المقرريزي : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧١ ، ١٨٧ ، ٣٧٣ .

مات (٣١٣)

وسادت عقوبة السجن كافة العقوبات التي شهدها عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، ووقعت على كثير من المتهمين سواء أكانوا من المحكوم عليهم في قضايا جنائية أو مدنية أو شخصية أم المحكوم عليهم في قضايا سياسية ، أم المسجونين على ذمة أحكام تنفيذية أخرى أو المسجونين احتياطياً على ذمة التحقيق ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : ما يقوم به السلطان الذي يتولى الحكم بالقوة من اعتقال الأمراء الموالين للسلطان السابق والزج بهم في السجن حين النظر في أمرهم ، وتحديد العقوبة النهائية كالسجن أو النفي أو الإعدام أو البراءة لبعضهم ، مثلما حدث في سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٨م إذ سجن السلطان العزيز يوسف بعد عزله على يد الظاهر جقمق ، كما سجن خاله الأمير جكم حتى يقر بأموال العزيز يوسف وذخائره (٣١٤) .

ونجد عقوبة السجن في هذا العصر هي المحتوى العام لسائر الجرائم ، فعلى سبيل المثال ، جرائم السلب والسرقة من قبل المماليك الأجلاب ، والعربان ، كانت تطبق عليهم عقوبة السجن (٣١٥) ، وجرائم الأخلاق من سكر وزنا وغير ذلك ، وحتى الجرائم العقائدية أغلبها يعاقب مرتكبها بالسجن (٣١٦) .

ويبدو أن السبب في ذلك ، أن عقوبة السجن ليست أصلية في القانون الجنائي الإسلامي بمعنى أنها عقوبة استثنائية أجازها الشرع وترك تقديرها للقاضي حسب أحوال الجريمة المعروضة عليه ، واستحب المشرع عند توقيع هذه العقوبة أن تكون لفترة قصيرة ، إلا إذا كان المتهم من معتاد الإجرام الذين لا يمكن كف ضررهم عن المجتمع بغير عقوبة السجن ، فتصبح هذه العقوبة ضرورة في منظور الشرع ، وهو ما يسمى في القانون الوضعي "العود المتكرر" (٣١٧) .

٢- النفي :

(٣١٣) المقرري : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٥٩ .

(٣١٤) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ١٠٩ .

(٣١٥) المقرري : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢٠٤ ، ١٢٠٦ ، الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ١٥٨ .

(٣١٦) المقرري : مصدر سابق ، جـ ٤ ، م ١٠ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ق ٢ ، ص ٦٦١ ، ٦٨٥ .

(٣١٧) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، محمد رشدي إسماعيل : الجنايات في الشريعة الإسلامية ، دار الأنصار ، القاهرة ١٩٨٣م ، ص ٣٣٠ - ٣٣٤ .

وهذه العقوبة المقصود بها طرد وإبعاد أرباب الفساد والمغضوب عليهم من أوطانهم أو من الأماكن التي يعملون بها ، وذلك لتأمين الدولة واجتمع من عبث المجرمين^(٣١٨) ، وهذا النوع من العقوبات يستهدف القضاء على عوامل الإجرام الاجتماعية ومنها السكر والبطالة والتسول ، وهو ما يفسره فقهاء القانون الحديث في إطار ما يسمى " بالتدابير الاحترازية " أو " البدائل العقابية " لمواجهة مخاطر تحدث في المستقبل القريب ويمكن التنبؤ بها^(٣١٩) .

وقد اختار سلاطين المماليك الجراكسة عدداً من المناطق النائية داخل حدود مصر وخارجها ، تأثرت في اختيارها بمجم خطورة انحكوم عليه بهذه العقوبة على أمن الدولة واستقرارها ، فضلاً عن نوعية السلاطين ومبلغ السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد ، وطبقت هذه العقوبة على أرباب الجرائم السياسية من الأمراء والمماليك والأعيان ، وكثرت حالات النفي في هذا العصر ، حتى لا تكاد تخلو سنة من السنوات إلا وحدث فيها حالة نفي أو أكثر ، فمثلاً في سنة ٧٩١هـ / ١٣٩٠م نفى الأمير بهادر الشهابي ثلاث مرات إلى الشام وغزة وقلعة المرقب ، وفي نفس السنة نفى الأمير بهادر الأعسر إلى غزة^(٣٢٠) .

وفي سنة ٧٩٢هـ / ١٤١٣م نفى الأمير تنكسر السيفي إلى قوص^(٣٢١) ، وفي سنة ٨١٥هـ / ١٤١٣م نفى الأمير برساي الحموي إلى دمياط والأمير سودون بن عبد الله إلى قبرص^(٣٢٢) ، وشهدت سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٧م ثلاث حالات نفي إلى قوص ودمياط والواحات^(٣٢٣) ، كما ارتفعت عقوبة النفي في عهد السلطان الأشرف قايتباي ، ففي سنة واحدة شهدت ست حالات نفي

(٣١٨) غيثان على جريس : تاريخ عقوبة النفي منذ فجر الإسلام حتى قيام دولة بني العباسي ، بحث ضمن مجموعة أبحاث في كتاب " بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٣ ، ج١ ص ١٣٧ - ١٥٠ .

(٣١٩) يسر أنور ، وآمال عثمان : علم الإجرام والعقاب ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠م ، ص ٣٢٥ .

(٣٢٠) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج١ ، ص ٣٧٦ . أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ج٣ ، ص ٣٥ .

(٣٢١) المقرئزي : السلوك ، ج٤ ، ق ٣ ، ص ١١٢٣ .

(٣٢٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ق ١ ، ص ٥٨٤ .

(٣٢٣) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج٦ ، ص ١٦٦ ، السخاوي : الضوء اللامع ، ج ١٠ ص ٢٩٠ .

إلى دمياط ، ومكة ، وطرابلس ، ودمشق^(٣٢٤) .

وقد قام أحد الباحثين^(٣٢٥) بعمل إحصائية تقريبية لحالات النفي السياسي في عصر المماليك الجراكسة ، وتبين من خلالها تزايد حالات النفي في الفترات الانتقالية لحكم السلاطين بفرض التخلص من الأمراء المناوئين لهم بصورة فردية أو جماعية ، كما تبين أهمية البعد السياسي لعقوبة النفي ، وذلك بزيادة أعداد الأمراء المنفيين برتبة " أمير مائة " مع تكرار عقوبة النفي لبعض منهم ، الأمر الذي يمكن السلاطين من تنظيم أمور الدولة وتثبيت أركان الحكم .

وطبقت عقوبة النفي على أرباب الجرائم الجنائية والأخلاقية كالسرقة والدعارة وقطع الطريق ، ولكن في حدود ضيقة ، مثال ذلك ما حدث في سنة ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م عندما غضب السلطان علي بهادر مقدم المماليك بسبب أنه وجد سكراناً في بيت على البحر فضربه وأمر بنفيه إلى صفد^(٣٢٦) ، وفي سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٩ م أمر السلطان متولي الشرطة أن يتبع العبيد السود لكثرة فسادهم ، فقبض عليهم ونفاهم من القاهرة^(٣٢٧) . وفي سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٩ م ضرب الشيخ حسن العجمي بالمقارع ضرباً مبرحاً ، ثم نفي بعد سجنه إلى قوص^(٣٢٨) .

وغالباً ما كانت عقوبة النفي تابعة لعقوبة أخرى أصلية كالسجن ، أي أنها عقوبة نهائية يرسمها السلطان على من يرد إبعاده عن مقر الحكم في القاهرة .

٣ - تحديد الإقامة :

وتعني هذه العقوبة أن يصدر السلطان مرسوماً لإحدى الشخصيات يأمره فيه بأن يلزم داره دون أدنى مشاركة في الحياة السياسية أو العامة ، كما أنه لا يستطيع مغادرة المكان الذي يعيش فيه بغير إذن من السلطان ، حتى أنه يمنع من ممارسة أي نشاط اجتماعي أو ثقافي داخل بيته^(٣٢٩) .

(٣٢٤) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٣٧٠ ، السخاوي : مصدر سابق ، جـ ٦ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

، ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٢٩٦ ، ٤٢٤ ، جـ ٣ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٢١١ .

(٣٢٥) علاء طه رزق : السجون والعقوبات ، ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٣٢٦) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ١ ، ص ٢٥٢ .

(٣٢٧) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٧٩ ، الصوفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ١٥٤ .

(٣٢٨) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٠٠ .

(٣٢٩) علاء طه رزق : السجون والعقوبات ، ص ١٤٠ .

ففي سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ م صدر مرسوم من السلطان للأمير أزدمرشاية أحد المقدمين بالديار المصرية أن يلزم بيته (٣٣٠).

وفي سنة ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ م غضب السلطان على الأمير إياس الجلاي وعزله عن الحجوبية ورسم أن يجلس في بيته (٣٣١).

وفي سنة ٨٣٥ هـ / ١٤٣١ م عزل صاحب بدر الدين بن نصر الله من الأستاذية ولزم بيته (٣٣٢).

وفي سنة ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م عزل قاضي القضاة صالح بن عمر رسلان ورسم السلطان الظاهر جقمق بإخراجه إلى القدس بطلاً فشفع فيه بعض أعيان الدولة ، "فرسم له بأن يلزم بيته" (٣٣٣).

فجد أن عقوبة تحديد الإقامة من أهون أنواع العقوبات السالبة للحرية ، فهي أقرب إلى الاحتراز منها إلى العقاب ، حيث ألما تضع الدولة في موضع الوصي على المحدد إقامتهم ، والذين تكون خطورتهم على النظام الحاكم شبه منعدمة ، إما لكبر سن بعضهم ، أو لإصابتهم بالمرض بسبب التعذيب داخل السجون ، فكثير منهم كان يعتبر هذه العقوبة نوعاً من حسن الختام ، حيث تكرر في كتب التراجم لفظ " فلزم داره ومات " (٣٣٤).

ب - عقوبات الإعدام :

المقصود بالإعدام القتل وإزهاق روح الكائن الحي فيصير ميتاً ، وهذه العقوبة من أبشع العقوبات التي عرفها عصر سلاطين الجراكسة ، خاصة ألما لم تكن عقوبة مجردة في كيفية تنفيذها كما هو منصوص عليه في القوانين الشرعية أو الوضعية الحديثة ، بل على العكس فإن تطبيق هذه العقوبة خلا تماماً من روح هذه القوانين والتي تضع المحكوم عليه في إطار إنساني يتناسب مع قيمة وجوده في

(٣٣٠) الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٦٩ .

(٣٣١) الصيرفي : نفس المصدر والجزء ، ص ١٣٠ .

(٣٣٢) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ٢٣٢ .

(٣٣٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ١٣٧ .

(٣٣٤) ابن حجر : إنباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٣١٨ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي ، جـ ٦ ، ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ ،

السخاوي : الضوء اللامع ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .

الحياة حتى وإن كان مجرمًا ، فضلاً عن ارتباط هذه العقوبة بالتكيد والتعذيب للشخص المحكوم عليه بالإعدام قبل أو بعد تنفيذ العقوبة مما يجعله ميتاً مشوهاً ، وهو ما يسمى بالمثلثة (٣٣٥) .
وعقوبات الإعدام متنوعة وكثيرة من أهمها :

١ - التوسط : هو ضرب المذنب بالسيف تحت سرتة ضربة قوية تقسمه إلى نصفين وتنهار أعضاؤه إلى الأرض (٣٣٦) . وكان يسبق عقوبة التوسط ، عقوبة أخرى هي " التسمير " وذلك برع ثياب المذنب ثم ربطه على خشبتين على هيئة صليب ، ثم تدق في أعضائه مسامير غليظة تربطه بالخشب، ويطاف به في الشوارع وينادي خلفه هذا جزاء من فعل كذا، وإذا لم يعف عنه يوسط (٣٣٧)

ولم يميز سلاطين الجراكسة في تنفيذ هذه العقوبة بين شريحة اجتماعية وأخرى ، فيذكر أن السلطان الأشرف برسباي أمر في سنة ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م بتوسط اثنين من الأطباء المعالجين له أثناء مرضه الأخير ظناً منه أنهما أهملتا في علاجه ، وأنهما السبب في تدهور حالته الصحية (٣٣٨) .

وفي سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ م وسط اثنين من المفسدين بباب مصر القديمة (٣٣٩) ، ونفس الشيء حدث في سنة ٩١٩ هـ / ١٥١٣ م عندما رسم السلطان بتوسط مملوك من مماليكه وذلك لارتكابه جناية القتل (٣٤٠) .

ولأن هذه العقوبة قاسية، فإن الولاة كانوا يتعهدون أرباب الفساد بتوقيع هذه العقوبة عليهم ، إذا لم يرتدعوا عن ارتكاب الجرائم وخاصة جريمة السرقة ، فذعر أهل الفساد وتركوا السرقة ، كما

(٣٣٥) غيثان علي جريس : صور من تاريخ الملة ، بحث ضمن مجموعة أبحاث في كتاب " بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية " ج١ ص ١٦١ ، ١٧٢ .

(٣٣٦) المقرئزي : السلوك ، ج١ ، ق ٢ ، ص ٤٠٤ حاشية (١) ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ق ٢ ص ٤٠٠ .

(٣٣٧) سهام مصطفى أبو زيد : الحسية في مصر الإسلامية ، القاهرة ١٩٨٦ م ص ١٣٦ .

(٣٣٨) المقرئزي : السلوك ، ج٤ ، ق ٢ ، ص ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، ج٣ ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣٣٩) الصيرفي : إنباء المنصر ، ص ٢١٠ .

(٣٤٠) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٤ ، ص ٣٤٩ .

سببت حالة من الرعب للعامة عند السماع بها أو رؤيتها (٣٤١).

٢ - الضرب بالسيف : وهي أن يهوي السيف بسيفه على رقبة الشخص حتى يتم فصل الرأس عن الجسد ، ثم توضع الرأس على رمح ويطاف به أنحاء المدينة للإعلان عن تنفيذ العقوبة لكي يكون فيها العبرة والزجر لمن تسول له نفسه الإقدام على نفس الجريمة (٣٤٢).

وتأتي هذه العقوبة في المصادر التاريخية بألفاظ مختلفة مثل الذبح وضرب العنق ، وضرب الرقبة وكلها تؤدي إلى معنى واحد لهذه العقوبة ، ففي سنة ٨١٠ هـ / ١٤٠٧ م ضربت عنق والي القيوم بين يدي الأمير جمال الدين الإستاذار في داره (٣٤٣).

وفي سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١ م " ذبح السلطان الناصر فرج من ممالك أبيه في الاعتقال مائة رجل وسحبوا ثم ألقوا من سور القلعة إلى الأرض ورموا في جب مما يلي القرافة ، " واستمر الذبح فيهم " (٣٤٤).

وفي سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م " ضرب عنق بعض أعوان الظلمة المنتصرين بأبواب الوزراء لتعرضه إلى ما يريق دمه شرعاً " (٣٤٥).

وفي سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٤ م ضربت عنق أسير بالرملية لرفضه الدخول في الإسلام (٣٤٦).

وفي سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م ضربت عنق نور الدين علي الخواجا التبريزي تحت شباك المدرسة الصالحة لجلبه السلاح إلى بلاد العدو ونودي عليه : " هذا جزاء من يجلب السلاح إلى بلاد العدو ويلعب بالدينين " (٣٤٧).

وفي سنة ٨٣٥ هـ / ١٤٣١ م ضربت رقبة نصراني تحت شباك المدرسة الصالحة بسبب

(٣٤١) الصيرفي : إنباء المصير ، ص ١٩٣ ، ٢١٠ ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٣٦.

(٣٤٢) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ، ص ٢٩٣ .

(٣٤٣) المقرئزي : مصدر سابق ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥٢ .

(٣٤٤) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٩٢ .

(٣٤٥) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٤٤٢ .

(٣٤٦) الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٨٨ .

(٣٤٧) المقرئزي : مصدر سابق ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٩٧ ، الصيرفي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ١٥٢ .

وقوعه في حق نبي الله داود بعد ما سجن مدة وعرض عليه الإسلام فامتنع (٣٤٨).

٣ - الشنق : من العقوبات الشائعة في عصر المماليك الجراكسة بين المحكوم عليهم من العامة والعربان ، حتى السلاطين لم يسلموا من هذه العقوبة .

ففي سنة ٨١٢ هـ / ٤٠٩ م قيض على رجلين معهما كتب الأمير شيخ الأمراء فشنقا (٣٤٩) .

وفي سنة ٨٨١ هـ / ١٤٧٦ م " رسم السلطان بشنق حذيفة بن نصير الدين وكان رأس المفسدين وشنق معه ثلاثة أنفار " (٣٥٠) .

وفي سنة ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م " رسم السلطان بشنق أحمد بن مهنا على باب النصر ، وكان ذنبه أنه هرب من السجن وقتل السجان وكسر القيد وكان من شرار العربان فلما ظفر به شنقه " (٣٥١) .

وبالنسبة للسلاطين المماليك فلم تنفذ هذه العقوبة إلا في طومان باي - آخر سلاطين المماليك الجراكسة - على يد السلطان العثماني سليم الأول ، الذي أراد أن يجعله عبرة للخاصة والعامة ليؤكد نهاية الوجود السياسي للدولة المملوكية أمام الحشود البشرية التي اجتمعت لتشهد تنفيذ حكم الإعدام في السلطان طومان باي على باب زويلة (٣٥٢) .

٤ - الخنق : وهذه العقوبة البشعة غالباً ما تنفذ في الأمراء المماليك بسبب الصراع السياسي على الحكم .

ففي سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م " رسم السلطان الظاهر بقوق بخنق جماعة من الأمراء " (٣٥٣) .

وفي سنة ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ م : " مات الوزير صاحب سعد الدين نصر الله البقري مخنوقاً بعد عقوبة شديدة " (٣٥٤) .

(٣٤٨) المقرئزي : مصدر سابق ، ج٤ ، ق٢ ، ص٨٧٨ .

(٣٤٩) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ق١ ، ص٥٢ .

(٣٥٠) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص١١٩ .

(٣٥١) ابن إياس : نفس المصدر ، ج٤ ، ص١١٦ .

(٣٥٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٥ ، ص١٧٥ - ١٧٧ .

(٣٥٣) ابن إياس : نفس المصدر ، ج١ ، ق٢ ، ص٤٥١ .

(٣٥٤) المقرئزي : السلوك ، ج٣ ، ق٢ ، ص٤٦٢ ، السخاوي : الضوء اللامع ، ج١٠ ، ص٢٩٠ ،

وفي سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م مات الأمير يلغا السالمي الأستاذار بالسجن بشار الإسكندرية خنقاً^(٣٥٥).

٥ - السلخ والشوي : ومثلما طبقت عقوبة الخنق على الأمراء فإن عقوبة السلخ والشوي طبقت على زعماء العربان ، وهذه العقوبة نوع من التكيل والتشفي فيهم لما اقترفوه من جرائم هددت أمن الدولة وزعزعة مركزها السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن ترويع الأهالي .

ففي سنة ٨٧١ هـ / ١٤٦٦ م " رسم السلطان بسلخ جلد عبد الرحمن بن التاجر ... ، وكان قد سلخ جلد والده إسماعيل قبله^(٣٥٦) .

وفي سنة ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م قبض على شخص من مشايخ بني عدي^(٣٥٧) فضرب بالمقارع ثم أمر الداودار الكبير أن يشوي بين يديه بالنار وهو حي لاقامه بالفساد والعصيان^(٣٥٨) .

وفي سنة ٨٧٦ هـ / ١٤٧٢ م سلخ ثلاثة من أكابر عرب بني حرام^(٣٥٩) ، وأشهروا في شوارع المدينة^(٣٦٠) .

وفي سنة ٩١٩ هـ / ١٥١٣ م حضر كاشف الشرقية قانصوه العادي وصحبته شخص من أولاد شيخ العرب ابن قرطام يسمى صالح وهو من بني حرام ، فسلخ جلده وحشاه تينا ، وأركبه على فرسه^(٣٦١) .

٦ - الصلب :

هو إحدى العقوبات المنصوص عليها شرعاً ، إلا أن سلاطين المماليك الجراكسة أساءوا

(٣٥٥) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٩٢ .

(٣٥٦) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ٢ ، ص ٤١٨ .

(٣٥٧) بنو عدي : هم بطن من لحم ، منهم بنو موسى وبنو محرب كانوا يسكنون الجيزة .

المقريزي : البيان والإعراب ، ص ٩٠ ، القلقشندي : نهاية الأرب ، ص ٣٥٨ .

(٣٥٨) الصيرفي : إنباء المصر ، ص ١٣٩ .

(٣٥٩) بنو حرام : هم بطن من جزام من القحطانية ، وكان يسكنون إقليم الشرقية المقريزي : البيان والإعراب ،

ص ٦٢ ، القلقشندي : نهاية الأرب ، ص ٢٣١ ، عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب ، جـ ١ ، ص ٢٥٧ .

(٣٦٠) الصيرفي : مصدر سابق ، ص ٤٤٥ ، ٤٤٨ .

(٣٦١) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

استعمال هذه العقوبة حتى أصبحت في كثير من الأحيان لا تتناسب مع نوع الجريمة المرتكبة ، وقد اتصلت هذه العقوبة بجرائم العربان الذين عاثوا في المدن والقرى فساداً ، وقطعوا الطريق ، وهاجموا الأسواق حيث مارسوا أبشع صور السلب والنهب ، الأمر الذي دفع سلاطين الجراكسة إلى توقيع أشد العقوبات عليهم ، والتي كان من أشهرها الصلب للتشهير بجرائمهم ليكونوا عبرة لغيرهم^(٣٦٢) . ومثال ذلك ما حدث في سنة ٨٧٦ هـ / ١٤٧٣ م إذ " أشهر بالمدينة وشوارعها ثلاثة مسلوخين من أكابر عرب بني حرام قبض عليهم الأمير قانصوه من جوار غيط سيدي الشيخ إبراهيم المتبولي فسلخهم وجهزهم وصحبهم أربعة أنفار أودعوا في السجن ومروا بهم إلى خارج القاهرة ليصلوا أياماً ويرتدع المفسدون بذلك " (٣٦٣) .

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من السيطرة على العربان ، وعلى غيرهم من أرباب الجرائم الاجتماعية مثل: الزنا ، والسكر ، واللواط ، والتسول وغيرها من الجرائم التي تنتقل فيها العدوى من مكان لآخر ، عمد سلاطين المماليك الجراكسة إلى تنفيذ عقوبة الصلب بصورة جماعية بشعة سببت نوعاً من الفزع لدى عامة الناس عند رؤيتهم الشخص المصلوب وقد نتن وفاحت رائحته وصار طعاماً مشاعاً للحيوانات الضالة والطيور الجارحة . ومثال ذلك ما حدث في سنة ٩٠٤ هـ / ١٤٩٩ م عندما "دخل الأمير طومان باي الدوادار الكبير ، وكان مسافراً إلى جهة الصعيد فلما بلغه ما فعلت عرب غزالة^(٣٦٤) كبس عليهم في مكان بالوجه القبلي وقبض على جماعة منهم نحواً من ثلاثمائة من الرجال والنساء والصغار ،... فوضعوا الرجال في زناجير والنساء والصغار في حبال وعلقوا رؤس من قتل من الرجال في رقاب النساء ، ... ، فلما عرضوا عرب غزالة على السلطان رسم بتسميرهم على جمال فسمروهم وشقوا بهم من القاهرة ، ... ، ثم إنهم كبلوهم وعلقوهم على أبواب المدينة على كل باب منها نحواً من عشرة أنفار حتى على باب القنطرة وباب الشعرية وغير ذلك من الأبواب " (٣٦٥) .

(٣٦٢) آشور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط ، ص ٣٧٥ ، علاء طه رزق : السجون والعقوبات ، ص ١٤٩ .

(٣٦٣) الصيرفي : مصدر سابق ، ص ٤٤٥ .

(٣٦٤) عرب غزالة : هم حي من العرب كان يقطن جزيرة مصر . عمر كحالة : معجم قبائل العرب ، جـ ٢ ، ص ٧٧٧ .

(٣٦٥) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

ف نجد أن عقوبات الإعدام تنطوي على كثير من العنف والقسوة ، خاصة إذا كان المشاعلي الذي يتولى تنفيذ أحكام الإعدام بالسيف أو التوسيط لا يتقن صناعته فإنه يضطر إلى إعادة الضرب بالسيف أكثر من مرة كي يصيب العنق إصابة نافذة تفضي إلى الموت ، وهو ما يعني تعذيب الشخص المحكوم عليه قبل إزهاق روحه (٣٦٦) .

(جـ) العقوبات العذبية :

هي كل العقوبات التي تؤلم الجسد مثل الضرب والعصر والتخزيق وغيرها ، وهذه العقوبات غالباً ما تسبق عقوبات أخرى مثل السجن ، والنفي ، وربما تؤدي هذه العقوبات إلى الموت .

١ - الضرب : يأتي في مقدمة هذه العقوبات التي شاعت في عصر سلاطين الجراكسة ويكون الضرب على أي جزء من أجزاء الجسد بدءاً من القدمين وحتى الرأس . وكانت هذه العقوبة من شذلتها على أعضاء الجسم تفضي إلى الموت والهلاك وهو ما يسمى بالضرب " المقترح " والذي تفنن فيه الولاة في ذلك العصر . وكان يستخدم في الضرب العديد من الأدوات كالعصا أو الجريدة أو القرعة أو الدرة والتي تشترك جميعها في أنها تؤلم أجسام المذنبين .

ففي سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م أمر السلطان بضرر آقبا المارداني وعبد الرحمن بن صاحب كريم الدين بن مكانس فضربا ضرباً مبرحاً " (٣٦٧) .

وفي سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩٠ م " وقف شخص من التجار وشكى على القاضي شهاب الدين أحمد بن القرشي قاضي قضاة الشام ، فأحضره من السجن مرعوباً فادعى عليه بين يدي السلطان بدعاوي شنيعة فظيعة وبأنه أخذ مالا كثيراً فجرد من ثيابه وضرب بالمقارع ضرباً مبرحاً وسلم لوالي القاهرة " (٣٦٨) .

وفي سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٢ م " ضرب السلطان محمد بن شعبان المختسب بالقاهرة أكثر من ثلاثمائة عصي " (٣٦٩) .

وفي سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ م ضرب صاحب كريم الدين كاتب المناخ بعد ما جرد من ثيابه

(٣٦٦) السبكي : معيد النعم ، ص ١٤٣ ، علاء طه رزق : السجون والعقوبات ، ص ١٤٣ .

(٣٦٧) الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٢٤٤ .

(٣٦٨) الصيرفي : نفس المصدر والجزء ، ص ٣٢٦ .

(٣٦٩) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٦٤ .

ما يزيد على مائة سوط ، ثم بعد ذلك ضرب على أكتافه ضرباً فظيعاً بالعصى (٣٧٠).

وفي سنة ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ ضرب شخص أسود من بلاد المغرب ثم " رسم بإخراجه من القاهرة منفياً " (٣٧١).

وفي سنة ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م " أحضر السلطان الشهابي أحمد بن العيني بين يديه في الدهيشة- ووبخه وتولى ضربه بيده فضربه نحواً من عشرين عصاة حتى شق كعبه وأدمى فأغوى عليه " (٣٧٢).

وفي سنة ٨٨٢ هـ / ١٤٧٧ قبض على برهان الدين النابلسي وكيل بيت المال وسلم للأمير يشبك الدوادار ليعاقبه ، " فمات تحت العقوبة شر موته " حيث بلغ مجموعات الضربات التي تلقاها برهان الدين ما يزيد على ألف وخمسمائة عصاة (٣٧٣).

٢ - العصر : وهو عقاب المذنب بآلة العصر المسماة المعصرة وهي عبارة عن خشبتين مربوطتين ببعضهما ويوضع بينهما الجزء المراد عصره في المذنب ثم تشد الخشبستان بشدة فيؤدي ذلك إلى أضرار بالغة بالجلد والعظام المعصورة بينهما (٣٧٤).

وكانت عقوبة العصر تشترك مع عقوبة الضرب في كونها وسيلة عقابية لكي يعترف المتهم بما لديه من معلومات يستدل بها على أشياء تخدم الجهات الأمنية في معرفة الأبعاد الحقيقية لأي جريمة.

ففي سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م " سجن كريم الدين مكانس بخزانة شمائل بعد أن ضرب وعصر مرتين فدل على صاحب جركس الخليلي " (٣٧٥).

وفي سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م قبض على الأمير يلبغا السالمي " وبالغ الأمير شهاب الدين أحمد

(٣٧٠) الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٣٠٧ .

(٣٧١) الصيرفي : نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٣٧٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٩ .

(٣٧٣) ابن إياس : نفس المصدر والجزء ، ص ١٢٩ .

(٣٧٤) المقرئزي : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٧٤٠ حاشية (٣) ، سعيد عاشور : المجتمع المصري ، ص ٩٩ .

(٣٧٥) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٢٤١ ، ٢٥٣ .

ابن رجب شاد الدواوين في عصره حتى أشرف على الموت " (٣٧٦).

وفي سنة ٨١٤هـ / ١٤١١م مسك السلطان الأمير فخر الدين بن أبي الفرج أستاذار العالية وسلمه إلى الوزير ابن البشري ، فضربه بالمقارع وضرب برد داره عبد الرحمن أيضاً بالمقارع وعصرهما " (٣٧٧).

وفي سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م " طلب من صاحب كريم الدين بن كاتب المناخ المال فتعلل،...، ثم عصر بالمعاصر في كعبي رجله " (٣٧٨).

وفي سنة ٩١٠هـ / ١٥٠٤م عاقب السلطان بدر الدين بن مزهر وعصره في أكعابه (٣٧٩).

٣- التجريس والتشهير : وهي عبارة عن شهر المذنب في الطرقات على حمار أو ثور أو جمل ويضرب الجرس على رأسه كي يجتمع الناس حوله ، وأحياناً تزفه المغاني ، ويعلق في عنقه ماشة وهون أو جرة حمر وعقب ذلك الطواف يضرب وسط الناس بالسياط عقوبة له على ذنبه (٣٨٠).

ففي سنة ٨١٤هـ / ١٤١١م " ضرب السلطان ثلاثة من النسوة ومعهن شخص عجمي من الفقراء بالمقارع وجرسهم في القاهرة " (٣٨١).

وفي سنة ٨١٦هـ / ١٤١٣م " ضرب السلطان الوزير تاج الدين بن الهيصم ضرباً شديداً ... ، وعلقه على جمل مقلوب الرأس لأسفل والرجلين إلى فوق وساقوا الجمل " (٣٨٢).

وفي سنة ٨٣٦هـ / ١٤٣٢م " ضرب السلطان الأمير آقبا الجمالي أستاذار ، وأنزله على حمار إلى بيت الأمير التاج والي القاهرة ليعاقبه " (٣٨٣).

(٣٧٦) المقرئ: مصدر سابق، جـ ٣، ق ٣، ص ١٠٦٤، ١٠٦٥.

(٣٧٧) الصيرفي: مصدر سابق، جـ ٢، ص ٢٨٥.

(٣٧٨) الصيرفي: نفس المصدر، جـ ٣، ص ٣٠٧.

(٣٧٩) ابن إياس: بدائع الزهور، جـ ٤، ص ٧١.

(٣٨٠) سهام مصطفى أبو زيد: الحسبة في مصر الإسلامية، ص ١٣٥.

(٣٨١) الصيرفي: نزهة النفوس، جـ ٢، ص ٢٨٨.

(٣٨٢) الصيرفي: نفس المصدر والجزء، ص ٣٣٥.

(٣٨٣) المقرئ: السلوك، جـ ٤، ق ٢، ص ٨٨١.

وفي سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٨م ضرب الوزير ابن الأهناس بالمقارع " وأشهر بالبلد على حمار فصر بلا عمامة على رأسه " (٣٨٤).

٤- التخزيق: يعلق المذنب في حبل بيكرة أعلى صاري ثم يشد الحبل فيرتفع المذنب ، ثم يرخي الحبل فيقع المذنب على أحد الخوازيق التي دقت له في الأرض فيخرج ذلك الخازوق من جسده أينما أصابه ، وقد خصصت هذه العقوبة للعربان حتى دخل الرعب في قلوبهم على حد تعبير " ابن إياس " (٣٨٥).

٥- التسعيط : وهو عبارة عن إسقاء المذنب ماء بالجير والملح والخل في أنفه فيشعر بالآلام شديدة ، فيذكر أنه في سنة ٨٠٠هـ / ١٣٩٧م احتاط الأمير بلبغا الأحمدى على موجود أحد الأفراد ، ولم يكتف بذلك ، وعاقبه وسقاه الجير والملح (٣٨٦).

٦- التكحيل: وهي عقوبة تنفذ بميل حديد محمي بالنار ، ويكحلون عين المذنب فيفقد عينه ، كما حدث في سنة ٨٣٣هـ / ١٤٢٩م إذ قبض على الأمير سرداح بن مقبل بن نخبار وكحل " حتى تفقأت حدقاته وسالتا وورم دماغه " (٣٨٧).

هذا بالإضافة إلى ما كان يمارسه الولاة من عقوبات مستحدثة ترتعد منها الأبدان وتشتت منها النفوس ، مثل إحماء الخوذة الحديد على جمر النيران ثم تليس للمذنب في رأسه مما يسبب له ألماً عظيماً كما فعل بالوزير ابن الطبلاوي في سنة ٨٠٠هـ / ١٤٩٧م (٣٨٨).

كما كان يعلق الرجل من رأسه ثم ينفخ في دبره بالكبر حتى تجحظ عيناه (٣٨٩).

ومن العقوبات التعذيبية المقترحة قطع اللسان وبعض عقد الأصابع ، ففي سنة ٨١٢هـ / ١٤٠٩م " أحضر السلطان رجلاً يعرف بالشهاب أحمد بن الزعيفري ، وقطع يسيراً من لسانه ،

(٣٨٤) الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ص ٤٦ .

(٣٨٥) بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٢٥٣ .

(٣٨٦) المقرئزي : السلوك : جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٢٧١ حاشية (٣) ج ٣ ، ق ٣ ، ص ٨٧٩ ، ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٤٩٨ .

(٣٨٧) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٢١١ .

(٣٨٨) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٣٨٩) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ٢٣٦ .

وبعض عقد أصابع يده " (٣٩٠) .

وفي سنة ٩١٠هـ / ١٥٠٤م عاقب السلطان بدر الدين بن مزهر وعصره في أكعابه وركبه ودق القصب في أصابعه وأحرقها بالنار حتى وقعت عقد أصابعه ثم نوعوا له أنواع العذاب فأخذوا له كمامة حديد وأحرقوها بالنار واختطفوا أبنائه وأطعموها له (٣٩١) .

فهذه الصور البشعة من العقوبات ما هي إلا محاولة من الولاة لإرهاب الخاصة والعامة وإظهار النظام السياسي بأنه ما يزال قوياً وقادراً على مواجهة مختلف الجرائم والتصدي لها ، ولكن في حقيقة الأمر إن هذا العقوبات الشاذة ما هي إلا دليل على ضعف الدولة وعجزها عن حل الأزمات السياسية أو الاقتصادية بالطرق السلمية أو القانونية ، مما دفعها إلى اتباع سياسة مشددة في العقاب بعد أن صارت العقوبات التقليدية المعروفة غير مجدية في ردع أرباب الجرائم (٣٩٢) .

(د) العقوبات الشرعية :

نصت الشريعة الإسلامية على ضرورة العقاب لمن يرتكب جريمة وسمت العقوبات حدوداً ، لأنها تمنع العصي من العودة إلى تلك المعصية التي حدّ من أجلها (٣٩٣) . غير أن دولة المماليك لم تفصل بين العقوبات التي وقعت ونفذت في إطار القوانين والأعراف المملوكية وبين العقوبات المناظرة لها في إطار النصوص الشرعية ، لذا فإن تطبيق العقوبات الشرعية كان نادراً .

فمن العقوبات الشرعية " القصاص " وهو معاملة الجاني بالمثل ويجوز العفو في حالات معينة حددها الشرع مقابل دفع الدية .

ففي سنة ٨١٠هـ / ١٤٠٧م استدعى السلطان القضاة بين يديه ، وأثبت عندهم إراقة دم الأمير سودون الحمزاوي لقتله إنساناً ظلماً ، فحكموا بقتله (٣٩٤) .

(٣٩٠) المقرئزي: السلوك، جـ ٤، ق ١، ص ١١٤، الصيرفي: مصدر سابق، جـ ٣، ص ١٢٥ .

(٣٩١) ابن إياس: مصدر سابق، جـ ٤، ص ٧١ .

(٣٩٢) علاء طه رزق: السجون والعقوبات، ص ١٥٦ .

(٣٩٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ جـ ١، ص ٢٢٥ .

(٣٩٤) المقرئزي: السلوك، جـ ٤، ق ١، ص ٦٠ .

وفي سنة ٨٢٤هـ / ١٤٢٠م ادعى على الأمير ناصر الدين بن أمير آخو بأنه قتل رجلاً ظلماً
بغير مستند شرعي فحكم القضاة بقتله بين يدي السلطان " فأمر به أن يقتل في المكان الذي قتل فيه
وعلى المهنة التي قتل المذكور فيها " (٣٩٥).

أما الحدود وهي الزنا ، والسرقه ، والردة ، والحراة ، والسكر ، والبغي ، والقذف ، فإن
عقوبتها مقدرة سلفاً حقاً لله - تعالى - وقد أجمل الفقهاء مشروعية تنفيذها على أبواب الجرائم
السابقة وهي : الجلد للسكر والقذف ، والقتل للبغي والردة ، والجلد والتغريب أو الرجم للزنا ،
والقطع للسرقه ، والقتل أو الصلب أو القطع من خلاف للحراة ، وهي عقوبات واجبة التنفيذ لا
يصح فيها شفاعه أو إعفاء (٣٩٦).

ففي سنة ٨٢٠هـ / ١٤١٧م " أمسك بالقاهرة نصراني وقد خلا بامرأة مسلمة فاعترفا
بالزنا ، فرجما خارج باب الشعيرة " (٣٩٧).

وفي سنة ٨٣٦هـ / ١٤٣٢م " ضربت رقبة رجل ارتد عن الإسلام " (٣٩٨).
وفي سنة ٨٧٦هـ / ١٤٧٢م قبض الوالي على شخص وهو سكران فصعد به إلى
السلطان فضربه وحلفه ألا يعود بسكر ولا يضرب بالآلة ، وفي نفس العام أطلق سراح شخص
مقطوع فعاد وسرق فقبض عليه واستمر في السجن ، ثم أمر بقطع رجله (٣٩٩).
ومن العقوبات الشرعية التعزير ، وهو عقوبة يقدرها القاضي حسب نوع الجريمة للمنع
والرد .

ففي سنة ٨٢٠هـ / ١٤١٧م حكم القاضي جمال الدين عبد الله بن مقداد الأقفهي
المالكي بتعزير نصراني ادعى عليه بما يوجب إراقة دمه ، فعندما جرد ليضرب أسلم " فأنعم عليه
وترك لحاله " (٤٠٠).

(٣٩٥) الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٢ ، ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

(٣٩٦) الجزيري : الفقه على المذاهب الأربعة ، بيروت ، (د.ت) ، جـ ٥ ، ص ٧ - ٩ .

(٣٩٧) المقرئ : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤١٥ .

(٣٩٨) المقرئ : نفس المصدر والجزء ، ق ٢ ، ص ٨٨٤ .

(٣٩٩) الصيرفي : إنباء المصير ، ص ٣٩٨ ، ٤٢٥ .

(٤٠٠) المقرئ : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤١٦ .

(هـ) العقوبات المالية :

وتتمثل هذه العقوبات في المصادرات التي كانت سلاحاً باتراً لمنافس الحكام والخارجين عليهم والمثيرين للفتن والمتهمين بالخيانة ، والفارين من أعمالهم ، والمقصرين في واجباتهم ، والمتلفين لمال الدولة أو لعملتها ، ومرتكبي الجرائم الأخلاقية أو الاجتماعية أو جرائم الآداب العامة (٤٠١) .

ففي سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م قضى السلطان فرج على مناويله تنم نائب الشام ، ويونس بلطا نائب طرابلس وغيرهما واستصفى أموالهم (٤٠٢) .

وفي سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ م قام السلطان الغوري بسجن تغري بردي الترجان ومصادرة موجوده لأنه كان يرأس الفرنج ويمدهم بمعلومات عن أحوال المماليك وضعفهم ، ويغريهم بالبلاد (٤٠٣) .

وفي سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م صادر السلطان الغوري الوالي بسبب إهماله وقاونه في عمله مما أدى إلى هروب بعض المرسين لديه (٤٠٤) .

وصادر السلطان جقمق الأستاذار جاني بك سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م بسبب قتاونه في تحصيل أموال الدولة (٤٠٥) .

كما صدر العديد من مرتكبي الجرائم ، ففي سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٦ م صدر أهل حارة زقاق الكحل لأقامهم بسرقة ألف دينار (٤٠٦) .

وصودر تاجر من رشيد قتل زوجته سنة ٩١٢ هـ / ١٥٠٦ م (٤٠٧) .

وكانت العقوبات المادية تأتي مع العقوبات الأخرى مثل السجن ، فكثيراً ما يتوقف الإفراج عن المسجون على غرامة مالية ، ففي سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٤ م " كتب بالإفراج عن نجم الدين عمر بن حجي وإطلاقه من الحديد وإقامته بدمشق على أن يحمل مبلغاً ذكر له " (٤٠٨) .

- (٤٠١) البيومي إسماعيل : مصادرة الأملاك ، جـ ١ ، ص ٥٦ .
 (٤٠٢) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠١٢ .
 (٤٠٣) ابن إياس : بذائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢١٠ .
 (٤٠٤) ابن إياس : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٨٩ .
 (٤٠٥) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٢٣ .
 (٤٠٦) ابن إياس : بذائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٤١ .
 (٤٠٧) ابن إياس : نفس المصدر والجزء ، ص ١٠٠ .
 (٤٠٨) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٨٧ .

وفي سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٨م أفرج عن تاج الدين الخطير - ناظر الاسطبل - وعلى ولده مقابل دفع مبلغ عشرين ألف دينار ^(٤٠٩).

ومن العقوبات المالية قطع الجوامك (الرواتب) ففي سنة ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م قطع السلطان الناصر فرج جوامك ممالك والده ، وقطع راتب علف دوابهم ، " فقطع ما يقارب ألفا ومائتي نفس " ^(٤١٠).

وفي سنة ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م قطع السلطان عدة مرتبات للناس على الديوان المفرد ، وعلى ديوان الاسطبل السلطاني ، وعلى ديوان الوزارة ، وهذه المرتبات كانت متنوعة ما بين لحم كل يوم ، ونقد كل شهر ، وقمح في كل سنة ^(٤١١).

هذا بالإضافة إلى عقوبة إتلاف الممتلكات كما حدث في سنة ٨٣٧هـ - ١٤٣٣م إذا أمر السلطان بهدم دار بعض الكتاب فهدمت لتأخره عندما طلبه السلطان ، كما أمر بإحراق معصرة لبعض المماليك فأحرقت وعفي أثرها ^(٤١٢).

ثالثاً : سلطة إصدار الأحكام وتنفيذها :

من خلال ما سبق نجد أن سلطة إصدار الأحكام وتوقيع العقوبات في مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة انقسمت إلى سلطة سياسية وتشمل أرباب الدولة العسكريين " أرباب السيوف " وأرباب الدولة من المدنيين " أرباب الأقلام " وسلطة أخرى شرعية وتشمل الوظائف الدينية كالقضاة والختبة .

" فالسلطان " المملوكي كانت له سلطة مطلقة في إصدار الأحكام وتوقيع العقوبات دون التزام منه بقوانين وضعية أو شرعية إلى حد أنه أساء استعمال سلطته في كثير من الأحيان بغرض المحافظة - على هيئة الدولة في نظر الرعية وإرهاب ذوي الطموحات السياسية والاقتصادية من الأمراء والأعيان والأمثلة على ذلك كثيرة .

(٤٠٩) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ق ٣ ، ص ١٠٩٩ .

(٤١٠) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، ج ٢ ، ص ١٧٥ .

(٤١١) المقرئزي : مصدر سابق ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩١٤ .

(٤١٢) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٩٠٥ ، الصيرفي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ .

ففي سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م أمر السلطان بعزل جميع نواب القضاة الأربعة وكان عددهم يومئذ مائة وستاً وثمانين قاضياً بالقاهرة سوى من بالنواحي وصمم السلطان على أن كل قاضي له ثلاثة نواب لا غير (٤١٣).

وفي سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م تغير خاطر السلطان على قاضي القضاة الشافعي ولي الدين الأسيوطي وعلى قاضي القضاة الحنبلي بدر الدين السعدي ، فعزل القاضي الشافعي ، ورسم بنفي القاضي الحنبلي إلى قوص ... كما أمر بتسمير القاضي تاج الدين بن المقسي - ناظر الخاص - على جبل وطيف به القاهرة (٤١٤).

وفي سنة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م عرض السلطان الناصر محمد بن قاييتاي الخايس فأطلق جماعة منهم وأمر بإتلاف سبعة أنفار من أهل الفساد ، وكانوا معهم ثم أدخلهم إلى الخوش فوسطهم بيده هناك ، وعلمه المشاعلي كيف يوسط ثم قطع أيديهم وأذاهم وألستهم بيده (٤١٥).

وفي سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م عاقب السلطان بدر الدين بن مزهر وعصره في لعبه وركبه ودق القصب في أصابعه وأحرقها بالنار (٤١٦).

وكان " الوالي " في هذا العصر له سلطة رجل القضاء مثل " التهمة على الجرائم وإقامة الحدود ومباشرة القطع والقصاص حيث يتعين دون مراجعة الأحكام الشرعية " (٤١٧).

وكانت العقوبات التي يوقعها الوالي ويتم تنفيذها في الحال تشكل جانباً كبيراً من اهتمامات السلطان داخل عاصمة الدولة خاصة في أوقات الليل المتأخرة حيث تزداد أعداد اللصوص والسكران وأرباب الفجور ، وهو ما تكشف عنه الحملات التأديبية التي كان يشنها الولاة بين آن وآخر ، فضلاً عن سلطاته التي انفرد بها دون غيره مثل القبض على الأمراء والأجناد والكتاب وغيرهم من كبار موظفي الدولة (٤١٨) ، والزام العامة من التجار والصناع والحرفيين

(٤١٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١٣ ، ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(٤١٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٦٨ .

(٤١٥) ابن إياس : نفس المصدر والجزء ، ص ٣٥٦ .

(٤١٦) ابن إياس : نفس المصدر ، جـ ٤ ، ص ٧١ .

(٤١٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٥٦ .

(٤١٨) المقرئزي : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٧٦٨ ، علاء طه رزق : السجون والعقوبات ، ص ١١٧ .

والباعة وغيرهم بالتخاذ التدبير الأمنية في مواجهة الجرائم كما حدث في سنة ٩١٦هـ / ١٥١٠م^(٤١٩).

وكان للوالي صلاحيات أرباب الشرع من حيث التزامه بإقامة الحدود والقصاص والعقوبات التعزيرية ، وصلاحيات أرباب السياسة من حيث توقيع العقوبات الفورية وتنفيذها دون سند شرعي بلغ حد تلفيق التهم وكتابة محضر " مفتعل " مثلما حدث في سنة ٧٩٢هـ / ١٤٨٩م ، عندما أمر والي الفيوم بقتل جماعة كبيرة من الأمراء بالسجن وأثبت في المحضر أنه سقط عليهم حائط سجنهم فماتوا تحته^(٤٢٠).

وأما " القضاة " فقد اتسعت سلطتهم في ذلك العصر إذ شملت بجانب قضايا الأحوال الشخصية جميع القضايا المدنية والجنائية ، فضلاً عن الفصل في دعاوي الأموال والأموال الخاصة بالمواريث والأيتام والمجور عليهم من السفهاء والمجانين ، وغيرها من الأمور التي تتصل بمصالح الشعب المصري في ذلك الوقت^(٤٢١).

غير أن القضاة الذين تولوا مناصبهم في ذلك العصر " بالبدل " حرصوا على إرضاء أهواء السلاطين ، مما أدى إلى إضعاف شوكتهم في إصدار الأحكام وتوقيع العقوبات من ناحية ، وعدم أكثرات السلاطين بكثير من أحكامهم التي لا تتوافق مع رغباتهم من ناحية أخرى ، مثلما حدث في سنة ٨٤٣هـ / ١٤٣٩م إذ ادعى رجل على بعض نواب القاضي الشافعي أنه سجن غريباً له على دين يثبت له عليه ، فأثبت الغريم إفساره على آخر من النواب فأخرجه من السجن فأنكر السلطان إخراج الغريم من السجن بغير عذر رب الدين فأمر القاضي الذي أخرجه من السجن أن يسجن حتى يدفع لرب الدين دينه^(٤٢٢).

وبجانب سلطة القضاة كانت توجد سلطة " المحتسب " الذي كانت له العديد من الصلاحيات التي تتعلق بالنظام العام والجرائم المتصلة بالمعاملات وحقوق الرعية ، وتحتاج إلى الشدة والسرعة في توقيع العقوبة وتنفيذها^(٤٢٣).

(٤١٩) ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٧٨ .

(٤٢٠) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ٣١٠ .

(٤٢١) المقريزي : مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٤٢٢) المقريزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٦٧ .

(٤٢٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٣٧ ، ١٨٩ .

الإفراج عن السجناء :

وبالإضافة إلى سلطة إصدار الأحكام وتنفيذها، كانت توجد سلطة الإفراج عن السجناء ، واختص بها السلاطين وأحياناً الولاة لدوافع شخصية أو إنسانية ، وأحياناً كان الإفراج يتم بموجب العلاقة الاجتماعية بين السلطان والمسجون .

ففي سنة ٨١٤هـ / ١٤١١م أفرج عن الأمير تاج الدين بن الهيصم ، وخلع عليه خلعة الرضا ^(٤٢٤) ، وفي سنة ٨٣٥هـ / ١٤٣٢م خلع السلطان الأشرف برسباي على دولات خجا الظاهري باستقراره والى القاهرة ، فلما ولى رسم بالإفراج عن جميع أرباب الجرائم من السجن " وحلف لهم أنه متى ظفر بأحد منهم بعد ذلك أتلفه إما بالتوسط أو الشنق أو العذاب فخافوه خوفاً شديداً " ^(٤٢٥) .

وفي سنة ٨٣٩هـ / ١٤٣٥م عرض السلطان من في السجن وأفرج عنهم بأسرهم حتى أرباب الجرائم من السرقة وقطاع الطريق ، ثم أمر ألا يسجن القضاة والولاة أحداً ، وأن من قبض عليه من السراق يقتل ولا تقطع يده ، فغلقت السجن وخلت من السجناء ^(٤٢٦) .

وهناك حالات من الإفراج تأثرت - إلى حد كبير - بالأحوال الاقتصادية ، فعند حدوث الغلاء وعجز المسجونين عن دفع المقرر خاصة أرباب الديون ، كان السلاطين يرسمون بالإفراج عنهم لعدم قدرتهم على دفع الرسوم المقررة عليهم للسجن من ناحية ، وامتناع الدائنين عن مؤنتهم داخل السجن مما يعرضهم للموت جوعاً من ناحية أخرى .

ففي سنة ٨٣١هـ / ١٤٢٨م استدعى السلطان من في سجن القضاة وأفرج عن عدة من المدينين ^(٤٢٧) .

وفي سنة ٨٣٩هـ / ١٤٣٥م ، عرض أرباب السجن ليفرج عنهم من كثرة شكواهم من الجوع ، ثم أعيدوا إلى سجونهم لما يترتب على إطلاقهم من المفاسد ^(٤٢٨) .

(٤٢٤) المقرئزي: مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ١٨٥ .

(٤٢٥) الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان ، جـ ٣ ، ص ٢٣٥ .

(٤٢٦) المقرئزي : مصدر سابق ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٦٧ ، الصيرفي : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤٢٧) المقرئزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٧٨ .

(٤٢٨) المقرئزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٩٦٦ .

وفي سنة ٩٠٥هـ / ١٥٠٠م عرض السلطان الظاهر قانصوه الخايس من الرجال والنساء ، وصالح عنهم أصحاب الحقوق ووزن على جماعة من ماله وأطلق في ذلك اليوم نحو مائتي إنسان (٤٢٩) .

وبسبب طمع بعض السلاطين ، كان الإفراج عن بعض السجناء يتم مقابل مبلغ معين من المال يدفع للسلطان أو لأحد أفراد حاشيته أو المقربين منه ليزين له أمر الإفراج عنه أو يشفع له ، كما حدث في سنة ٨٩٣هـ / ١٤٨٧م عندما أقام خضر بك من مال باي - نائب القدس - في الترسيم حتى أورد مالاً له صورة (٤٣٠) .

كما اعتاد بعض السلاطين عند حلول بعض المناسبات الدينية والقومية على الإفراج عن المسجونين من أرباب الجرائم السياسية والجنائية ، ففي سنة ٧٨٥هـ / ١٤٨٣م برز المرسوم الشريف بكتابة أسماء المسجونين في سجن القضاة على الديون الشرعية " فصالح عنهم وحصل لهم الفرج والفرح فتضاعف الأدعية للسلطان ومن كان السبب في هذا المعروف والإحسان " (٤٣١) .

وقد تعاملت الدولة مع بعض المسجونين السياسيين معاملة ذات طابع خاص ومنحتهم بعض الامتيازات في الطعام والزهرة فضلاً عن معايشة النساء .

فتذكر بعض الروايات التاريخية أن بعض المسجونين على ذمة قضايا سياسية كانت تعد لهم يومياً " أسمطة حافلة " في فترة الاعتقال مثلما حدث في سنة ٧٩١هـ / ١٣٨٨م (٤٣٢) ، وفي سنة

٨٨٢هـ / ١٤٧٧م (٤٣٣) .

وفي سنة ٨٩٦هـ / ١٤٩٠م مات أحمد بن محمد بن أحمد بن عثمان بسجن المقشرة وهو من أرباب الجرائم الجنائية العظمى الذين يترددون كثيراً على السجون ، وقد تزوج وهو بالسجن عدة نساء كي يجتن إليه ، وربما توجه لبعضهن بعد إعطاء السجناء رشوة (٤٣٤) .

(٤٢٩) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج-٣ ، ص ٤٣٢ .

(٤٣٠) ابن إياس : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٥٣ .

(٤٣١) الصيرفي : نزهة النفوس ، ج-١ ، ص ٧٩ .

(٤٣٢) الصيرفي : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٣ .

(٤٣٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج-٢ ، ص ٢٧٦ ، ج-٣ ، ص ٦ .

(٤٣٤) السخاوي : الضوء اللامع ، ج-٢ ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

وفي نهاية عصر المماليك الجراكسة ، لم تعد السجون وسيلة رادعة للذجر أرباب الجرائم الجنائية من السراق والمناسر والمفسدين إلى حد أن الدولة كان تفرج عنهم أحياناً ، أو تحاول التخلص منهم بطرق مختلفة دفعاً لخطورتهم ، فأصبح تواجد اللصوص خارج السجون أمراً شائعاً ومألوفاً مما يؤكد عجز الدولة في نهاتها عن إدارة السجون لتكون مكاناً للتهذيب والإصلاح (٤٣٥).

(٤٣٥) ابن إياس : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٣٩٣ .

الخلاصة

من خلال الدراسة السابقة يمكن أن نستخلص العديد من النتائج أهمها:

- ١- إن جرائم السلب والنهب والسطو والاعتصاب وقطع الطريق وترويع الأهالي حدثت في إطار ثورات الجند ، وفساد العربان ، وتزامنت مع حدوث الأزمات الاقتصادية ، وعجز السلاطين عن وضع حلول إيجابية لمعالجة آثار الأزمات الاقتصادية وما تسببه من انتشار الجرائم التي كانت تتعرض لها مصر بين الحين والآخر .
- ٢- فشل سلاطين الجراكسة في قمع الممارسات غير المشروعة للجنود وجرائمهم التي تستحق أشد أنواع العقاب ، واكتفوا بإصدار المراسيم التي تحظر عليهم الزول من الطباقي ، وبما استدعوا الولاة للتنبيه عليهم وتحذيرهم من الإهمال في التعامل بحزم مع هؤلاء المماليك الذين يخالفون القوانين والأوامر .
- ٣- تحول كثير من الناس إلى قاع المجتمع في شكل جمهور من العاطلين والمتسولين والزعر والشطار الذين تحولوا إلى عناصر إجرامية تقاوم أشباح الفقر والمرض والموت جوعاً عن طريق السرقة ، والسلب ، والغش ، والنصب وغيرها من الجرائم التي واجهتها الدولة بمختلف أنواع العقوبات درءاً لها وحداً من انتشارها .
- ٤- تنوعت العقوبات في هذا العصر واستخدمت كوسيلة للحكم والسيطرة أكثر منها وسيلة للتهذيب والتأديب والإصلاح على اعتبار أن الحكم السياسي كانت له الغلبة على الحكم الشرعي ، كما اقترنت معظم العقوبات بوسائل التعذيب كالضرب والجلد والحرق وغير من الوسائل التي تضر المذنب مادياً وأدبياً ونفسياً .
- ٥- استخدمت عقوبة الإعدام بأشكالها المختلفة بغرض التشفي والثأر من المعارضين وهو ما يخرج مفهوم العقوبة عن معناها الصحيح .
- ٦- كثرة العقوبات التعذيبية الشاذة دليل على ضعف الدولة وعجزها عن حل الأزمات السياسية أو الاقتصادية بالطرق السلمية أو القانونية سواء على مستوى الطبقة الحاكمة أو مستوى الرعية ، وهو ما يكشف في النهاية عن حقيقة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وتدهور الأوضاع الأمنية .

٧- إن أرباب السلطة السياسية أقحموا أنفسهم في شئون القضاة مما أوجد نوعاً من التذبذب في إصدار الأحكام وعدم ثقة الناس فيها وهو ما أدى إلى ضياع كثير من الحقوق .

٨- تعاملت الدولة مع بعض المسجونين السياسيين معاملة ذات طابع خاص ومنحتهم بعض الامتيازات في الطعام والزهرة فضلاً عن معايشة النساء ، كما أبدت التعاطف مع المسجونين عامة وأرباب الديون خاصة أطلقت سراح البعض منهم في العديد من المناسبات .

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم .

■ أولاً المصادر :

- الإسحقاني : (محمد بن عبد المعطي) :
- ١- لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٨٨٢ م .
- الأسدي : (محمد بن محمد بن خليل معاصر للسلطان جقمق) :
- ٢- التيسير والاعتبار والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار ، تحقيق عبد القادر أحمد طليحات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٨ م
- الأوسى الأنصاري : (عمر بن إبراهيم توفي أوائل القرن ٩ هـ / ١٥ م) :
- ٣- تفريج الكروب في تدبير الحروب ، تحقيق جورج سكانلون ، منشورات الجامعة الأمريكية ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ابن إياس : (محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) :
- ٤- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ م .
- الجزيري : (عبد الرحمن الجزيري) :
- ٥- الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٥ ، بيروت (د . ت) .
- ابن الحاج : (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري ت ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م) :
- ٦- المدخل إلى الشرح الشريف ، القاهرة ١٩٢٩ م .
- ابن حجر : (شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) :
- ٧- إنباء الغمر بأنباء العمر ، تحقيق حسن حبشي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٩٨ م .
- ٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ضبطه الشيخ عبد الوارث محمد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧ م .
- ٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله باز ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار الحديث ، القاهرة ١٩٩٨ م .
- ابن خلدون : (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) :

- ١٠- المقدمة ، دار ابن خلدون ، الإسكندرية (د . ت) .
- الرازي : (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي) :
- ١١- مختار الصحاح ، مكتبة لبنان (د . ت)
- ابن زنبيل : (أحمد الرمال ت ٩٦٠ هـ / ١٥٥٤ م) :
- ١٢- آخرة المماليك ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة (د . ت) .
- السبكي : (تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي ت ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م) :
- ١٣- معيد النعم ومبيد النقم ، القاهرة ١٩٩٣ م .
- السخاوي : (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م) :
- ١٤- التبر المسبوك في ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٥- تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والبقاع المباركات ، القاهرة ١٩٣٨ م .
- ١٦- الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة ، تحقيق جودة هلال ، ومحمد محمد صبيح ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت (د . ت) .
- السيوطي : (جلال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) .
- ١٨- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ابن شاهين : (غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري ت ٨٩٣ هـ / ١٤٨٧ م) :
- ١٩- زبدة كشف المماليك وبيان الطرق والمسالك ، وضع حواشيه خليل المنصور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧ م .
- الشرقاوي : (عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي ت ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م) :
- ٢٠- تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين ، تحقيق رحاب عبد الحميد القاري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٦ م .
- الصيرفي : (علي بن داود الجوهري الصيرفي ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) :
- ٢١- إنباء المصغر بأبناء العصر ، تحقيق حسن حبشي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٢- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٩٤ م .
- ابن عبد الظاهر : (محيي الدين بن عبد الظاهر ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م) :

- ٢٣-الروضي الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، تحقيق عبد العزيز الخويطر ، الطبعة الأولى ، الرياض ١٩٧٦ م .
- ابن عربشاه : (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الله الدمشقي ت ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ م) : (م)
- ٢٤-عجائب المقدور في نوائب تيمور ، تحقيق فايز الحمصي ، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٦ .
- العمري : (شهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) :
- ٢٥-مسالك الإبصار في ممالك الأمصار، الجزء الخاص بممالك مصر والشام والحجاز واليمن ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٨٥ م .
- العيني : (بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م) :
- ٢٦-عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان .
- حوادث سنة ٧٨٤ - ٨٠١ هـ ، تحقيق إيمان عمر شكري ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٢ م .
- حوادث ٨٢٤ هـ - ٨٥٠ هـ ، تحقيق عبد الرازق الطنطاوي القرموط ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ١٩٨٩ م .
- الفيومي : (أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت ٧٧٠ هـ / ١٣٦٨ م) :
- ٢٧-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، المكتبة العلمية ، بيروت (د . ت) .
- ابن قاضي شهبة : (تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة ت ٨٥١ هـ / ١٤٤٨ م) :
- ٢٨-تاريخ ابن قاضي شهبة ، حققه عدنان درويش ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ١٩٩٤ م .
- القرطبي : (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م) :
- ٢٩-الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٨ هـ
- القلقشندي : (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) :
- ٣٠-صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٧ م .
- ٣١- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الإياري ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ابن قيم الجوزية : (محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م) :

- ٣٢-أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف، دار الجيل، بيروت (د. ت).
- ٣٣-الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق محمد جميل غازي، القاهرة (د. ت).
- الكندي: (أبو عمر محمد بن يوسف ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م):
- ٣٤-ولاة مصر وقضاها، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٨٧ م.
- مؤرخ شامي مجهول:
- ٣٥-حوليات دمشق (٨٣٤ - ٨٣٩ هـ)، تحقيق حسن حبشي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨ م.
- مؤلف مجهول:
- ٣٦-خزانة السلاح، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٩٧٨ م.
- الماوردي: (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م):
- ٣٧-الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، دار ابن قتيبة، الكويت ١٩٨٩ م.
- أبو المحاسن: (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م):
- ٣٨-منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام الشهور، حررها وليام بير، كاليفورنيا ١٩٣٣ م.
- ٣٩-المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ - ١٩٩٩ م.
- ٤٠-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ م.
- المقرئ: (تقي الدين علي بن أحمد ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م):
- ٤١-إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق محمد مصطفى زيادة، وجمال الدين الشيال، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٧ م.
- ٤٢-البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩ م.
- ٤٣-السلوك لمعرفة دول الملوك:
- ج-١، ج-٢، في (٦ أقسام)، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤ - ١٩٥٨ م.

- ج-٣ ، ج-٤ ، في (٦ أقسام) ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م .
- ٤٤- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " المعروف بالخطط المقيزية " مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة (د . ت) .
- ابن منظور : (جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م) :
 - ٤٥- لسان العرب ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ١٤١٠ هـ .
 - الهرثمي : (صاحب الخليفة المأمون العباسي ت ٢١٨ هـ / ٨٣٣ م) .
 - ٤٦- مختصر سياسة الحروب ، تحقيق عبد الرؤوف عون ، القاهرة ١٩٦٤ م .
 - ثانياً : المراجع :
 - (أ) المراجع العربية :
 - إبراهيم علي طرخان (دكتور) :
 - ١- النظم الإقطاعية في الشرق في العصور الوسطى ، دار الكتاب العربي للنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م .
 - ٢- مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ م .
 - أبو الوفا غنيمي التفتازاني :
 - ٣- مدخل إلى التصوف ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٧٤ م .
 - أحمد الرازي أحمد (دكتور) :
 - ٤- البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك - دراسة عن الرشوة - القاهرة ١٩٧٩ م .
 - ٥- المرأة في مصر المملوكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ م .
 - البيومي إسماعيل (دكتور) :
 - ٦- مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية - عصر سلاطين المماليك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ م .
 - السيد الصادق المهدي :
 - ٧- العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ١٩٨٧ م .
 - أنور زقلمة :

- ٨- المماليك في مصر ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٥ م .
• حامد زيان غانم (دكتور) :
- ٩- الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر - عصر سلاطين المماليك - القاهرة ١٩٧٦ م .
• حسن أبو غدة (دكتور) :
- ١٠- أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام ، الطبعة الثانية ، الفيصل ، الكويت ١٩٨٧ م .
• حسن الباشا (دكتور) .
- ١١- دراسات في الحضارة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ م .
• حكيم أمين عبد السيد (دكتور) :
- ١٢- قيام دولة المماليك الثانية ، دار الكتاب العربي للنشر ، القاهرة ١٩٦٦ م .
• سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :
- ١٣- العصر المماليكي في مصر والشام ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٤ م .
- ١٤- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ م .
- ١٥- مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ م .
• سهام مصطفى أبو زيد (دكتور) :
- ١٦- الحسبة في مصر الإسلامية ، القاهرة ١٩٨٦ م .
• سيدة إسماعيل كاشف (دكتور) :
- ١٧- مصر في عصر الأخشيدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ م .
- ١٨- مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ م .
- عبد الرحمن فهمي (دكتور) :
- ١٩- النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- عبد الرحيم صدقي (دكتور) :
- ٢٠- الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية ، دراسة تحليلية لأحكام القصاص والحدود والتعزير ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٧ م .
• عبد القادر عودة :
- ٢١- التشريع الجنائي في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (د . ت) .

- عبد المنعم ماجد (دكتور) :
٢٢-الحاكم بأمر الله الخليفة المقتدى عليه، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٢ م
- عثمان علي محمد عطا (دكتور) :
٢٣-الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ م .
- علاء طه رزق (دكتور) :
٢٤-السجون والعقوبات في مصر - عصر سلاطين المماليك - الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٢ م .
- علي مبارك (باشا) :
٢٥-الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م .
- عمر رضا كحالة :
٢٦-معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ م .
- عيسوي أحمد عيسوي (أستاذ) :
٢٧-المدخل للفقہ الإسلامي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- غيثان علي جريس (دكتور) :
٢٨-بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية " تاريخ عقوبة النفي منذ فجر الإسلام حتى قيام دولة بني العباس " وصور من تاريخ المثلة " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٣ م .
- قاسم عبده قاسم (دكتور) :
٢٩-أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى - دراسة وثائقية - الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٣١-دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي - عصر سلاطين المماليك - الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٤ م .
- ٣٢-النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٨ م .

- قتيبة الشهابي (دكتور) :
- ٣٣-معجم ألقاب أرباب السلطان في الدولة الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ١٩٩٥ م .
- مجدي عبد الرشيد بحر (دكتور) :
- ٣٤-القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ م.
- مجمع اللغة العربية :
- ٣٥-المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- محمد أبو زهرة :
- ٣٦-الجريمة ، دار الفكر العربي ، القاهرة (د . ت) .
- ٣٧-العقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة (د . ت) .
- محمد أحمد دهمان :
- ٣٨-معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، الطبعة الأولى، دار الفكر ، دمشق ١٩٩٠ م .
- محمد رشدي إسماعيل (دكتور) :
- ٣٩-الجنائيات في الشريعة الإسلامية ، دار الأنصار ، القاهرة ١٩٨٣ م .
- محمد عبد الغني الأشقر (دكتور) :
- ٤٠-نائب السلطنة المملوكية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ م .
- محمد لبيب البتوني :
- ٤١-الرحلة الحجازية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، الطائف (د . ت) .
- محمد محمد الشتاوي (دكتور) :
- ٤٢-متنوعات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني ، الطبعة الأولى ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ١٩٩٩ م .
- محمد محمود الصياد (دكتور) :
- ٤٣-دراسات عن المقرئزي " مجموعة أبحاث " أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعي كما صورها المقرئزي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧١ م .
- محمود الشربيني (دكتور) :
- ٤٤-تأملات في الشريعة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م .
- محمود رزق سليم (دكتور) :

٤٥-عصر سلاطين المماليك ونتائجه العلمي والأدبي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٩٦٢ .

• محمود محمد السيد (دكتور) :

٤٦-تاريخ القبائل العربية في عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٨ م .

• يسر أنور (دكتور) وأمال عثمان (دكتورة) :

٤٧-علم الإجرام والعقاب ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠ م .

(ب) المراجع المترجمة إلى العربية :

• آدم صبرة :

١-الفقر والإحسان في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٣ م .

• آشتور . أ . :

٢-التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، دار ابن قتيبة ، دمشق ١٩٨٥ م .

• إيوا مارفين لايدوس :

٣-مدن إسلامية في عهد المماليك ، ترجمة علي ماضي ، الطبعة الثانية ، المكتبة الأهلية ، بيروت ١٩٨٧ م .

• صامويل برنار :

٤-وصف مصر - الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر - ج٣ الموازين والنقود - ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٠ م .

(ج) الأبحاث العلمية والدوريات :

• حسن حبشي (دكتور) :

١-الاحتكار المملوكي وعلاقته بالحالة الصحية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد ٩ ، لسنة ١٩٩٤ م .

• حسين مؤنس (دكتور) :

٢- سفارة بدرو ماتيرد أنجلاريا ، سفير المكيين الكاثوليكين إلى الغوري ١٥٠١ - ١٥٠٢ م،
أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، الجزء الأول لسنة ١٩٦٩ م .

• سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :

٣- الإقطاع والفلاح في عصر الأيوبيين والمماليك " الأرض والفلاح على مر العصور " مجلة
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٣ م .

• محمد مصطفى زيادة (دكتور) :

٤- السجون في مصر في العصور الوسطى ، بحث في ٣ أجزاء ، مجلة الثقافة ، الأعداد ٢٦٠ ،
٢٦٢ ، ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ م .

(د) الرسائل العلمية :

• حسن فرحان عبد الساتر عطية :

١. دور أصحاب الدواوين السياسي والحضاري في مصر في العصر المملوكي - دكتوراه -
كلية اللغة العربية بأسوط - جامعة الأزهر ٢٠٠٦ م .

• عبد الغني محمد عبد المعطي :

٢. التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك - ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة
١٩٥٩ م .

• محمد أمين صالح :

٣. التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة - دكتوراه
- كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٧٠ م .

